تشهد البيئة ومشاكلها وقضاياها في يومنا هذا اهتماما كبيرا على المستويات العربية والعالمية، ومرد ذلك يرجع إلى الشعور المتنامي بأن التدهور الراهن للبيئة يحمل معه أخطار حقيقية على الإنسانية كافة، وإن تدارك ومجابهة تحديات البيئة ومشاكلها مرهون في إدماجها (قضية البيئة) في الفكر التنموي الاستراتيجي الذي يؤكد على ضرورة التوفيق بين التنمية وضرورتها وبين البيئة ومستلزمات بقائها وتطور مواردها.

وهو أمر حذرت منه العديد من المؤتمرات العلمية كما نشطت من أجل تحقيق الكثير من المنظمات الدولية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بدرجة أولى بوقف زحف الظواهر السلبية المحدقة بالعوالم الإيكولوجية المختلفة، وكذلك بالوصول إلى توعية الأفراد والجماعات والمؤسسات وتحفيزهم للمساهمة في نشاطات حماية البيئة ومكافحة التلوث، وإشعارهم بخطورة الموقف وما يمكن أن تنتجه الممارسات الغير السوية على البيئة من عواقب وخيمة.

ضمن هذا السياق برزت الجمعيات العاملة في الحق البيئي كإحدى مؤسسات المجتمع المدني –وتزايدت أهميتها بدرجة أصبحت تمثل شريكا اجتماعيا لا غنى عنها في تحقيق التنمية المجتمعية التي تقوم على اشراك أفراد المجتمع في حماية البيئة، والعمل على مدهم بكل المعلومات البيئية، محاولة منها في تغيير سلوكاتهم وممارساتهم في التعامل مع القضايا البيئية.

ومن هنا فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على دور الجمعيات العاملة في الحقل البيئي في الجزائر، من خلال معرفة الدور الفعلي للجمعيات البيئية لمدينة باتنة في الإعلام والتعريف بالقضايا البيئية.

وقد تضمن هذا البحث ضمن المنهجية العامة على:

- **الفصل التمهيدي:** خاص بالإشكالية التي يدور عليها البحث، والمفاهيم الأساسية والثانوية للدراسة، كما يتطرق فيه إلى المدخل النظري السوسيولوجي الموجه للبحث، والدراسات السابقة والصعوبات العلمية والعملية للبحث.

- **الفصل الأول:** يتم التعرض فيه إلى التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني (في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر)، وكذا خصائص المجتمع المدني ومنظماته، فضلا عن تاريخ ظهور الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة في المجتمع المدني في حقل العمل التطوعي والخاص بحماية البيئة.

- **الفصل الثاني:** يتم التركيز فيه على الاهتمام بالبيئة والتنمية بين الماضي والحاضر، وذلك من خلال البحث في مسار تحول تفكير الإنسان باتجاه

الاهتمام بالبيئة، فضلا عن موضوع البيئة والتنمية المستدامة ودور المجتمع المدني في الإعلام البيئي وتبيان مساهمة الجمعيات البيئية في مجال التوعية والإعلام.

- **الفصل الثالث:** يتم التعرض فيه إلى التطور التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر وذلك عبر ثلاث مراحل: مرحلة إبان الاستعمار، مرحلة الإقصاء والتهميش، مرحلة التعددية، كما يتعرض فيه إلى واقع البيئة في الجزائر وإستراتيجية المحافظة عليها، كما يتم التطرق فيه إلى دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالقضايا البيئية من خلال دورها في التعريف بالمشاكل البيئية وبالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث، ودورها في المحافظة على البيئة وتنميتها.

- **الفصل الرابع:** يتم التركيز فيه على الإجراءات المنهجية الميدانية للبحث ويحتوي على:

- ❖ فرضيات البحث.
- ❖ مجالات الدراسة (المجال المكاني، المجال الزماني، المجال البشري).
- ❖ المنهج وأدوات جمع البيانات.
- ❖ المعاينة وخصائص مفردات البحث.

- **الفصل الخامس:** يتم فيه تحليل وتفسير البيانات الميدانية في شكل عناصر أساسية تخدم الفرض العام للموضوع وتستجيب للتساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية المعروضة في الإشكالية، وقد قدمت هذه العناصر على الصور التالية:

- دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالمشكلات البيئية.
- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث.
- دور الجمعيات البيئية في المحافظة على البيئة وتنميتها.

وعلى كل، فإن هذا العمل المتواضع يبقى عملا بشريا لا يخلو من نقائص، رغم كل ما بذلته الباحثة في سبيل تقديم عمل مرضي (منهجيا ومعرفيا)، ولذلك فإنها ترحب في هذا الإطار بكل نقد عملي من شأنه أن يثريه أكثر، كما ترجو أن يكون هذا البحث مقدمة لبحوث أكثر شمولا.

الفهرس

الإهـداء

الشكـــر

قائمة الجداول

مقدمة عامـة.....أ-ج

الفصـل التمهيـدي

أولا/ إشكالية الدراسة.....2

1- تحديد مشكلة البحث وصياغتها.....2

2- أهداف الدراسة.....8

3- أهمية الدراسة.....9

4- أسباب اختيار الموضوع.....9

ثانيا/ تحديد المفاهيم.....10

I- المفاهيم الأساسية للبحث.....10

1- البيئة.....10

2- الدور.....14

3- المجتمع المدني.....16

4- الإعلام البيئي.....19

5- الجمعية.....21

II- المفاهيم الحافة (المحيطة).....23

1- التربية البيئية.....23

2- التنمية المستدامة.....26

ثالثا/ المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للبحث.....29

رابعا/ الدراسات السابقة.....31

خامسا/ صعوبات البحث.....46

الفصل الأول: المجتمع المدني والعمل التطوعي

تمهيـد.....49

أولا/ نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره.....50

I- المجتمع المدني في التيارات الفكرية.....50

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي.....50

2- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي.....60

II- خصائص المجتمع المدني ومنظماته.....64

1- خصائص المجتمع المدني.....65

2- منظمات المجتمع المدني.....68

ثانيا/ المجتمع المدني: نحو البحث عن تنمية مجتمعية من خلال العمل التطوعي.....70

1- نشأة العمل التطوعي.....70

2- العمل التطوعي والمنظمات الأهلية (دوليا وعربيا).....73

ثالثا/ الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني.....81

1- نشأة الجمعيات البيئية.....82
2- مساهمة الجمعيات البيئية في حماية البيئة.....85
أ- دور الجمعيات البيئة في التربية البيئية.....86
ب- التأثير في سياسات التنمية.....88

الفصل الثاني: البيئة والإعلام

تمهيـد.....93
أولا/ البيئة والتنمية بين الماضي والحاضر وإستراتيجية المحافظة عليها.....94
I- البيئة والإنسان.....94
تمهيـد.....94
1- تطور علاقة الإنسان بالبيئة.....95
2- علاقة الإنسان بالبيئة (النظريات المفسرة).....99
II- البيئة والتنمية المستدامة.....103
1- العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة.....103
2- التنمية المستدامة والمشكلات البيئية في الدول المتخلفة.....113
ثانيا/ الإعلام البيئي كشكلا رئيسيا من أشكال الاتصال البيئي.....120
1- الإعلام كحلقة رئيسية في الوعي البيئي.....120
2- البيئة في وسائل الإعلام العربية.....123

ثالثا/ المجتمع المدني والإعلام البيئي.....130
1- الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام.....130
2- الحملات التطوعية وفكرة التسويق الاجتماعي.....131

الفصل الثالث: دور الحركة الجمعوية الجزائرية في الإعلام بالقضايا البيئية

تمهيـد.....138
أولا/ الحرية الجمعوية في الجزائر: النشأة، التطور، الأهداف.....139
I- المسار التاريخي لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر.....139
1- الحركة الجمعوية إبان الاستعمار.....139
2- مرحلة إقصاء وتهميش المجتمع المدني.....142
3- مرحلة التعددية (بوادر ميلاد المجتمع المدني).....143
II- حجم وطبيعة نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر.....148
ثانيا/ واقع البيئة في الجزائر وإستراتيجية المحافظة عليها.....152
I- تدهور البيئة في الجزائر.....152
II- تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة (الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة).....156

ثالثا/ دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالقضايا البيئية.....163

1- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية.....163

2- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث.....166

3- دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها.....167

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية الميدانية للبحث

تمهيـد.....147

أولا/ فرضيات البحث.....175

ثانيا/ مجالات الدراسة.....176

1- المجال المكاني.....176

2- المجال الزمني.....184

3- المجال البشري.....184

ثالثا/ المنهج أدوات جمع البيانات.....187

رابعا/ المعاينة وخصائص مفردات البحث.....190

الفصل الخامس/ البيانات الميدانية: تحليلها وتفسيرها

تمهيـد.....198

أولا/ دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية.....199

ثانيا/ دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث...214

ثالثا/ دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها.....222
النتائج العامة للبحث.....233
خاتمة البحث.....244
قائمة المصادر والمراجع.....246
الملاحق

الفصل التمهيدي

الأسس النظرية للبحث

أولا/ إشكالية الدراسة

1- تحديد مشكلة البحث وصياغتها

2- أهداف البحث

3- أهمية البحث

4- أسباب اختيار الموضوع

ثانيا/ تحديد المفاهيم

ثالثا/ المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للبحث

رابعا/ الدراسات السابقة

خامسا/ صعوبات البحث

أولا/ إشكالية الدراسة:

1- تحديد مشكلة البحث وصيانتها:

لا تقتصر اهتمامات علم الاجتماع على دراسة الإنسان والمجتمع والثقافة فحسب، بل تمتد إلى مواضيع البيئة التكنولوجيا، الاتصالات، والابتكارات العلمية لأنه يتعامل معها في حياته اليومية، يستفاد منها لتسهيل مهامه الاجتماعية، تساعده في تطوره الحضاري وفي نفس الوقت تسبب له مشكلات ومعضلات اجتماعية وتاريخ الإنسان منذ العصر الحجري حتى عصرنا هذا هو تاريخ تعظيم استخدام الإنسان لموارد بيئته وزيادة الاستفادة منها نوعا وكما، وتوالت مراحل تطور علاقته بالوسط الذي يعيش فيه سعيا وراء المزيد من الاستغلال للبيئة ومواردها، وهي زيادة تجاوزت في أحيان كثيرة حدود احتمال التفاعلات الطبيعية التي تحكم النظم البيئية. «وحتى أوائل السبعينات من هذا القرن لم تسلط الأضواء بدرجة كبيرة على مشكلة تدهور البيئة، ولكن أخذ يتضح بشكل متزايد من ذلك الحين- خاصة في الدول المتقدمة- أن عملية التنمية الاقتصادية السريعة بما تضمنته من تطور تكنولوجي متنامي، رغم أن لها ما يبررها على أساس زيادة الإنتاج إلا أنها أثرت على التوازن البيئي تأثيرا كبيرا، وأن جهود التنمية رغم أنها حققت نتائج مفيدة، إلا أن كانت لها أيضا نتائج سيئة»[1].

المشكلة أن الاهتمام كان مركزا في غالبية دول العالم على التنمية الاقتصادية أساسا، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى، وللأسف لم تكن البيئة أصلا جديرة بإهتمام كبير، بل كانت الإشارة إلى الضمانات البيئية تبدو كمبررات غير مجدية أو كمعوقات «ولقد بدأ الاهتمام بالبعد البيئي بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان في استكهولم عام 1972، فلقد ترتب عليه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، ولقد استطاع هذا البرنامج أن يلفت الأنظار إلى ظواهر على جانب من الخطورة مثل التصحر، وغيرها من الظواهر التي شكلت تهديدا خطيرا على الموارد الطبيعية المتاحة، كما اهتم بتوضيح أبعاد المشكلات البيئية الناجمة عن ضغط الإنسان المبالغ فيه على الموارد»[2]. ولقد شجع على هذه الرؤية دراستان نشرتا في عام 1972، أولهما صدرت عن «نادي روما» بعنوان «حدود النمو» والثانية عن مجلة

---

[1]- علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص ص 122- 123.

[2]- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 2005، ص 191.

الايكولوجيست "Ecologist" بعنوان «مخطط البقاء»[1] إذ قدم نادي روما في هذا الإطار مشهد (تصور) لمستقبل المجتمعات العالم اعتمد على المتغيرات والتفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمي وموارد الغذاء والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. وخلص إلى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس أنماط ومعدلات ذلك الوقت، فإن ذلك سوف يؤدي، خلال مائة عام، إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية وإلى وجود مستويات مرتفعة من التلوث البيئي ستؤدي بطبيعة الحال إلى كوارث وإلى تفشي الجوع في مناطق متفرقة من العالم، أما تقرير مجلة الايكولوجيست **"Ecologist"** فتعرض بصورة عامة إلى العلاقات المتشابكة بين الموارد الطبيعية والسكان وأساليب الزراعة المتبعة وحالة البيئة واحتياجات الدول السائرة في طريق النمو. وخلص في النهاية إلى أنه ينبغي خفض الاستهلاك في دول الشمال حتى تتاح موارد كافية لتنمية دول الجنوب لتفادي أحداث استنزاف في الموارد العالمية المحدودة.

وهذا ومنذ مؤتمر ستوكهولم زاد التأكيد على ضرورة إيجاد أنماط إنمائية بديلة «تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة» وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة. «وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987»[2].

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي معترف به لتعبير التنمية المستدامة، إلا أن هناك شبه إجماع على أنها تتضمن:

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

- الإدارة الرشيدة للمصادر والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

- الأخذ بسياسيات التوقعات والوقاية للتعامل مع المشكلات البيئية الآخذة في الظهور عملا بمبدأ «الوقاية خير من العلاج».

---

(1) - Vander Bergh, J.C.M, And Vander Straiten, J:Toward Sustainable development, concept, Methods and policy, Island press, Washington, S,D, p05

(2)- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص19.

- وضع سياسات للبيئة نابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بشكل عقلاني مع النمو السكاني، وإعادة التكنولوجيا وإدارة المخاطر، وكذا دمج البيئة -وهذا مهم جدا- في صنع القرار.

إلى جانب هذا فقد أكدت المبادئ التي أقرها المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة 1994 على أن الإنسان في الأصل هو مركز اهتمامات التنمية المستدامة وأنه يجب أن يستفيد من حياة صحية منتجة تتناسق مع الطبيعة (مبدأ رقم 2) ، وقد نص المبدأ السادس على أن التنمية المستدامة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الضرورية المتبادلة بين السكان (الإنسان) والموارد والبيئة والتنمية، وأن تدار العلاقات بطريقة ديناميكية ومتناسقة.

وفي خضم القلق العالمي المتزايد حول واقع ومستقبل كل من الإنسان والبيئة في العالم برزت هناك منظورات فكرية –متباينة في جوانب معينة ومتقاربة في جوانب أخرى- تركز اهتمامها على حقيقة التنمية المستدامة، كالمنظور الاقتصادية المحافظ والمنظور البيئي النقدي، والمنظور المبنى على المشاركة.

فالمنظور الاقتصادي المحافظ يؤكد على أن التنمية المستدامة تتحدد من خلال تحقيق التوازن بين كل من النظام الاقتصادي، والنظام البيئي والنظام الاجتماعي، ذلك أن «النظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية، ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، أما النظام الاقتصادي فإنه يتجه أساسا نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك، أما النظام الاجتماعي لأنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري، والثقافي، ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة».

غير أن هذا المنظور تعرض إلى انتقادات منها أنه حاول توظيف التنمية المستدامة لإخفاء عيوب النظام الرأسمالي في استنزافه للموارد الطبيعية وإضراره بالبيئة. وفي المقابل ظهر المنظور البيئي النقدي، على خلفية الانتقادات الموجهة للمنظور الاقتصادي المحافظ، مشددا على أن الأنماط التنموية التي أفرزها النظام الرأسمالي هي أنماط تنموية غير مستديمة، كما أن «النظام الرأسمالي هو -بحسبه- بمثابة قيد بيئوي يحد من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة لأنه يقوم أساسا على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية، وعلى مبدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح والفوائد المالية».

وعليه فإن هذا المنظور يؤكد على أن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تلوث البيئة، بل إنها التنمية التي تحاول تحقيق التوازن بين البيئة والنمو، وبين الإنتاج والاستهلاك، وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل.

أما المنظور المبني على المشاركة «فقد ظهر كرد فعل للإخفاقات المتكررة التي أصابت المشاريع التنموية التي تمت صياغتها دون مشاركة الجماعات المحلية ودون مراعاة الطرائق السليمة لتسيير الموارد»[1].

فالتنمية المستديمة وفق هذا المنظور يجب أن تتم على الصعيد المحلي وانطلاقات من خصوصيات كل مجتمع، وبمشاركة فعلية الأفراد.

كما أكد على أهمية إشراك المجتمع المدني المسكون من أفراد وجمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات ومؤسسات اقتصادية، في عملية حماية البيئة، وهذا ضمانا لاستمرارية التنمية المستدامة التي تضع في أولوياتها مسألة الحفاظ على البيئة وتلبية حاجات الأجيال الحالية دون إهمال حاجات الأجيال اللاحقة.

وفي نفس السياق «أثبتت التجربة أن التنمية يجب أن تبدأ بإشراك الناس في صنع القرارات التي تؤثر على مستقبلهم، ولهذا فهي معنية بالمشاركة في صنع القرار، ومن هذا يبرز دور الاتصال وأهميته بكافة مستوياته ووسائله وأهدافه في إعداد أفراد المجتمع للقيام بدورهم، وتحفيزهم على بذل كل الجهد وتحمل مسؤولياتهم تجاه البيئة عن رضا واقتناع يصل إلى حد التأدب مع البيئة»[2].

ومن ناحية أخرى، فلكي تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية سليمة بيئيا يتعين على الإنسان أن يتعرف على النظم البيئية ويدرك علاقاتها وقدراتها واستجاباتها، ومن هنا أيضا تبرز أهمية التعليم والتثقيف والتنوير بقضايا علاقة الإنسان بأحوال بيئته. ومن هنا يأتي دور الإعلام باعتباره جزءا هاما من منظمة الاتصال المعني بالمضمون البيئي، ليس فقط على توفير المعلومات في موضوع معين، لكن إلى الدعوة أيضا إلى تغيير الأفكار والسلوكيات الخاطئة. وهكذا يبرز الترابط الوثيق بين التربية والإعلام والمشاركة، وتعتبر الجمعيات البيئية من بين الوسائط الهامة في عملية الإعلام البيئي ونشر التربية البيئية.

إن تنامي الطلب على الموارد الطبيعية وتزايد الضغوطات على المنظومة البيئية يتطلب اعتماد إستراتيجية اتصالية لترشيد مسارات التنمية وتدعيم جهود الإعلام والإرشاد والتوعية لتأصيل ثقافة التنمية المستديمة.

---

[1]- ايزابيل بياجوتي وآخرون: العولمة والتنمية المستديمة، أي هيئات للضبط؟ 12 بطاقة للفهم والتوقع، للنقاش ترجمة محمد غانم وآخرون، وهران، المركز الوطني للبحوث الانثربولوجية، 1998، بطاقة (3- 1)، ص 5.

[2]- علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية ،مرجع سابق، ص 125.

والجزائر أيضا أمام تحديات بيئية تمثل مصدر التدهور الموارد الطبيعية لسكانها وتهديد المستقبل أجيالنا القادمة، ففي إطار عرض حالة البيئة أشار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة PNAE لسنة 1996 إلى مؤشرات تدهور خطيرة[1].

حيث تتصدر قائمة المشكلات البيئية في الجزائر التلوث بأشكاله المختلفة وتصاعد النمو السكاني واستنزاف الموارد والغياب النسبي لتنفيذ القوانين وتدني مستويات الوعي بالأهمية الحيوية للقضايا البيئية، وأعاد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2001 «التأكيد على استمرارية وجود إهمال كلي للجوانب الايكولوجية، وضعف الإطار التشريعي والمؤسسي وعدم ملاءمته للاضطلاع بمهمة حماية البيئة»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الجزائري شهد منذ بداية التسعينات الماضية خطوة هامة في مجال الاعتراف بتجربة العمل التطوعي خاصة بعد ظهور قانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، والمتعلق بالجمعيات[3].

ويمكن تفسير هذا التطور في العمل التطوعي المؤسسي إلى عاملين أساسيين هما:

- قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي (سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات) في تحقيق التنمية.
- التغير العميق في النظرة التقليدية للسلطة بخصوص قضايا الأمن والتنمية، وهذا بتبينها لمفهوم اجتماعي يستدعي تدخل الجميع من أجل القضاء على الفقر والتهميش وتحقيق التنمية المستدامة لضمان استتباب الأمن والاستقرار[4].

وهكذا وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات فتح المجال لمشاركة المجتمع المدني عن طريق الحركة الجمعوية في تفعيل عملية التنمية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع الاجتماعية الثقافية المهنية وخاصة البيئية.

---

(1)- Indicateurs Alarmants, Revue de collectivités locales, publication périodique du ministère de l'intérieur, n° 23, l'Algérie- 1997, p108.

(2)- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، ديسمبر 2001، ص 26.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 90/ 31 المتعلق بالجمعيات العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990.

(4)- محمود بوسنة: " الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية".مجلة العلوم الإنسانية، الصادر بقسنطينة، عن جامعة منتوري، العدد 17 جوان 2002، ص ص 138- 140.

وأمام الوضع المتردي للبيئة عملت الجزائر على وضع خطة إستراتيجية للعشرية القادمة 2001- 2011 تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:

- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر.
- حماية الصحة العمومية للسكان[1].

وفي هذا الصدد تلعب الحركة الجمعوية دورا هاما وفعالا في التوعية بمشكلات البيئة خاصة عن طريق «الجمعيات الايكولوجية التي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية ومعارفها أن تؤثر في الرأي العام والسلوكيات إزاء البيئة»[2].

إن هذا الطرح يدفع إلى ضرورة البحث المعمق عن الدور الفعلي للجمعيات البيئية في مجال الإعلام بالقضايا وهذا ما تتوق إليه هذه الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

ما طبيعة الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات البيئية في مجال الإعلام بالقضايا البيئية؟.

وهذا ويمكن مفصلة هذا التساؤل المركزي إلى تساؤلات فرعية كالآتي:

* ما هو دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية؟.

* ما هو دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث؟.

* ما هو دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها؟.

2- أهداف الدراسة:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- إبراز أهمية الدراسات والبحوث السوسيولوجية للقضايا والمشكلات البيئية.

2- إبراز أهمية إشراك المجتمع المدني في إنجاح عملية حماية البيئة.

3- الكشف عن أهم المشكلات البيئية الراهنة التي تستلزم حلولا ومعالجات عاجلة.

---

(1)- سهام بلقرمي: تجربة الجزائر في حماية البيئة، مجلة الجندول: مجلة علوم إنسانية الكترونية، العدد 24، جويلية 2006، الموقع الالكتروني:

http : // www.ulum.nl /

(2)- وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتعاون مع الديوان الألماني للتعاون التقني: " تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر" إصدار للجمهور الواسع، الجزائر، ماي 2001، ص 108.

4- إبراز دور الاتصال في توجيه المجتمع وتبصيره بمشكلاته ووظائفه الاجتماعية والبيئية.

5- الكشف عن العراقيل والصعوبات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال نشر الوعي البيئي وخلق أنماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع الجزائري.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع ودراسة الجمعيات البيئية كطرف من المجتمع المدني كون أن لهذه التنظيمات الاجتماعية دورا بالغ الأهمية في بعث قيم التطوع والتعاون والنضال الاجتماعي لخدمة المصلحة العامة المتمثلة في المحافظة على البيئة وصيانتها لأن موضوع حماية البيئة أحد الفروع العلمية الحديثة، وميدان لممارسة متخصصة، وهو موضوع الحياة على هذا الكوكب في صورتها الطبيعية والبشرية، ومستوى العلاقة بين البيئتين ونوع هذه العلاقة هما اللذان أعطيا للحياة معناها الحضاري.

لذلك تبرز الأهمية النظرية في تنشيط الدراسات في هذا المجال، أما الأهمية العملية فنأمل أن تجد الجمعيات البيئية ما تحتاجه من سبل وطرق عمل لها من أجل بعث وعي بيئي جديد يدفع إلى تغيير سلوك الأفراد والتأثير على اختيارات ومواقف الإدارة من حماية البيئة.

4- أسباب اختيار الموضوع:

إن أساس أي بحث لا ينبثق من فراغ أو من حب الكتابة للكتابة بقدر ما يستند على أسباب ودواعي. وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لهذه الأسباب.

1- أن موضوع الدراسة يدخل في صميم التخصص (علم الاجتماع البيئي) ويتلاءم مع طبيعته ولا يخرج عن نطاقه.

2- حداثة موضوع حماية البيئة.

3- حداثة دور الجمعيات البيئية في الجزائر.

4- قلة الدراسات والأبحاث حول نشاط جمعيات حماية البيئة، وعدم وجود دراسات ميدانية معمقة لتجارب وخبرات هاته الجمعيات البيئية خاصة في الجزائر.

5- محاولة الكشف عن الدور الحقيقي للمجتمع المدني في مجال الإعلام بالقضايا البيئية الراهنة.

ثانيا/ تحديد المفاهيم:

I- المفاهيم الأساسية للبحث:

ينطوي أي بحث أو دراسة سوسيولوجية على مجموعة مفاهيم ومصطلحات علمية، تتطلب من الباحث تحديدها تحديدا دقيقا حتى يسهل فهم دلالتها العلمية -اللغوية والاصطلاحية-، وكما هو معلوم فإن موضوع البحث يدور حول «دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي»، ومن ثمة فإنه من المهم قبل الخوض في معالجة هذا الموضوع، تحديد المفاهيم الأساسية التي يتضمنها هذا الأخير، وهذا لتوضيحها وبيان حدود استخدامها في إطار العمل الراهن، ويمكن حصر هذه المفاهيم فيما يلي:

1- البيئة:

يرجع الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل «بوأ» ومنه «تبوأ» أي: حل، ونزل، وأقام، والاسم منه بيئة بمعنى المنزل.

وقد ذكر «ابن منظور» لكلمة بيئة معنيين هما:

* **الأول:** بمعنى إصلاح المكان، وتهيئته للمبيت فيه، قيل «تبوأه» أصلحه ملائما وهيأه، أي جعله ملائما، ثم اتخذه محلا له.

* **الثاني:** بمعنى النزول، والإقامة، كأن تقول «تبوأ المكان» أي نزل فيــه، وأقام به.

وفي القرآن الكريم قولـه تعالـى: «أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا»[1]. أي اتخذا وهيئا بمصر بيوتا لقومكما[2].

---

[1]- القرآن الكريم: سورة يونس، الآية 87.

[2]- محمد، منير حجاب: التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي. مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 11-12.

ومن خلال هذا التحديد اللغوي لمفهوم البيئة، يتضح أنها تعني: «المكان أو الموطن، أو المنزل الذي يتخذه الإنسان مستقرا له».

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت البيئة عدة تعريفات، فعلى سبيل المثال يعرفها «نيكتين» بأنها: <<النظام الذي يعيش ويعمل ويتمتع فيه الإنسان، فمفهوم البيئة يشتمل العوامل الفيزيائية والبيولوجية التي خلقت الظروف الطبيعية والاجتماعية وحتى غير الطبيعية التي تحيط بالإنسان .وبعبارة أخرى فهي كل الظروف التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حياة الإنسان>>[1]. وبعبارة أخرى هي مختلف العناصر الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية بما فيها «الإنسان».

كما يعرفها البعض -بحسب محمد صالح الشيخ- بأنها <<الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها>>[2]. أي أن البيئة بطريقة أو بأخرى تشمل دراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وكذا التأثير بين الإنسان ومختلف العناصر الطبيعية.

وفي نفس السياق الدلالي عرفت البيئة سابقا أيضا –بحسب السيد عبد الفتاح عفيفي- بأنها <<كل العناصر الطبيعية، حية وغير حية، والعناصر المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة، كما تمثل العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد>>[3]. ويتضح من خلال هذه التعريفات بأن البيئة كان ينظر إليها فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية «الطبيعية»، حيث أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية رغم أهميتها في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

ولذلك تبنى «مؤتمر استكهولم» المنعقد عام 1972 المفهوم الموسع للبيئة على أساس أنها <<رصيد الموارد المادية والاجتماعية في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته>>[4]. والبيئة بهذا المعنى تتضمن علاوة على المجالات الطبيعية المتمثلة في الماء والهواء والتربة والمعادن...الخ، كافة جوانب البيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة ،بيروت، المكتب الجامعي الحديث ، 2006، ص 07.

[2]- محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 15.

[3]- السيد، عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي، 1996، ص 223.

[4]-رشيد الحمد ،محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1979، ص 24.

فالبيئة وفقا لهذا الاتجاه أصبحت تدل على أكثر من مجرد مخزون لعناصر الطبيعة. وعلى هذا قسم البعض مفهوم البيئة إلى عنصرين أساسين، عنصر طبيعي. ويسمى (بالبيئة الطبيعية) <<Natural Environnment>> ويقصد بها كل ما يحيط الإنسان من عناصر طبيعية وليس للإنسان دخل في وجودها مثل الماء والهواء والتربة وعنصر بشري ويسمى بالبيئة البشرية<< Human Environment>>، ويقصد بها الإنسان وانجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية. كما قسم راو ووتون <<Rau&Wooten>> الإطار البيئي إلى أربع مجموعات هي:

- **البيئة الطبيعية:** وتشمل على الأرض بما فيها من تربة، والظروف المناخية من حرارة ورياح، والنبات والحيوان، علاوة على موارد أرضية وموارد الطاقة والمجاري المائية بالإضافة إلى مستويات التلوث الطبيعية ومصادرها المختلفة وعلاقتها بالحياة.
- **البيئة الاجتماعية:** وتشتمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه، علاوة على خدمات المجتمع مثل تسهيلات النقل والخدمات الثقافية والسياسية والصحية والتجارية وغير ذلك من الخدمات.
- **البيئة الجمالية:** وتشتمل على المنتزهات العامة والمناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.
- **البيئة الاقتصادية:** وتشمل على الأنشطة المختلفة، عناصر الإنتاج مثل رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية [1].

وفي نفس الصدد تشير«سوزان أحمد أبو روية» إلى أن هناك أنواع عديدة من البيئات منها: البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية، فالبيئة الاجتماعية يقصد بها: <<ذلك الجزء من البيئة(الشاملة)، الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى>>[2]. أي بتعبير آخر فإن البيئة الاجتماعية تتضمن أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات، وكذا

---

[1]- محمد صالح الشيخ: مرجع سابق، ص 19.

[2]- سوزان، أحمد أبو رية: الإنسان والبيئة والمجتمع. مصر، دار المعرفة ا لجامعية، 1999 ص 138.

المؤسسات والمنظومات التي تنظم في إطارها الجماعة شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أما البيئة الثقافية فتعرفها بأنها <<البيئة المغايرة عن البيئة الطبيعية أو هي الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها، والتي غيرت بواسطتها البيئة الطبيعية، وهذا في محاولتها للسيطرة عليها وخلق الظروف الملائمة لوجودها واستمرارها. هذه البيئة المصنوعة هي البيئة الثقافية أو الثقافة>>[1]. أي بطريقة أو بأخرى فإن البيئة الثقافية هي ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته.

وفي سياق آخر تؤكد «سحر مصطفى حافظ» على أن البيئة قيمة من قيم المجتمع حيث تقول <<يجب أن تتأكد البيئة كقيمة من قيم المجتمع, فتدخل ضمن النسق القيمي للمجتمع، وذلك بتنمية الوعي البيئي لدى المجتمع، وتغيير سلوكهم حيال البيئة حتى تصبح حماية البيئة هي الصورة المألوفة في نظر أفراد المجتمع، بل وفي نظر سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تقتنع الدولة بأجهزتها الرسمية بالبيئة كقيمة من قيم المجتمع التي يتعين حمايتها، وبذلك أن تكون مثلا يحتذى به على المستوى الشعبي والاجتماعي>>[2]. أي بتعبير آخر عندما نخلق لدى أفراد المجتمع تثمين البيئة كقيمة من قيم المجتمع, ينتشر بذلك الوعي البيئي بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.

وهكذا فإن التعريف الإجرائي الذي نتبناه في هذه الدراسة بخصوص مصطلح البيئة يفيد بأنها عبارة عن كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الفرد مؤثرا ومتأثرا, سواء كان هذا الوسط طبيعيا أو اجتماعيا أو ثقافيا.

2- الدور:

أولا/ الدلالة اللغوية لمفهوم الدور:

يدور مفهوم الدور حول المعاني التالية[3]:

---

[1]- المرجع نفسه: ص 139.

[2]- سحر، مصطفى حافظ: << المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة>>، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 27، العدد 2، ماي 1999، ص 134.

[3]- عصام محمد: نظرية الدور في علم السياسة المعاصر في الموقع الإلكتروني http://disam.maktoubblog.com
تم تصفح الموقع في: 2009/03/02..

- الوظيفة: فالدور هو المهمة أو الواجب المنوط بشخص ما في عمل معين، وفي مفهوم علماء المنطق يعني توقف شيء على شيء آخر.
- الدور: هو الطبقة من الشيء المدار بعضه على بعض، وإحداق الشيء بشيء آخر من كافة جوانبه.
- ويقال: داور الأمور أي طلب وجوه مأتاها وعلاجها، وأدار الرأي والأمر أي أحاط بهما.
- الدور هو الحركة وعودة الشيء إلى ما كان عليه، وخروج شيء من القوة الكامنة إلى الحركة الفعلية بالتدريج، والمراد بلفظ التدريج هو وقوع الشيء في زمان والزمان هو مقدار الحركة.

يفهم من ذلك أن الدور هو مفهوم علاقي هادف متعمد ذو طابع حركي وتراكمي، فهو جهد مقصود لا يتم شكل عضوي ويتمركز حول أداء أو مهمة أو وظيفة، أي أنه يرتبط بمكانة شخص يقوم بمهمة ويشغل مكانة اجتماعية وهو نشاط يقوم به المرء من تلقاء نفسه أو بتكليف من الآخرين ويتردد بالتالي بين الطابع الفردي والطابع الجمعي من جهة وبين الاختيار والإلزام من جهة أخرى، وقد تنشأ عنه علاقة متعددة الأطراف.

ثانيا/ الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الدور:

الدور مفهوم تجدده الزاوية التي يتم بحثه منها. فالدور من زاوية البناء الاجتماعي هو وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من أوجه النشاط الذي له قيمة على مستوى الفرد والمجتمع. حيث يذهب في هذا الإطار «رالف لينتون» إلى اعتباره «كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار ويفترض بالأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها، ويحدد الدور جملة من الواجبات التي يضطلع بتنفيذها كل فرد في التنظيم»[1].

وفي نفس الصدد يشير «معن عمر الخليل» بأن الأدوار تتمثل في «وحدات اجتماعية تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية مثل: المدرسة كمؤسسة اجتماعية قد يتم تحليلها على أنها تضم مجموعة من أدوار خاصة بالتلاميذ والمعلمين تسود كل المدارس»[2] وبالتالي فإن الدور يرتبط بالتنظيم

---

[1]- ريمون بودون وفرانسوا يوريكو وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 288.

[2]- محمد عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 392.

الاجتماعي سواء كان مدرسة أو جمعية أو أية مؤسسة اجتماعية يمارس فيها الأفراد وظائف معينة.

ومن الزاوية النفسية الاجتماعية، يعني سلوك الفاعلين المحتلين لمراكز اجتماعية معينة لصرف النظر عن الأنماط معيارية التي تعين للفاعلين ما ينبغي عليهم فعله في حكم مراكزهم، وهذا ما ذهب إليه «نبيل صادق» على أنه «أنماط سلوكية تكون وحدة ذات معنى، وتبدو وملائمة لشخص يشغل مكانة في المجتمع، أو يشغل مركزا محددا في علاقات شخصية متبادلة مثل القائد»[1].

وبتعبير آخر فإن الدور يرتبط بالمكانة أو المركز الاجتماعي الذي يحتله الفرد داخل أي تنظيم، مثل دور القائد، والذي يفترض منه القيام بمجموعة من الوظائف والمهام في إطار هذا الدور.

وفي نفس السياق يقول «محمد عاطف غيث» بأن الدور «هو الوضع الذي يعين لصاحبه بغض النظر عن صفاته الشخصية، وخدماته الاجتماعية ودرجة النفوذ والتأثير، وأن الفواصل الطبقية لا تقوم أساسا على الوظيفة ولكنها على المركز، وتختلف الدعائم التي يستند عليها هذا المركز باختلاف المجتمعات، والفترات التاريخية للمجتمع نفسه، ومن ضمن هذه الدعائم والإمكانات الفردية الثروة، والمهنية، السلطة، الامتياز العقلي ...الخ»[2].

أي أن الدور حسب هذا المفهوم يرتبط بالمركز الاجتماعي الذي يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية، والذي يتحدد تبعا لمجموعة من المعايير (الخصائص، والصفات)، التي تؤهل لشخص ما لأن يشغل مكانة اجتماعية دون شخص آخر.

وهكذا، فإننا في هذا البحث سنتعامل إجرائيا مع مصطلح «الدور» باعتباره مجموعة من الوظائف والنشاطات الفعلية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات البيئية في مجال الإعلام بالقضايا البيئية.

3- المجتمع المدني:

منذ أن أصبح مفهوم "المجتمع المدني" متداولاً ونحن إزاء إشكال معرفي، ولقد كُتب الكثير حول المفهوم والمتمعن في الكتابات المنجزة حول المجتمع المدني، يكتشف أن هناك اختلاف في الرؤى والتوجهات الفكرية حول دلالاته <<لأن ترجمة المصطلح <<Société Civil>> تثير إشكالا مفاهيميا في اللغة العربية، في حين تجد اللغات الأجنبية الأوروبية تطابقا وتدرجا في

---

[1]- نبيل صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة المصرية 1983، ص 367.
[2]- معن، عمر الخليل: معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص 364.

الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معا بين مصطلحات << citoyen, cité, civil, civique.>>[*]، وإن كنا نجد في اللغة العربية والتراث مصطلح المدينة والمدنية>>[1]. أما ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 فقد تبنت تعريفا للمجتمع المدني على أنه <<يقصد به المؤسسات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، ... ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية >>[2].

وإلى ذلك ذهب أيضا من ناحية اصطلاحية الباحث -محمد عابد الجابري- حيث اعتبر أن المجتمع المدني هو: << أولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها...، وذلك على النقيض تماما عن مؤسسات المجتمع البدوي/القروي، التي تتميز بكونها مؤسسات «طبيعية» يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبلية والطائفة...الخ)>>[3].

وبشكل آخر فإن المجتمع المدني يرتبط بالمدينة، التي يتسع فيها المجال إلى النشاط الحر في المؤسسات التي تنشأ فيها مثل «الجمعيات» وهو مفهوم يقوم على إقصاء المؤسسات التقليدية التي تنشأ في البادية «كالعشيرة والقبيلة» من تعريفات المجتمع المدني رغم أهميتها في الحفاظ على البنيان الاجتماعي، والقيمي في المجتمع القروي.

في حين يتخذ <<سعد الدين إبراهيم>> موقفا آخر في تحديده لمفهوم المجتمع المدني بكونه <<مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات، والروابط والنقابات

(*) وتعني على التوالي: مواطن، مدينة، مدني، مدني.

(1)- وجيه، كوثراني: المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي. (ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول << المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.>>، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992، ص 119.

(2)- فتيحة، عمر مرابط : <<المجتمع المدني في العالم العربي فكرة وافدة أم حقيقة رائدة>>، مجلة الحقيقة، الصادرة بالجزائر عن جامعة أدرار، العدد 7, ديسمبر 2005, ص ص 492-493.

(3)- محمد، عابد الجابري : المجتمع المدني : تساؤلات وآفاق. (ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1998، ص 45.

والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي>>[1]. بمعنى آخر أن المجتمع المدني يحتل موقعا وسطيا بين الأسرة والدولة، كما يضم التنظيمات الحرة مثل <<الجمعيات>>، التي تقوم على فكرة العمل التطوعي كآلية فعالة في تعبئة الأفراد للمشاركة في المجتمع. أما <<برهان غليون>> فيذهب إلى أن المجتمع المدني <<يمثل المضمون الأخلاقي للدولة. وهو نمط من التنظيم يميل إلى التعدّد وفي إطاره تتحقق دينامية الخلق والتغيير في المجتمعات>>[2].

وفي نفس السياق يؤكد << عبد الحميد الأنصاري>> على أن المجتمع المدني <<هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والاتحاديات والروابط والأندية والجماعات المصالح وجماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام>>[3].

وبالتالي فإن المجتمع المدني يقوم على الفصل بين الدولة والمجتمع، أو بمعنى آخر فإن المجتمع المدني يضم التنظيمات غير الحكومية مثل: المؤسسات التطوعية التي تتيح للأفراد المشاركة الواسعة والحرة في كافة النشاطات المجتمعية.

كما يرتبط المجتمع المدني بالديمقراطية، وفي هذا الصدد يقول<<د. سعد الدين إبراهيم>> <<إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا << مجتمع مدني>> فلن تعيش، وإذا عاشت فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي-السياسي لهذا البلد، وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية المستزرعة في تنظيمات مجتمع مدني>>[4].

وبالتالي فإن المجتمع المدني يرتبط بدمقرطة الحياة الاجتماعية من خلال فسح المجال لمختلف تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في ترسيخ قيم التضامن والتآلف والتعاون في المجتمع.

---

[1]- عبد الحميد، الأنصاري: << نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني.>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، أكتوبر 2001، ص 101.

[2]- برهان غليون: بناء المجتمع المدني :دور العوامل الداخلية والخارجية، (ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول << المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية>>، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992، ص736.

[3]- عبد الحميد، الأنصاري مرجع سابق: ص 97، نقلا عن فهمي، هويدي: الإسلام و الديموقراطية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 193.

[4]- المرجع نفسه: ص 98.

وفي السياق نفسه يؤكد <<محمد عابد الجابري>> على أهمية ترسيخ قيم الديمقراطية، وفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في المجتمع كما ينبغي، حيث يقول في هذا الصدد <<إن المجتمع المدني هو رهان المستقبل، وهو الشرط الموضوعي لتحقيق الديمقراطية>>[1].

وفي هذا البحث سنتعامل إجرائيا مع هذا المصطلح (المجتمع المدني) باعتباره مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، والثقافية، السياسية, والمهنية التي ينظم إليها الأفراد طواعية مثل: الجمعيات، والنقابات، والاتحادات والتعاونيات، والأحزاب...الخ، ويكون الهدف الأساسي منها هو توسيع دائرة المشاركة الفعلية في كافة مجالات الحياة.

3- الإعلام البيئي:

إن الاتصال يتضمن كل العمليات التي يؤثر بمقتضاها الناس بعضهم على البعض الآخر .وعلى هذا الأساس يعتبر الإعلام <<وسيلة من وسائل الاتصال بل هو الوسيلة الرئيسية التي تقوم في العصر الحديث بالاتصال بين جموع البشر من خلال أهداف محددة>>[2].

وكلمة الإعلام مشتقة من العلم << تقول العرب استعلم الخبر فأعلمه إياه يعني صار يعرف الخبر>>[3].

أما من الناحية الإعلامية << فيشير لفظ الإعلام <<L'information>> للدلالة على عمليتين في وقت واحد تكمل إحداهما الأخرى، فهو يشير من جهة إلى عملية استقصاء واستخراج المعلومات والحصول عليها من خلال التواجد السريع والفوري في مكان الحدث أو الغوص في أعماق صاحب المعلومة طولا وعرضا لاستخلاص المعلومات ، ومن جهة أخرى إلى إعطاء وبث هذه المعلومات على الآخرين، أي نقل المعلومات والآراء والاتجاهات من شخص إلى آخر من خلال الوسيلة المناسبة>>[4].

وقد عرف الإعلام عدة تعريفات تصب كلها في الإخبار أو إطلاع الآخرين، منها أن <<الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم في تكوين رأي صائب في واقعة من

---

[1]- عبد الحميد، الأنصاري: مرجع سابق، ص 99، نقلا عن محمد، عابد الجابري : <<المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت، عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، مارس 1992، ص 04.

[2]- جبارة عطية جبارة: علم الاجتماع الإعلام، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، 2002، ص97.

[3]- زهير احددان: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 13.

[4]- جبارة عطية جبارة: مرجع سابق، ص 49.

الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير، واتجاهاتهم وميولهم>>[1].

ويعد الإعلام الركيزة الأساسية في مجال التوعية والتربية البيئية، خاصة بعد تفاقم مشاكل البيئة في العالم وأصبحت الحاجة الماسة إلى توعية المجتمع بشرائحه المختلفة عن الخطر المحدق بالبيئة وأهمية الحفاظ عليها وحمايتها.

يعرف الإعلام البيئي على أنه شكل رئيسي من أشكال الاتصال البيئي وهو معني بوظائف متعددة منها: التوعية البيئية والمساهمة بكل الأشكال الإعلامية وبكل الوسائل في حماية البيئة وإيجاد حلول لمشكلاتها في إطار تكاملي مع منظمات المجتمع الأخرى الحكومية والأهلية.

وفي هذا الإطار، يقول نايف الشلهوب << أنه أحد أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا حسن استثمارها كان لها المردود الإيجابي للرقي بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية، ويعمل الإعلام البيئي في تسيير فهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينة اتجاه البيئة وقضاياها>>[2].

وقد انتشر مؤخرا مصطلح التنوير البيئي كمطلب أساسي لكل مواطن يعيش هذا العصر بكفاءة، قادرا على مواجهة تحدياته، متفوقا على مشاكل البيئة، مدركا أسبابها ووسائل تلافيها أو حلها إذا ما واجهته هذه المشاكل، ويتطلب ذلك تزويده بالمفاهيم والمهارات والقيم التي تساعده على مواجهة المواقف البيئية بكفاءة>>[3].

وفي هذا البحث سنتعامل إجرائيا مع هذا المصطلح (الإعلام البيئي) على أنه أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المستهدف للرسالة البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تأصيل التنمية البيئية المستديمة.

---

[1]- محمد عبد المطلب: لغة الإعلام «دراسة نظرية تطبيقية، سلسلة الموسوعة الصغيرة 367»، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990، ص 5.

[2]- نايف بن صالح الشلهوب: الإعلام والتوعية البيئية،ورقة مقدمة إلى الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، 28-2006/11/30.

[3]- علي عجوة: مرجع سابق، ص 126.

4- الجمعية:

لغة مشتقة من الفعل: جمع، يجمع، جمعا، ومنه جمعا المتفرق: ضم بعضه إلى بعض. جمع القلوب: أي ألفها فهو جامع. والجمعية هي طائفة من الناس لهم هدف مشترك تكون هيئة تشرف عليها وتنفذ المقررات المتعلقة بسير نشاطها[1].

والمصطلحات السوسيولوجية المعبرة عن مفهوم الجمعيات، عديدة ا نذكر منها: الرابطة الطوعية، المنظمات الأهلية، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية...الخ، غير أن اللفظ الأكثر استخداما هو <<الجمعيات>>.

وفي هذا السياق تعرف الجمعيات اصطلاحا -من ناحية سوسيولوجية- بأنها <<وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة>>[2].

وبالتالي فإن هذا التعريف يحدد العناصر الأساسية التي تتدخل في تكوين الجمعية من خلال كونها وحدة اجتماعية تختلف عن الوحدات الاقتصادية والسياسية والمهنية من حيث الاستقلالية، والإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين الأفراد.

أما <<محمد عاطف غيث>> فيعرف (الجمعية) انطلاقا من تحديده للرابطة الطوعية فيقول <<بأنها جماعة مختصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح>>[3].

بمعنى آخر أن هذا التعريف يركز على أهمية التخصص في الجمعية وهذا لضمان نجاعة أهدافها كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن أن لا تكون ربحية، وكذا طريقة الانضمام إليها يجب أن تكون بناء على الاختيار الحر.

وفي سياق آخر يشير <<معن خليل العمر>> عند تعريفه للجمعية- من خلال تعرضه لمصطلح <<المنظمة>> Organisation - بأنها تعتبر <<شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي التعاوني بين الناس الذين يشتركون في مواقع عامة،

---

[1]- علي، بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب. مادة <<جمعية>>، ط 7، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص ص 257-258.

[2]- دينكل، ميتشل: معجم علم الاجتماع. مادة <<منظمة>>، ترجمة إحسان أحمد حسن، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1986، ص 25.

[3]- محمد، عاطف غيث: مرجع سابق، ص 29.

وتقوم بين مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة معينة أو هدف خاص فضلا عن كونها جماعة منظمة شكلت لكي تشبع بعض المصالح العامة ضمن تركيبتها الإدارية>>[1].

وبطريقة أخرى فإن هذا المفهوم يركز على الجانب الاجتماعي في تشكيل الجمعيات، ويظهر ذلك من خلال العبارات الواردة فيه مثل <<التفاعل الاجتماعي التعاوني، جماعة منظمة>>.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها <<تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح>>[2]، وبالتالي فإن المشرع الجزائري قد أضفى هنا الطابع القانوني على الجمعية من خلال اعتبارها اتفاقية أو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من القواعد، والأركان، والتي من ضمنها تحديد الهدف أو النشاط الذي تصبو الجمعية لتحقيقه.

وفي الآونة الأخيرة تم استحداث عبارة جديدة من طرف الهيئات الدولية, ويتعلق الأمر بالمنظمات غير الحكومية (ONG) << les Organisation Non Gouvernementales >> وهذا <<للتفريق بينها وبين المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات>>[3]. وفي هذا الإطار يشير كل من << سالمون، salomon >> و<< آنهي، anhier>> بأن <<المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تستجيب للشروط التالية: أن تكون غير ربحية، تدار نشاطاتها من طرف أعضائها بالاستقلال عن أي جهة خارجية، وأن تكون رسمية وشرعية، وتكون غاياتها غير مستهدفة للربح <<أن لا تقوم نشاطاتها بالضرورة على غايات تجارية>>، تكون غير حزبية <<لا تعلن الولاء لأي حزب من الأحزاب>>، وأن تكون أخيرا قائمة على حد أدنى من العمل التطوعي>>[4]. وبالتالي فإن هذا التعريف يحدد المعايير التي تقوم عليها المنظمات غير الحكومية، والتي أهمها التجمع الحر والطوعي للأفراد، وكذا غياب هدف اقتسام الأرباح، إضافة إلى حضور العمل التطوعي والذي يفتح المجال أمام الأفراد للمشاركة الفعالة في كافة

---

[1]- معن، خليل العمر: معجم علم الاجتماع. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص 123.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، المادة 2 من قانون 90-31. العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990، ص 02.

[3]- بوبكر، جميلي: خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال النصوص التشريعية. (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة)، إشراف إسماعيل قيرة، (2001-2000)، ص 27.

[4]- نبيلة، حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (12)، نيويورك، طبع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996، ص 32.

المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وخاصة البيئة والتي تعتبر ضرورة ملحة للتنمية المستدامة.

وهكذا يمكن أن نستخلص بأن الجمعية تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني النشطة في الحياة الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية ...، وتكون مستقلة عن الدولة، حيث ينضمون إليها الأفراد طواعية، وتهدف إلى تفعيل العمل التطوعي، وتنظيم الأفراد والجماعات في مؤسسات تخدم مصالحهم الذاتية والمجتمعية.

II- المفاهيم الحافة (المحيطة):

تقتضي الدراسة السوسيولوجية التعمق في فهم بعض المصطلحات، واكتشاف الأبعاد السوسيولوجية المتضمنة في المعاني الحقيقية لها، وهذا خدمة لأهداف البحث.

ومن بين هذه المصطلحات نجد كل من مصطلحي <<التربية البيئية>> و<<التنمية المستدامة>> كمصطلحات تتضمن مفاهيم حافة أو <<محيطة>> <<مكملة>> لباقي المفاهيم الأساسية في البحث، وفيما يلي سنحاول تحديدها بأكثر تفاصيل ممكنة:

1- التربية البيئية:

لقد ظهرت عبر التاريخ الإنساني مجموعة من الآراء والأفكار التي حاولت تحديد مفهوم التربية، إلا أن مفهوم التكيف من أكثر مفاهيم التربية شيوعا، وأصبحت نظرية التكيف، القائلة بأن «التربية عملية تكيف أو تفاعل ما بين المتعلم والبيئة التي يعيش فيها، من أكثر النظريات قبولا لدى المربين في تحديدهم لمعنى التربية»[1] وقد فتحت الأبواب لظهور نوع جديد من أنواع التربية المتعددة (كالتربية الخلقية والتربية المهنية والتربية الصحية ... والتربية البيئية).

والتربية البيئية باختصار هي الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش بنجاح على كوكب الأرض، وهي تعلم كيفية إدارة وتحسين العلاقات بين الإنسان وبيئته.

ففي هذا الصدد تعرف التربية البيئية على أنها «نمط من التربية تهدف إلى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم وتنمية المهارات اللازمة لفهم العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته البيوفيزيائية كما أنها التمرس على اتخاذ

[1]- راتب السعود: الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 213.

القرارات ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة»[1].وقد ناقشت المؤتمرات الدولية للبيئة مفهوم التربية البيئية وتوصلت إلى التعريف الآتي:

«أن التربية البيئية هي عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيائي والتدليل على حتمية المحافظة على المصادر البيئية الطبيعية وضرورة استغلالها الرشيد لصالح الإنسان حفاظا على حياته الكريمة ورفعا لمستوى معيشته»[2].

وهذا يعني أن مفهوم التربية البيئية انتقل من النظرة التي تحصره في دراسة الجوانب البيولوجية للبيئة إلى مفهوم أشمل وأعمق يضم الجوانب الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل موضوع بيئي في أسلوب متكامل ومترابط.

وفي نفس السياق تعرف التربية البيئية حسب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستكهولم/ السويد، عام 1972 بأنها «ركن من أركان المحافظة على البيئة»[3]. ويعرفها مؤتمر تبليس 1977 في الإتحاد السوفياتي في هذا المجال على النحو التالي:

«التربية البيئية ترمي بشكل أساس إلى تعريف الأفراد والجماعات بطبيعة البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد، الناتجة عن تفاعل مكوناتها البيولوجية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك احتساب المعارف والقيم والمواقف والمهارات التي تساعدهم على المساهمة المسئولة والفعالة في بلورة حل المشكلات الاجتماعية وتدبير أمور نوعية الحياة في البيئة»[4].

وبتعبير آخر فإن التربية البيئية تهدف إلى تكوين ثقافة بيئية لدى الأفراد من خلال تزويدهم بالمهارات والقيم والاتجاهات التي تجعلهم إيجابيين في التعامل مع البيئة من خلال ضرورة الحفاظ عليها وترشيد استخدامها.

ويتفق هذا التعريف مع الطرح الذي قدمه «راتب السعود» حيث عرف التربية البيئية على أنها «إعداد الإنسان البيئي Ecolate الذي يفهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة الذي هو في الأساس جزء منها فهما يتجاوز مجرد المعرفة إلى الشعور بالمسؤولية حيالها. إنها تهدف إلى تمكين الإنسان من إدراك أنه الكائن

---

[1]- المركز الوطني للوثائق التربوية: التربية البيئية سلسلة موعدك التربوي، الجزائر، 2003، ص 7.
[2]- إبراهيم عصمت مطاوع: التربية البيئية في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001، ص 12.
[3]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 216.
[4]-المرجع السابق، ص 216.

المؤثر والمتأثر في الكيان البيئي، وأنه لا يتجزأ من هذا الكيان، وعلى نوعية نشاطه يتوقف مدى حسن استغلاله للبيئة والمحافظة عليها»[1].

وهكذا يتضح أن التربية البيئية تعني تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة للتعرف على المشكلات البيئية وحلها، وهذا من أجل إحداث التفاعل الإيجابي بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. وكذا تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد من خلال حسن استغلال الموارد الطبيعية من جهة، وكذا مواجهة بعض المشكلات البيئية. ويمكن القول أن التربية البيئية ليست من اختصاص المدرسة فحسب، بل هي قضية اجتماعية ونقطة التقاء ترتبط بالمشاركة الإيجابية والفعلية لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، وفي هذا الصدد يؤكد كل من «أحمد حسن اللقاني» و«فارعة حسن محمد» بأن «التربية البيئية بمعناها الواسع والشامل ليت قضية مادة دراسية دون غيرها، كما أنها ليست قضية مستوى تعليمي دون غيره، وهي ليست مسؤولية مادة دون أخرى، ولكنها مسؤولية قومية يجب أن يتصدى لها الجميع»[2]. ولتحقيق هذا المسعى يجب التركيز على التربية النظامية التي تتم من خلال مؤسسات التعليم العام والعالي، والتربية غير النظامية التي تتم من خلال بعض مؤسسات المجتمع كالأسرة ودور العبارة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وغيرها.

وهكذا يمكن أن نستخلص بأن التربية البيئية هي عملية شاملة تهدف إلى تنمية وعي الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة، وصيانتها من خلال تبني قيم ومعارف ومهارات وسلوكيات إيجابية تجاه البيئة.

2- التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من بين المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة الاهتمام بالبيئة والتنمية، <<حيث تمت مناقشة ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة الإنسانية في استكهولم عام 1972، واستحدث مصطلح <<التنمية البيئية>> <<eco-developpement>> التي تراعي المحافظة على الموارد لأجيال المستقبل. ولعدم وضوح هذا المصطلح، تم استخدام مصطلح أكثر وضوحا هو التنمية مع المحافظة على البيئة. والمصطلحان يشيران إلى المعنى ذاته الذي يشير إليه مصطلح التنمية المستدامة أو المستديمة أو المتواصلة، أو المطردة أو القابلة للاستمرار، وهي مرادفات

---

[1]- المرجع السابق، ص 217.

[2]- أحمد حسين اللقاني وفارعة حسن محمد: التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، القاهرة، عالم الكتب 1999، ص ص 21-22.

تستعمل في اللغة العربية لتدل على مصطلح <<Sustainable Development>> المستخدم في اللغة الإنجليزية>>[1].

ولقد برز المصطلح للمرة الأولى في تقرير <<الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية>> الصادرة عام 1981 تحت عنوان <<الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة>>، وكما جاء في التقرير هي <<السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة>>[2]. وبالتالي فإن هذا التقرير ركز على علاقة الإنسان بالبيئة، هذه العلاقة التي توجب على هذا الأخير إتباع سياسات رشيدة في التعامل مع البيئة من خلال عدم تلويثها واستنزاف مواردها الطبيعية، لأن استمرار البيئة تعني استمرا حياته.

وفي نفس الصدد يشير كل من <<مريم أحمد مصطفى>> و<<إحسان حفظي>> بأن <<مصطلح الاستدامة يجب تحديده وتعريفه بعناية، فالموارد قد تستثمر طويلا عندما يتم الاستفادة منها، واستخدامها بطرق تتسم بالعقلانية والرشادة إلا أنها قد تنصب سريعا إذا ما تغيرت هذه الممارسات>>[3]. وبتعبير آخر فإن تحقيق الاستدامة مرتبط بتحسين السلوكيات، والتصرفات إزاء البيئة الطبيعية، من خلال استخدام العقلانية، والرشادة البيئية (ترشيد السلوكيات والممارسات في التعامل مع البيئة).

وفي سياق آخر عرفت التنمية المستدامة بأنها <<التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم، كما أنها التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية ... والتنمية المستدامة هي نمط من التنمية يجمع بين الإنتاج وحماية الموارد وتعزيزها، ويربط سوية مع توفير أسباب العيش الملائمة بشكل عادل للجميع>>[1]. والملاحظ في هذا التعريف هو التأكيد على أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية، قبل أن تكون قضية تنموية وبيئية، تعتمد على المساهمة الفعلية من كافة أفراد المجتمع بإتباع سلوكيات تحافظ على البيئة،

---

(1) ـ أحمد يوسف، الزغبي: << التنمية المستدامة في الأردن.>>، مجلة البيئة والتنمية، الصادرة بلبنان عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، العدد 26، ماي 2000، ص 15.

(2) – مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 134.

(3) – المرجع نفسه، ص 134.

(1)- عبد الخالق، عبد الله: مرجع سابق، ص 100.

وتضمن حق الأجيال اللاحقة في التمتع ببيئة نظيفة، وموارد متجددة، وهذا دون إغفال متطلبات الأجيال الحالية من هذه البيئة.

وهو نفس المحتوى الدلالي، تقريبا الذي أخذ به كل من <<مريم أحمد مصطفى>> و<<إحسان حفظي>> حيث أشارا إلى أن <<التنمية تكون مستدامة إذا ما أتاحت للأجيال القادمة الفرصة للعيش في توازن مستمر مع البيئة، وإذا ما نجحت في تحقيق توازنا يجعل الأفراد قادرين على عيش حياة كريمة على نحو مستمر. فالتوازن المستمر يعني أن كل أفراد الجنس البشري لديهم الفرصة لكي يعيشوا حياة تعطيهم كل الإمكانيات للوفاء بحاجاتهم وتحسين أساليب حياتهم من خلال مجهوداتهم>>[1]. ومن ثم يؤكد هذا التعريف على أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية واجتماعية بالدرجة الأولى، تسعى إلى ضمان حق أجيال المستقبل في العيش في بيئة سليمة، من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتصرفات الإنسانية.

وفي سياق آخر حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992، والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، إجراء مسح شامل لأهم التعريفات التي خصت هذا المصطلح، وهي تعريفات تنوعت بين اقتصادية، وبيئية، وإنسانية، وثقافية، وأما القاسم المشترك بينهما فيتمثل في[2]:

- يجب أولا أن لا تتجاهل التنمية الضوابط والمحددات البيئية.
- ثانيا ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- ثالثا تطوير الموارد البشرية.
- رابعا إحداث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.

هذا ومن منظور سوسيولوجي أيضا، يرى الباحث <<ميشيل سيرينا>> بأنه حتى تتحقق التنمية المستدامة ينبغي توفر مجموعتين من العناصر على الأقل وتتمثل في:

<<أولا: تقدم مجموعة من المفاهيم التي تساعدنا في شرح العمل الاجتماعي، والعلاقات بين الأشخاص، والأشكال المعقدة لتنظيماتهم الاجتماعية، وترتيباتهم المؤسسية، والثقافة، والحوافز، والدوافع، والقيم التي تنظم سلوكهم الواحد إزاء الآخر، وإزاء الموارد الطبيعية. وثانيا: تقدم مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستثارة العمل الاجتماعي المنسق، وكبح

[1]- مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفظي: مرجع سابق، ص 134.
[2]- عبد الخالق، عبد الله: مرجع سابق، ص ص 99-100.

السلوك الضار، وتعزيز الترابط، وصياغة ترتيبات اجتماعية بديلة، والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي>>[1].

ومن خلال هذا الطرح، تتأكد أهمية العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة، والتي تعطي الأولوية <<للناس>> (الأفراد والجماعات)، باعتبارهم العامل الرئيسي في الحفاظ على البيئة، وصيانة الموارد الطبيعية، فضلا عن إدراك الأهمية المحورية للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية <<مثل الجمعيات>> في نشر القيم، والمهارات، والثقافة البيئية، وهذا لتحقيق <<الاستدامة البيئية>>.

وهكذا يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن مقاربة عامة تمس كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والتي تعمل على تغيير الممارسات و<<ترشيدها>>، من خلال الاهتمام أكثر بالبيئة، وكذا تحقيق العدالة والمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وكذا تأكيد أهمية المشاركة الإيجابية لكافة الفاعلين الاجتماعيين في الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث.

ثالثا/ المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للبحث:

«إن أهمية النظرية في دراسات علم الاجتماع أمر ليس موضع جدل، لأن جميع رواد هذا العلم وأنصار اتجاهاته المختلفة كشفوا عن هذه الحقيقة في تعميماتهم وفي المنهج الذي انتهجوه في تفسير حقائق الحياة الاجتماعية. وعنها اتجه علم الاجتماع في السنوات الأخيرة إلى جمع الحقائق والاعتماد على الواقع الاجتماعي في فحص النظريات المختلفة وفي خل نظريات جديدة، أجمع كل الباحثين ي هذا الميدان، إن البحث دون سند من نظرية أو دون اتجاه إلى نظرية، ليس إلا نوعا من العبث»[2].

ومن خلال مسح التراث السوسيولوجي مجده يشتمل على الكثير من النظريات السوسيولوجية، المتباينة من حيث منطلقاتها الأيديولوجية والفكرية التي نراها تنسجم أكثر مع متطلبات موضوع الدراسة.

1/ النظرية البنائية الوظيفية:

---

[1]- ميشيل، سيرينا: << نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة>>، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد 04، ديسمبر 1993، ص 11.

[2]- محمد عاطف غيث: تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص 26.

يحتل المنظور الوظيفي مكاتب مرموقة في النظرية السوسيولوجية الحديثة «لا نكاد نجد باحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلا وظهرت في أعماله وتفسيراته ومنهجه خصائص هذا الاتجاه»[1].

وقد استمد جذوره الفكرية من كبار الأنثروبولوجيين من أمثال «رادكليف براون» و«مالينوفسكي» كما ظهر أيضا في أعمال «أوجيست كونت» و«هربرت سبنسر» و«دوركايم».

ومن أهم ممثلي هذا المنظور في الولايات المتحدة «تالكوت بارسوتر T.PARSONS» و«روبرت ميرتون R.MERTON».

وحين نستعرض أعمال هؤلاء نجدها تتفق في خطوطها الفكرية العامة –على النظر إلى الوظيفة على أنها تعن «الأثر أو النتيجة»، وبعد مفهوم «الدور» في هذا المجال من المفاهيم الأساسية في هذه النظرية لفهم النتائج أو الآثار[2]. ومن النظريات الشهيرة للوظيفة ذلك الذي قدمه «ميرتون» حيث قال: «أنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكييف أو التوافق في سكن معين»[3].

2/ نظرية النسق الاجتماعي المفتوح:

ترتبط نشأة هذه النظرة في علم الاجتماع بالنظرية البنائية الوظيفية التي ظهرت في الولايات المتحدة خلال بداية الخمسينات من القرن العشرين، ولقد انتشرت بشكل واضح خاصة على يد عالم الاجتماع «تالكوت بارسونز T.PARSONS» الذي بلورها من الناحية السوسيولوجية إلى درجة أنها لا تزال ترتبط بأفكاره من الوقت الحاضر.

ويعتبر كتابه «النسق الاجتماعي The social statem 1951» نقطة تحول هامة في الاتجاه الوظيفي المعاصر وإسهاما كبيرا في توضيح معالمه.

فهو يرى بأن النسق الاجتماعي[4] عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركز أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الأخرى، ويؤدي دورا متمايزا، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم تجاه لاشك أن المجتمع المدني يمثل هنا نسق فرعي من النسق العام «المجتمع» حيث

---

[1]- المرجع السابق، ص 97.

[2]- طلعت إبر اهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في عالم الاجتماع، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 1999، ص 68.

[3]- نيكولا تيماشيف، ترجمة محمود عودة وآخرون: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، بيروت، دار المعارف، ص 33.

[4]- عبد الله عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع النظرية السوسيولوجية المعاصرة، الجزء الثاني، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 27.

يضم مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين النشطين في هذا التنظيم، والذين يخضعون لمجموعة من القوانين التي تنظم عملهم التطوعي في المجتمع، ويشتركون في مجموعة من القيم والمعايير «مثل قيم المحافظة على البيئة».

وعليه فإننا نرى أن مدخل البنائية الوظيفية والنسق الاجتماعي المفتوح هو مدخلا أساسيا ومهما لهم الدور الفعلي للجمعيات البيئية –كتنظيم مؤسس هادف- في نشر المعلومات، والمشاكل البيئية، ومنه تكريس الاهتمام أكثر بقضايا البيئة.

بعضهم البعض، كما أنه يعتبر إطارا من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنه يشتمل على أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة».

ومن خلال هذه الرؤية أو المفهوم، يتبين مدى سعي «بارسونز» للتركيز على قيمة الفاعلين باعتبارهم الأساس الأول المكون للنسق الاجتماعي.

وفي مؤلفه حول «النسق الاجتماعي» نجد «بارسونز» يقرر أن «هناك نسق اجتماعي يقوم فيه الأفراد بأفعال تجاه بعضهم البعض، وهذه الأفعال عادة ما تكون منظمة لأن الأفراد في النسق يشتركون سويا في الاعتقاد في قيم معينة وفي أساليب مناسبة للسلوك، وبعض هذه القيم يمكن أن نسميها معايير، والذين يتبعون هذه المعايير يتصرفون بشكل متشابه في المواقف المتشابهة، وهذا ما يحقق الانتظام في المجتمع أو ما نسميه "التوازن الاجتماعي"»[1].

رابعا/ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: «الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني».

قامت بإعداد هذه الدراسة الباحثة «نصيب ليندة» بجامعة منتوري قسنطينة –بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة 2002/2001، وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية لجمعيات مدينة عنابة كنموذج لمؤسسات المجتمع المدني وقد طرحت الباحثة في هذه الدراسة خمسة أسئلة وانطلقت منها لمعالجة الموضوع وهي:

- كيف تحافظ الجمعيات كمؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني على دعم تماسك المجتمع المحلي؟.

[1]- طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الرحمن الزيات: مرجع سابق، ص 70.

- ما هي أهم الخصائص الاجتماعية لأعضاء الجمعيات كمؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع المدني؟.

- كيف تساهم الجمعيات في زيادة مستوى المشاركة في النشاط الجمعوي.

- ما هي السبل التي تنتهجها الجمعيات للنهوض بالمجتمع المحلي؟.

- ما هي أهم المشكلات التي تعرقل النشاط الجمعوي واستمرارية الجمعيات في أدائها لوظائفها؟.

وقد حددت الباحثة مجموعة من الأهداف تتمثل مجملها في أعضاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة في ظل حادثة الطرح الخاص بالمفهوم، وحول مؤسسة هامة من مؤسساته والمتمثلة في الجمعيات.

وكذا التعرف على الدور الاجتماعي الذي تضطلع به الجمعيات في الإطار العالمي والمحلي وكذلك التعرض لمعوقات الدور الذي تضطلع به الجمعيات.

ولقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي لتحليل وتفسير الظاهرة والقيام بوصف كمي وكيفي لمعطيات الظاهرة. ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية تمت الاستعانة بالأدوات البحثية المناسبة والتي تتلاءم مع طبيعة الموضوع ونذكرها كالآتي:

- دليل المقابلة وضم هذا الدليل أربعة محاور متنوعة حول البعد التاريخي، والبعد البشري والبعد الهيكلي والتنظيمي والمالي وأخيرا البعد العلائقي.

- الملاحظة وتمت معظمها بحضور أعضاء الجمعيات أثناء عقد الاجتماعات.

- الاستمارة وطبقت على كافة الجمعيات للعينة المختارة، وتم توزيعها بعد مراجعتها وتحكيمها وطبقت على مرحلتين (المرحلة الأولى) تجريبية ثم المرحلة الثانية واحتوت الاستمارة على 47 سؤال وطبقت على أعضاء المكاتب الولائية بالجمعيات بمدينة عنابة.

كما استعانت الباحثة بمجموعة من الوثائق والسجلات المتمثلة في الجرائد الرسمية والقوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم وتسيير الجمعيات.

ولإنجاز هذا العمل البحثي قامت الباحثة بتقسيم البحث إلى ستة فصول وكان الفصل الأول حول موضوع الدراسة فتم فيه تناول الإشكالية وأهداف

الدراسة وأهميتها وتحديد المفاهيم الأساسية أما الفصل الثاني فيعتبر مداخل ورؤى نظرية لدراسة الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، فتم التطرق إلى نظريات الدور الاجتماعي، وكذا نظريات حول المجتمع المدني، بينما جاء الفصل الثاني ليتحدث عن بيئة وأشكال المجتمع المدني وتم التعرض فيه إلى بنية المجتمع المدني وخصائصه ووسائل تدعيمه، وكذلك نشأة وتطور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وخصائصها، وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى البعد الأمبريقي لدراسة الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، وتم التعرض فيها إلى دور الجمعيات في تماسك المجتمع المدني وخصائصها، وأيضا البناء المؤسساتي للجمعيات والمشاركة في النشاط الجمعوي، وتناول علاقة الجمعيات بالمجتمع المحلي، وأخيرا المشاكل المعيقة لنشاط الجمعيات.

وفي الفصل الخامس تناول فيه الإجراءات المنهجية والإطار العام للجمعيات في مدينة عنابة والمتمثلة في تحديد أسلوب الدراسة وأدوات جمع البيانات وتحديد المجال الزماني والمكاني وضبط العينة وطرق اختيارها وأهم صعوبات الدراسة الميدانية.

أما الفصل السادس فقد تناول دور الجمعيات في تماسك المجتمع المحلي والخصائص الاجتماعية للأعضاء وفي الفصل الأخير تم التطرق إلى المشاركة في النشاط الجمعوي وسبل النهوض بالمجتمع المحلي من خلال احتياجات ومشكلات النشاط الجمعوي.

وخلصت هذه الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

- أن مشاركة الجمعيات في مجال دعم وتماسك المجتمع المحلي المتواجدة فيه من خلال مجموعة من الآليات كالتنظيم والتفاعل الاجتماعي وحل مشاكل المواطنين، غير أن هذا الوضع يبقى منحصرا في الشريحة التي تمثلها جمعية ما في غالب الأحيان.

إن الخصائص الاجتماعية للأعضاء كالسن والجنس والوصفية التعليمية والوظيفية المهنية والدعم المالي، يؤثر بالإيجاب أو السلب على النشاط الجمعوي، ولها أهمية ودور في تحقيق أهداف الجمعية، وفي زيادة نشاطها الجمعوي وعدد المشاركين فيها.

- هناك شروط أساسية لزيادة مستوى المشاركة في النشاط الجمعوي وهي: وضوح الأهداف، التوعية بأهمية النشاط الجمعوي، تقديم حوافز مادية

ومعنوية للمشاركين، توطيد فكرة حقوق الإنسان، تقديم تسهيلات من طرف السلطات المعنية سواء المالية أو الإدارية.

- يكون دور الجمعيات في النهوض بالمجتمع المحلي من خلال الاهتمام بشرائح الطفولة والشباب والكهول والشيوخ والاهتمام بقضايا المرأة ومعالجة مشكلاتها، بالإضافة إلى مشاركة الأعضاء في التوعية الإعلامية وزيادة الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات، والقيام بدراسات علمية أمبريقية حول احتياجات المجتمع المحلي.

يصادف النشاط الجمعوي عدة مشاكل تعيق سيره وفعاليته أسفرت عنها الدراسة الميدانية جاءت على النحو التالي:

- مشكل نقص التمويل وعدم كفايته.
- غياب الكفاءات والخبرات في مجال النشاط الجمعوي.
- غياب الفهم الدقيق للفعالية.
- نقص التطوع والمتطوعين.
- غياب النشاط الجمعوي إذ غالبا ما يخلط بالعامل السياسي.

الدراسة الثانية: «دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية».

قام بإعداد هذه الدراسة الباحث «قريد سمير» بجامعة باجي مختار بعنابة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص التنمية بالمشاركة وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير لسنة 2005/2004. وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث عبر 12 ولاية.

وتتحدد مشكلة البحث في التساؤلين الرئيسيين وهما:

1- ما طبيعة الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعية الوطنية للمحافظة على البيئة في مجال نشر الثقافة البيئية (الوعي البيئي)؟.

2- ما هي الصعوبات/ المعوقات الوظيفية التي تواجه هذه الجمعية في هذا المجال (نشر الثقافة البيئية)؟.

ويتفرع من هذين التساؤلين تساؤلات فرعية هي:

- ما هي أهداف الجمعية في مجال النشاط البيئي؟.

- هل تسعى الجمعية لدى الجهات المختصة من أجل تحسين القوانين الخاصة بحماية البيئة؟.

- هل تشارك الجمعية في البرامج الإعلامية، الخاصة بالبيئة والإنسان عبر مختلف وسائل الإعلام؟.

- هل تنسق الجمعية مع قطاع التعليم -لاسيما الأساسي- في مجال تطوير المناهج والبرامج التربوية والحملات التطوعية الكفيلة برفع مستوى الوعي البيئي لدى الإنسان الجزائري؟.

- هل تنظم الجمعية مسابقات ثقافية منتظمة تتزامن مع كل مناسبة؟.

- هل تقوم الجمعية بتقديم محاضرات وندوات مفتوحة لمختلف شرائح المجتمع؟.

- هل تنظم الجمعية معارض تحسيسية حول البيئة وأهمية المحافظة عليها؟.

- ما هي الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية في مجال التثقيف البيئي (المجلات، الكتيبات، الدلائل، النشرات المعلقة ولوحات الحائط، أشرطة الفيديو، موقع على الانترنيت ...)؟.

- ما هي الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الجمعية والتي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنتظر منها في نشر الثقافة البيئية في المجتمع؟.

وقد حدد الباحث مجموعة من الأهداف لدراسة هذا الموضوع تتمثل مجملها في تسليط الضوء على واقع إحدى الجمعيات الجزائرية العاملة في الحقل الثقافي (البيئي). وهذا في ظل المشكلات الراهنة والتدهور الكبير الذي تتعرض له البيئة، وكذا التعرض لصعوبات أو لمعوقات الدور الذي تضطلع به هاته الجمعية في نشر الثقافة البيئية.

هذا وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مقاربة منهجية تقوم على منهج دراسة الحالة كمنهج أساسي ومجموعة من تقنيات بحثية أخرى للتعرف على نشاطات الجمعية.

ولتغطية الأغراض المطلوبة في هذا البحث، فقد اعتمد الباحث ستة فصول:

- **الفصل الأول:** خاص بالمفاهيم الأساسية للبحث، كما تتطرق فيه إلى المدخل النظري السوسيولوجي الموجه للبحث.

- ❖ **الفصل الثاني:** يتحدث فيه على الاهتمام بالبيئة والتنمية بين الماضي والحاضر، وذلك من خلال البحث في مسار تحول تفكير الإنسان باتجاه الاهتمام بالبيئة، فضلا عن سيرورة الجهود الدولية الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ **الفصل الثالث:** تم التعرض فيه إلى علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي، فضلا عن حقيقة الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني في حقل العمل التطوعي المؤسسي.
- ❖ **الفصل الرابع:** تم التركيز في هذا الفصل على التطور التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر، فضلا عن حجم وطبيعة نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر، وأيضا تعرض فيه إلى الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث –مجال الدراسة- كتنظيم اجتماعي عامل في الحقل البيئي من خلال النشأة والأهداف.
- ❖ **الفصل الخامس:** تناول فيه الاعتبارات المنهجية من فرضيات البحث ومجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات وخصائص مفردات البحث.
- ❖ **الفصل السادس:** تم فيه تحليل وتفسير البيانات الميدانية. وفي الأخير تم التطرق إلى النتائج العامة المتوصل إليها.

وخلصت هذه الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- أن الأهداف النظرية التي رسمتها الجمعية لنفسها –لاسيما في مجال الثقافة البيئية- قد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا، لم تخل طبعا من جهة أخرى من بعض التعثر -ونسب مختلفة- في بعض النواحي والنشاطات المنتظر القيام بها، مما يحد ذلك منطقيا -في ظل الأجواء التي تشتغل فيها الجمعية– من تجسيد الدور الفعلي الكامل لها في المجتمع، ومع ذلك يمكن القول بأن دورها الفعلي تجسد في جملة من النشاطات –بنسب معينة- تتمثل في التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية في مجال نشر الثقافة البيئية بالتعرض لقضايا بيئية مثل: التلوث البيئي، والنفايات والقاذورات وتسيير المياه المستعملة.

- الجمعية تعمل من خلال البرامج الإعلامية المختلفة على تنمية الوعي البيئي لدى الإنسان الجزائري، بالإضافة إلى دورها التربوي من خلال النشاطات التي تقوم بها بالاشتراك مع قطاع التعليم.

- الجمعية تشارك في البرامج الإعلامية، الخاصة بالبيئة والإنسان عبر مختلف وسائل الإعلام وبالدرجة الأولى في حصص إذاعية منتظمة. وعموما تعتبر الندوات من أكثر الوسائل التي تستخدمها الجمعية قصد تحسيس الأفراد بأهمية حماية البيئة.

- الحصص التي تناولت "نفايات المصانع" و"القاذورات" و"انعدام المساحات الخضراء والإضرار بها" تعتبر من أهم المواضيع التي أثارتها هذه الحصص.

- الحصص الإذاعية المنتظمة وغير المنتظمة تعتبر حديثة البرمجة، حيث شرع في تقديمها بين سنتي 1998 و2002.

- الجمعية ليست بمنأى عن صعوبات مختلفة تواجه عملها التثقيفي في المجال البيئي، حيث ينبع ذلك من إمكاناتها المادية وطبيعة المحيط الاجتماعي الذي تتحرك فيه وكذا الهيئات الرسمية غير المرافقة لها بشكل ايجابي غالبا في العمل التطوعي في مجال نشر الثقافة البيئية على نطاق واسع في المجتمع.

الدراسة الثالثة: «الاتصال والوعي البيئي لدى رجال الصناعة السعودية».

قام بإعداد هذه الدراسة الباحث «إبراهيم بن محمد الشبيب» بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية بكلية الإعلام، وهي عبارة عن دراسة ميدانية مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في قسم الإعلام لسنة 2003/2002.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربع فصول يتناول الأول موضوع الدراسة وأهميتها والإجراءات المنهجية، ويتناول الثاني موضوع البيئة ومشكلات تلوثها ويتناول الثالث العلاقة بين الاتصال والبيئة ويتناول الرابع والأخير نتائج الدراسة الميدانية ثم تأتي الخاتمة والتوصيات.

ومن بين أهداف هاته الدراسة، هو دراسة تأثير الاتصال على الوعي البيئي وهذا في إطار مجتمع بحث يتمثل في رجال الصناعة كمصدر رئيسي من مصادر تلوث البيئة أو المحافظة عليها. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة مكونة من 378 مفردة تمثل رجال الصناعة السعودية بمناطق المملكة الصناعية الخمس الكبرى.

وخلصت هذه الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

1- كشفت هذه الدراسة عن اهتمام رجال الصناعة السعودية بقضايا البيئة على عكس ما كان يتوقعه الباحث.

2- أظهرت الدراسة وجود درجة معقولة من الوعي بقضايا البيئة لدى رجال الصناعة السعودية ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة معرفة رجال الصناعة بقضايا البيئة بشكل عام.

3- أظهرت الدراسة وجود خلل في معارف رجال الصناعة السعودية حيث كانت معارفهم بالقضايا العالمية تفوق معارفهم بقضايا البيئة في المملكة.

4- توجد اتجاهات ايجابية بين الأغلبية العظمى من رجال الصناعة السعودية نحو قضايا البيئة والمحافظة عليها من التلوث، وتفوق اتجاهاتهم الايجابية نحو الموضوعات العالمية نظيرتها نحو الموضوعات المحلية.

5- يوجد اتساق بين معارف رجال الصناعة السعودية بخصوص البيئة وقضاياها واتجاهاتهم نحوها.

6- توجد فجوة بين كل من معلومات واتجاهات رجال الصناعة السعودية وسلوكهم بشكل عام نحو البيئة وقضاياها، وتتسع هذه الفجوة بالنسبة لقضايا البيئة في المملكة.

وقدم الباحث بعض التوصيات منها:

- وضع خطة إعلامية للتوعية البيئية على مستوى المملكة يتم فيها تحديد الدور الذي تضطلع به كل من وسائل الإعلام، ويتم وضع هذه الخطة في ضوء إستراتيجية وطنية لحماية البيئة يتم فيها تحديد المشكلات بدقة، وتحديد أولوياتها، وسبل مواجهتها.

- ضرورة إنشاء إدارة للإعلام بكل جهاز أو جمعية معنية بالحفاظ على البيئة، حتى تكون حلقة الاتصال بين الجهة المعنية ووسائل الإعلام، وأن يكون أحد مهامها تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات عن مجالات عملها وأنشطتها.

- ضرورة تخصيص محررين للبيئة في وسائل الإعلام السعودية وتأهيل هؤلاء المحررين للقيام بهذا العمل بإلحاقهم بدورات لدراسة البيئة ومشكلاتها في معاهد متخصصة سواء بالمملكة أو بالخارج.

- ضرورة تخصيص باب ثابت في الصحف السعودية الكبرى، يركز في المقام الأول على قضايا البيئة المحلية، وإعطاء هذه القضايا الأولوية التي تستحقها وفقا لدرجة خطورتها وضرورة وضع البرامج البيئية في مرتبة متقدمة في تلفزيون وراديو المملكة.

- الإكثار من عقد الندوات والمؤتمرات التي تعمل على جذب انتباه وسائل الإعلام إلى قضايا البيئة، وتوفر المعلومات في الوقت نفسه من خلال ما يقدم فيها من بحوث ودراسات.

- زيادة جرعة الاتصال مع رجال الصناعة السعودية بخصوص قضايا البيئة وحثهم على تنفيذ واجباتهم بهذا الخصوص، والحزم في تطبيق القوانين الخاصة بالبيئة حتى يتفق سلوكهم مع اتجاهات ومعلوماتهم بخصوص البيئة.

الدراسة الرابعة: «الرأي العام العربي والبيئة».

قام بإعداد هذا الاستطلاع مجلة "البيئة والتنمية"، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

أجري الاستطلاع بين نوفمبر 2005 ومارس 2006 على أساس طوعي من دون مندوبين، إذا اختار المشارك تعبئة الاستمارة بنفسه. تم توزيع الاستمارات عن طريق مجلة "البيئة والتنمية" وثماني صحف يومية ناطقة باللغة العربية، هي: الأهرام (مصر)، الحياة (دولية)، النهار (لبنان)، الخليج (الإمارات)، القبس (الكويت)، الأيام (البحرين)، الشرق (قطر)، الدستور (الأردن). وقد شارك تلفزيون المستقبل وراديو مونت كارلو بترويج الاستطلاع. كما نشرت الاستمارة في موقع "البيئة والتنمية" على الانترنت، وتم توزيعها من خلال مكاتب الجامعة العربية ومكتب "يونيب" الإقليمي لغرب آسيا.

احتوت الاستمارة ثمانية عناوين رئيسية، تبدأ من سؤال المشارك حول وضع البيئة في القرية أو المدينة حيث يعيش، وصولا إلى وضع البيئة في وطنه. ثم تنطلق إلى أسئلة محددة حول المشاكل البيئية الرئيسية في البلد، وأسباب تدهور الوضع البيئي، ومدى الاستعداد للمشاركة الفعلية بالعمل الشخصي لحماية البيئة، والعمل الحكومي المطلوب في مجال الإدارة البيئية.

تم استلام استمارات من مشاركين في جميع الدول العربية الـ 22 الأعضاء في الجامعة العربية. وأهملت الاستمارات التي أتت من موريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر إذ كان عددها أقل من أن يشكل عينة إحصائية. وقد ظهرت نتائج البلدان الـ 18 الأخرى في الجداول الإحصائية كمعدل إجمالي ولكل بلد على حدا. وهذه البلدان هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن.

تولت فرز الإجابات وتبويبها إحصائيا المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية (PARC) عضو مؤسسة غالوب الدولية. وأعدت للمشاركين قاعدة بيانات، بما في ذلك المعلومات الاجتماعية والاقتصادية ومكان السكن. وهذا أتاح إلغاء المشاركات المتكررة التي أتت من شخص واحد، إضافة إلى تقسيم الإجابات وفق الفئات الاقتصادية- الاجتماعية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع لا يغطي كل الرأي العام، إذ أن نسبة مشاركة ذوي المستويات التعليمية تحت الجامعية وذوي الدخل المنخفض أقل من النسبة العامة بين جميع فئات المجتمع. غير أن العينة اشتملت على توزيع متنوع للفئات العمرية والجنس ومكان السكن، وشكل أصحاب الدخل المتوسط ثلثي المشاركين.

وأظهر فرز الاستمارات التي أتت من 18 بلدا عربيا الخصائص الرئيسية التالية للمشاركين:

* 75 في المئة منهم يحملون شهادات جامعية.

* 73 في المئة ذكور و27 في المئة إناث.

* 38 في المئة هم فوق الـ 41 عاما و9 في المئة تحت العشرين و53 في المئة بين الـ 21 والـ 40 عاما.

* 70 في المئة هم من سكان المدن، في حين يعيش 30 في المئة في الضواحي أو القرى.

وقد خلص هذا الاستطلاع إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1- وجد معظم المشاركين (60%) في استطلاع الرأي العربي أن وضع البيئة في بلدهم يسوء، بينما رأى 30% أنه يتحسن. عدد المشاركين من بلدان المشرق الذين رأوا أن الوضع يتدهور كان أعلى مما هو في مناطق أخرى. وهذا لم ينحصر بالعراق وفلسطين، وإنما ينطبق أيضا على سوريا ولبنان. وقد لوحظ أن التقييم السلبي لوضع البيئة يزداد مع ارتفاع الدخل والتحصيل العلمي. ورأت نسبة متزايدة من المشاركين الذين يعيشون في الأرياف والضواحي، بالمقارنة مع سكان المدن، أن الوضع أصبح أفضل.

2- قال معظم المشاركين أن المصدر الرئيسي لمعلوماتهم حول البيئة هو من الصحف، يليها التلفزيون والمجلات المتخصصة والانترنيت.

3- وفيما قال 95% أنهم مستعدون للتقيد بقوانين بيئية مشددة، فإن 68% أبدوا استعدادا لدفع ضرائب تساعد في حماية البيئة.

4- كانت الأسباب الرئيسية الأربعة للتدهور البيئي التي اختارها المشاركون كالآتي: عدم التقيد بالقوانين، عدم كفاءة برامج التوعية، سوء إدارة شؤون البيئة، ضعف مؤسسات حماية البيئة. وفي بعض بلدان المشرق، اعتبر معظم المشاركين أن الإنفاق الحكومي غير الكافي على البيئة هو من المشاكل الرئيسية.

5- لدى تقييم مستوى إلحاح المشاكل البيئية في البلد، سجل تلوث الهواء أعلى النقاط على الإطلاق، إذ اعتبره 80% من المجموع مشكلة رئيسية. وهذا لا يصح فقط على المعدل الإقليمي، وإنما في بلدان بعينها وداخل المناطق الفرعية. أما المشاكل الرئيسية التي تلت تلوث الهواء مباشرة فهي: النفايات الخطرة، الأخطار الصحية الناتجة عن المبيدات والأسمدة، ضعف الوعي البيئي، النفايات الصلبة. كما سجلت موارد المياه العذبة والتلوث من الصناعة مرتبة عالية في سلم الأولويات. وكان من الواضح أن الجمهور هو أكثر تحسسا للمشاكل التي لها علاقة مباشرة بصحة الإنسان. والجدير بالتنويه أن ضعف الوعي البيئي جاء في المرتبة الرابعة كمشكلة بيئية رئيسية (71%)، بعدما جاء ضعف برامج التوعية البيئية في المرتبة الثانية كأهم أسباب التدهور.

6- والملاحظ أن هناك شبه إجماع (95%) بين المشاركين من جميع البلدان والمناطق والطبقات الاجتماعية والاقتصادية على أن بلدانهم يجب أن تفعل المزيد لحماية البيئة. وقد تفردت قطر في أن 75 في المئة فقط من المشاركين طالبوا بأن تفعل الحكومة المزيد، بينما رأى 25 في المئة أن الحكومة يجب أن تفعل الشيء ذاته لحماية البيئة كما هي الحال الآن. وتلتها تونس حيث قال 81 في المئة أن الحكومة يجب أن تفعل المزيد لحماية البيئة، واعتبر 19 في المئة أنه يجب أن تفعل الشيء ذاته الذي تفعله الآن. وفي جميع البلدان الأخرى، قال أكثر من 90 في المئة أن على الحكومة أن تفعل المزيد.

الدراسة الخامسة: «تأثير وسائل الاتصال على التوعية بقضايا البيئة في المناطق الصناعية في مصر».

قام بإعداد هذه الدراسة الباحث الدكتور «جمال الدين السيد علي صالح». وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية لمنطقة حلوان الصناعية. وقد طرح الباحث في هذه الدراسة تساؤلين رئيسيين هما:

- ما هو تأثير وسائل الاتصال على الاتجاهات البيئية لدى أفراد المجتمع المصري.

- ما هو تأثير وسائل الاتصال على السلوك البيئي لدى الأفراد.

وقد حدد الباحث مجموعة من الأهداف تتلخص كلها في محاولة التعرف على دور وسائل الاتصال في التوعية بقضايا البيئة في مصر.

وهذا وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل وتفسير الظاهرة والقيام بوصف كمي وكيفي لمعطيات الظاهرة.

ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية تمت الاستعانة بالأدوات البحثية المناسبة والتي تتلاءم مع طبيعة الموضوع ونذكرها كالآتي:

- أسلوب المسح بهدف التعرف على الخصائص الأساسية التي يتميز بها جمهور الاتصال في العينة الخاصة بمجتمع الدراسة. وإلى الدور الفعلي للاتصال في خلق التوعية بقضايا البيئة المتمثل في المعرفة والاتجاه والسلوك بالإضافة إلى مسح الدراسات والبحوث والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

- الأسلوب الإحصائي لتفسير المادة التحليلية إحصائيا وتحليلها واستخلاص نتائج الدراسة.

- دليل المقابلة مع القائمين بالاتصال حيث أجرى الباحث مع 45 مبحوث دليل مقابلة، موزعين على 31 جهة رئيسية وفرعية، وتتمثل في جهاز شؤون البيئة، الصحف والمجلات، الإذاعة والتلفزيون، المركز القومي للبحوث، الشركات الصناعية للأسمنت في منطقة حلوان ...

ويتضمن دليل المقابلة الأسئلة المفتوحة لتوضيح الآراء والأفكار عن الموضوعات التي تخص مجال الإعلام البيئي.

- الاستمارة وطبقت على 500 مفردة من أرباب الأسر في منطقة حلوان موزعين على أربع مناطق صناعية للدراسة (120 مفردة في كل منطقة).

ولإنجاز العمل قام الباحث بتقسيم البحث إلى تسع فصول:

- **الفصل الأول:** حول مشكلة الدراسة وإجراءاتها الميدانية، تناول فيه مشكلة الدراسة وأهميتها، نوع الدراسة والمنهج المستخدم، عينة الدراسة، مجالات الدراسة وأخيرا مصطلحات الدراسة.
- **الفصل الثاني:** حول الدراسات التي تناولت الإعلام البيئي وعلاقة الدراسة الحالية بهذه الدراسات.
- **الفصل الثالث:** ويتحدث فيه عن الصناعة والبيئة متطرقا إلى أهم الآثار السلبية للتلوث الصناعي وعن أهم البيانات البيئية لمواجهته في مصر.

- ❖ **الفصل الرابع:** تم التعرض فيه إلى وظائف الاتصال الجماهيري وتأثيراته، كذلك الإعلام البيئي ودوره في التوعية بقضايا البيئة.
- ❖ **الفصل الخامس والسادس والسابع:** تناول فيها الدراسة الميدانية لمختلف مؤشرات إشكالية البحث.
- ❖ **الفصل الثامن:** جاء فيه التحليل الكيفي للقضايا البيئية في وسائل الإعلام.
- ❖ **الفصل التاسع:** تناول فيه ملخص الدراسة، كذلك النتائج العامة والنتائج الميدانية للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة نذكر منها:

- هناك مشاكل بيئية متنوعة تؤثر على الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه مثل المشاكل البيئية وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي وتآكل طبقة الأوزون، كذلك الأنشطة المختلفة للإنسان سواء كانت صناعية أو زراعية أو حياتية.

- التلوث الصناعي يمثل الشق الأكبر في تأثيره على البيئة الطبيعية وعلى الكائنات الحية وهو يكاد يكون العنصر الأول في تلوث وتدهور البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

- الإعلام قادر على نشر الوعي البيئي بين الناس للتصدي للمشاكل البيئية.

- الوعي البيئي من أهم أهداف الإعلام والبيئة لأنه يتعلق بمعرفة التأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية وعلى المحيط الحيوي سواء كانت هذه التأثيرات ايجابية أو سلبية.

- يمثل الوعي البيئي الأسلوب الأول للوقاية من مختلف التأثيرات السلبية على البيئة لأنه يساعد على عدم حدوث المشكلة البيئية ذاتها فهو وعي وقائي في المقام الأول.

- يعمل الإعلام البيئي على تعزيز الوعي والاهتمام بمختلف القضايا الحيوية التي تحيط بالإنسان وإتاحة الفرصة لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم والمهارات لحماية البيئة وتحسينها ثم خلق أنماط جديدة في السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع.

- التوعية البيئية هي السبيل الوحيد لترشيد السلوك الإنساني وتعديل اتجاهاته لكي تكون ايجابية نحو المحافظة علي البيئة وذلك من خلال الاتصال

المباشر والغير مباشر لأن كل منهما له طريقته وجمهوره في التعامل مع القضايا البيئية المختلفة.

- تبين من الدراسة أن متوسط درجة اتجاهات المبحوثين نحو التوعية بقضايا البيئة هي: الوعي بمصادر التلوث، الوعي بمظاهره، الوعي بدور وسائل الاتصال نحو التوعية بقضايا البيئة، الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة، وأخيرا الوعي باكتساب سلوكيات بيئية سليمة.

- أوضحت الدراسة أن أهم القضايا البيئية في مصر هي: تلوث المياه والمسطحات المائية، تلوث الهواء، المخلفات الصلبة أو السائلة من التلوث الصناعي، وأخيرا التلوث بصفة عامة.

- أبرزت الدراسة أن أهم القضايا البيئية في منطقة حلوان هي: تلوث الهواء عموما، تلوث الهواء بغبار الأسمنت، التلوث الصناعي، أخيرا تلوث المياه.

- تبين من الدراسة أيضا أن الصحافة أكثر وسائل الاتصال دورا بالتوعية البيئية نظرا لما تتمتع به من حرية وصفحات بيئية متخصصة.

*** تعقيب على الدراسات السابقة:**

تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام العالمي بقضايا البيئة، ومحاولة الحكومات العربية العمل على تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية الخاصة بنشر الوعي البيئي، وقد استجاب الباحثون لهذه الجهود فتنوعت الدراسات التي تناولت دور الإعلام في نشر الوعي البيئي، وتناولت بعض الدراسات تأثير الإعلام على وعي الجمهور بفئاته المختلفة أطفال، وشباب، جمهور عام، صفوة ... نحو بعض القضايا البيئية واتسمت بعض الدراسات بالشمولية كاستطلاع آراء الجمهور عن قضايا البيئة ومدى معرفتهم واهتمامهم كدراسة مجلة <<البيئة والتنمية>>.

أشارت بعض الدراسات إلى أهمية وسائل الاتصال الجماهيري للأفراد كمصدر من مصادر معلوماتهم عن قضايا البيئة والتلوث مثل دراسة «إبراهيم بن محمد الشبيب»، «جمال الدين السيد علي صالح». في حين تناولت دراسة «قريد سمير» دور الجمعيات البيئية كطرف من المجتمع المدني في مجال نشر الوعي البيئي.

وتلاقت الدراسات سواء أكانت عربية أم وطنية في كثير من النقاط من حيث الموضوعات التي تناولتها، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

- الدراسات تناولت أهم القضايا البيئية.

- الدراسات تناولت القائم بالاتصال في مجال الإعلام والتوعية البيئية (وسائل الإعلام، المجتمع المدني).

*** علاقة الدراسة الحالية بهذه الدراسات:**

من عرض الدراسات والبحوث تبين أنه قد اختلفت أهداف بعض الدراسات مع بعضها، واتفقت مع البعض الآخر. وليس ثمة شك في أن هذه الدراسات ترتبط ارتباطا وثيقا بدراستنا الراهنة من حيث كونها مرتبطة بالاتصال البيئي بصفة عامة. هذا من جهة والتوعية بوسائل الاتصال من جهة أخرى.

لقد اهتمت معظم الدراسات السابقة بإبراز دور وسائل الاتصال الجماهيري في نشر الوعي البيئي وكمصدر للمعرفة والتثقيف البيئي.

وتسعى الدراسة الحالية إلى دراسة دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي باعتبار أن الجمعيات أكثر الأطراف المعنية بقضية التربية والوعي البيئي.

تبين من الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي تناولت دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي، كما أنه لم يتبين وجود دراسات سابقة –حسب علم الباحثة- عن دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالقضايا البيئية وخاصة في منطقة باتنة (منطقة الدراسة) على الرغم من أنه توجد دراسة سابقة في عنابة تناولت موضوع دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية. إلا أنه لا توجد دراسة تتناول دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي –كما سبق الإشارة إلى ذلك- حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى والتي تشمل دراسات علم الاجتماع والإعلام.

خامسا/ صعوبات البحث:

إن إشكالات وصعوبات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، تواجه كل الباحثين السوسيولوجيين وخلال فترة إعداد هذا البحث واجهت الباحثة صعوبات منها:

أ/ الصعوبات النظرية: وأهمها:

1- قلة المراجع التي تعتبر الموجه والمرشد للباحث أثناء مراحل البحث خاصة في ما يتعلق منها بالمراجع الخاصة بموضوع البيئة والإعلام البيئي لذلك قمنا بالاعتماد على الملتقيات والمجلات التي ناقشت الموضوع بالإضافة إلى المراجع الالكترونية.

2- قلة الدراسات السابقة أو المشابهة لها.

ب/ الصعوبات الميدانية: أهمها:

1- صعوبة تغطية وحصر جميع الجمعيات البيئية الموجودة في مدينة باتنة.

2- تحفظ السلطات المحلية (مديرية التنظيم والشؤون العامة، مديرية البيئة) لولاية باتنة، وبعض رؤساء الجمعيات البيئية في الإجابة عن بعض الأسئلة مما أدى إلى بطء سير البحث.

الفصل الأول

المجتمع المدني والعمل التطوعي

أولا/ نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره

I- المجتمع المدني في التيارات الفكرية

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي

2- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

II- خصائص المجتمع المدني ومنظماته

1- خصائص المجتمع المدني

2- منظمات المجتمع المدني

ثانيا/ المجتمع المدني: نحو البحث عن تنمية مجتمعية من خلال العمل التطوعي

1- نشأة العمل التطوعي

2- العمل التطوعي والمنظمات الأهلية (دوليا وعربيا)

ثالثا/ الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني

1- نشأة الجمعيات البيئية

2- مساهمة الجمعيات البيئية في حماية البيئة

تمهيـد:

إن التزايد المستمر الذي تشهده مؤسسات المجتمع المدني اليوم يدل على أهمية هذه التنظيمات في البناء الاجتماعي والتنظيمي للمجتمعات المعاصرة، لذا يصبح من الواجب أولا تتبع نشأة مفهوم المجتمع المدني تاريخيا.

وبذلك يأتي هذا الفصل لتبيان السيرورة التاريخية لمفهوم المجتمع المدني لما في ذلك من أهمية مركزية وضرورة معرفية ومنهجية ملحة لبلورة موضوع الدراسة، من خلال التركيز أساسا على نشأة مفهوم المجتمع المدني في الفكر

الغربي وفي الفكر العربي المعاصر، فضلا عن خصائص المجتمع المدني في بحثه عن تنمية مجتمعية عبر العمل التطوعي، كذلك يتم التطرق فيه إلى الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني من خلال التطرق إلى نشأتها ومدى مساهمتها في حماية البيئة.

أولا/ نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره:

I – المجتمع المدني في التيارات الفكرية:

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي:

بات أمرا معروفا أن المجتمع المدني قرين بالفكر الغربي، ومع هذا خضع لصيرورة تطور تاريخي كانت ذات تغيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد، إنها تعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم. وفي ضوء هذا سنتناول مفهوم الدراسة الكلاسيكية للمجتمع المدني ثم بعد ذلك مفهوم المجتمع المدني في الفكر الجديد.

*** التعاقد الاجتماعي والمجتمع المدني:**

إن التجربة التاريخية التي عاشتها أوروبا خلال القرنين 17 و 18 وخاصة في انجلترا وفرنسا بالإضافة إلى البيئة الفكرية والفلسفية التي أفرزتها فلسفة التنوير بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فكرة المجتمع المدني لأول مرة.

دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبعي أو بعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأول[1]:

وفي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي، تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية، وفي هذه النظرية كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، المجتمع المؤسسي بناء على التعاقد الاجتماعي[2].

وقد كانت هذه الفترة مرحلة تحلل النظام الاجتماعي التقليدي الإقطاعي، وبروز البرجوازيين كطبقة جديدة، تطمح لإعادة صياغة النظام الاجتماعي على أسس غير دينية وغير ارستقراطية أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي ولكن بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه[3].

تفترض نظرية العقد الاجتماعي Social Contracte وجود حالة للفطرة كانت هي الأصل والمنشأ للحياة الإنسانية... لكن الناس بعد ذلك ما لبثوا أن اتجهوا نحو بناء المجتمع المدني من خلال التعاقد، ومن ثم استبدال القانون الطبيعي بقانون آخر إنساني وبدا الناس يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية[4].

لذلك كانت نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في هذه الفترة عند توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو تشير إلى مجتمع المواطنين الأحرار الذين يختارون بإرادتهم الحرة، بشكل وشروط الحكم الذي يعيشون في ظله[5].

---

(1)- عزمي بشارة: المجتمع المدني في دراسة نقدية(مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 42.

(2)- أحمد شكر صبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 18.

(3)- برهان غليون: نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية www.hewareat .com/forum/archive/index php/t-145-htm

(4)- محمد علي محمد: أصول علم الاجتماع السياسي- والمجتمع في العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 135.

(5)- سعد الدين إبراهيم: المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني، جريدة الحياة ، لندن، 2001/3/31.

وجوهر نظرية العقد الاجتماعي إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم[1].

ويمثل كل من «توماس هوبز» و«جون لوك» و«جان جاك روسو» أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي، فقد تركوا تراثا فكريا وسياسيا لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة.

- **توماس هوبز "Thomas Hobbes" (1588- 1679):**

لقد كانت نقطة البدء في فلسفة «هوبز» في تحليله للطبيعة البشرية في ضوء مفاهيم سيكولوجية تفرض أن المصلحة الذاتية هي المحرك الأساسي للسلوك الإنساني، وفي حالة الفطرة كانت دوافع الإنسان تتمثل في مصالحه الإنسانية دون أن يأخذ في اعتباره العقل أو مصالح الآخرين، وهذا بدوره هو ما يفسر الصراعات التي شهدتها هذه الحقبة من تاريخ البشرية طالما أنه لا وجود للقانون أو العدالة. وفي ظل هذه الظروف لم يكن لدى الناس أي شعور بالأمان[2] فحالة الطبيعة هي حالة تسيطر فيها الأهواء والنزاعات باعتبار كل فرد يسعى إلى المطالبة بالحفاظ على حقه الطبيعي في البقاء والحرية، هذه الرغبة هي اصل جميع تلك النزاعات بفعل تعارض رغبات الأفراد، وهو ما يولد حالة حرب «الكل ضد الكل» وهي الحالة التي يكون فيها الإنسان ذئب للإنسان[3]. ولقد خرج الإنسان من حياة الفطرة هذه عن طريق العقد الذي يمثل في حقيقة الأمر اتفاقا بين الناس على تركيز السلطة في يد شخص أو هيئة[4].

إن هذه السلطة التي وضعت في يد الحاكم لا يستطيع أحد نزعها منه وحتى الأفراد المتعاقدين لا يستطيعون إلغاء هذا العقد لأن التخلي عنه وعدم طاعته يؤديان إلى نشوء الحروب الأهلية وعودة الفوضى[5].

وبناء على هذا التحليل فإن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع في حالة هوبز هو إذا المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي المنظم في دولة، وعندما

---

(1)- إسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة – دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص171.

www.benkaalrafedain.com/mesa/makala/madam5.htm

(2)- محمد علي محمد: مرجع سابق، ص 136.

(3)- Dominique Golas : Dictionnaire de la pensé politique. Larousse Bordas, Auteurs œuvres notions 1997, p 156.

(4)- محمد علي محمد: مرجع سابق، ص 136.

(5)- نور الدين حاروش: تاريخ الفكر السياسي، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 297. 297.

يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم ينشا هذا الجسم الاصطناعي وهو الدولة[1].

إن إقامة المجتمع المدني والخروج من حالة الطبيعة البائسة، وتوفير السلام الذي يرشدهم إليه العقل باعتباره الخير الأساسي وفقا لاتفاقهم يتطلب التزام الأفراد بأوامر الشخص الذي يمنحونه السلطة[2].

والأكثر من ذلك فعن تنفيذ العقود والعهود لا يكون إلا إذا كانت هناك حكومة قادرة على معاقبة عدم التنفيذ ويعبر عنها صراحة في كتابه التنين.

«العهود بغير السيف ليست سوى ألفاظ، ولا نملك قوة على توفير الأمن للمرء على الإطلاق، وروابط الكلمات أضعف من أن تلجم طموح الناس وجشعهم وغضبهم وغير ذلك من العواطف الجامحة دون خوف من قوة قادرة على القمع»[3].

- **جون لوك "John Locke" (1630- 1704):**

ينطلق «لوك» في تحليله في ضوء الفضائل الاجتماعية للإنسان، ذلك أن حالة الفطرة عنده كانت تتميز بالسلام والصفاء والمساواة والحرية.

ولكن تنقص هذه الحالة الضمانات اللازمة لسن وتفسير وتطبيق القانون عينيا، والمجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات، أي إيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا وبانسجام مع قانون الطبيعة[4].

ومن هنا تتضح أهمية ومركزية المجتمع المدني بالنسبة للوك فعلى عتبة الحداثة كان لوك يستعمل مخيال المجتمع المدني، لأجل تفسير كيفية إمكانية تصور وجود المجتمع، وكيفية تجنب موته، فهذا المجتمع المدني هو ضامن الحداثة، وفي سياق الحداثة يكون المجتمع المدني مجتمع العلاقات التبادلية، ومجتمع التطابق والتكافؤ بين أفراد لا يعرف بعضهم البعض، لكن مع ذلك يمكنهم التعايش فيما بينهم في إطار الحق والقانون المدنيين[5].

---

(1)- عزمي بشارة: مرجع سابق، ص 79.

(2)- نجاح موسى: المنفعة الفردية عند توماس هوبز، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 139.

(3)- نور الدين حاروش: مرجع سابق، ص 297.

(4)- عزمي بشارة: مرجع سابق، ص 83.

(5)- محمد الغيلاني: المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصائره، بيروت، دار الهادي، 2004، ص84.

ولكن انجاز لوك الأساسي يكمن دون شك في تصوره لمجتمع منظم بالتبادل بين البشر، مجتمع يعيد إنتاج ذاته تلقائيا دون دولة، بهذا التمييز جعل لوك مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها[1].

وهو يفضل العزل عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحرب الأهلية[2].

ومنه فبالرغم من كون النظرية نظرية التعاقد الاجتماعي عند هوبز ولوك تستعملان فكرة التعاقد إلا أن الطريقة تختلف، فالناس عند هوبز يتنازلون عن كل حقوقهم الطبيعية، أما عند لوك فهم لا يتنازلون إلا عن بعض الحقوق التي يترتب عليها تقييد سلطة الحاكم الذي لا بد أن يحكم لصالح أغلبية أفراد المجتمع وفقا لما يقدرونه هم.

- **جون جاك روسو "J.J.Rousseau" (1712- 1778):**

يرى «جان جاك روسو» أن النمو الاقتصادي قد شجع على ظهور نظام الملكية، وأخذت الطبيعة البشرية تتخلى عن بساطتها المعهودة وتتجه نحو التعقيد أكثر فأكثر وترتب على ذلك أن الصراع الموصول أصبح عاما ومنتشرا واستشعروا الناس فقدان الأمن، وهكذا وجد الناس أنه للمحافظة على الأمن والاستقرار عليهم أن يقيموا مجتمعا مدنيا على أساس العقد الاجتماعي[3].

وإذا كان العقد الاجتماعي عند هوبز هو تنازل الأفراد عن جميع الحقوق فإن لشخص واحد روسو يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم، ولكن ليست لفرد بعينه أو أفراد معينين، وإنما يتنازل لمجموعهم، أي أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كيانا جماعيا، فهم يتنازلون للإدارة الجماعية الناشئة عن العقد[4].

مما تقدم يتبين أن مفهوم المجتمع المدني، استعمل في الفكر الغربي من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وجد بين الأفراد وأفرز الدولة. أي أن المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما

---

(1)- عزمي بشارة: المرجع السابق، ص 85.
(2)- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 20.
(3)- علي محمد علي: مرجع سابق، ص 139.
(4)- إسماعيل على سعد: المجتمع والسياسة دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 175.

سياسيا، أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا.

*** المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:**

في القرن الثامن عشر عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الاستخدام في الفلسفة السياسية، وإن حمل هذه المرة محتوى مختلفا قليلا وكان الإسهام الأكبر في هذا المجال للفيلسوف الألماني «هيجل» ثم بدرجة أقل «كارل ماركس».

- **هيجل "G.W.Hegel" (1770- 1831):**

ينطلق الفيلسوف الألماني «جورج وليام هيجل» من واقع جديد غير الذي انطلق منه جماعة العقد، إذ يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد على الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني، فالعقد عند هيجل إذن لا ينشئ دولة وإنما مجتمعا مدنيا[1].

ويتموقع المجتمع المدني عند هيجل في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، وتكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه، فيقول المجتمع المدني البورجوازي هو الفارق الذي يقيم بين العائلة وبين الدولة، مع أن النمو الكامل لهذا الفارق يصل متأخرا عن نمو الدولة، وبكونه فارقا في الواقع فإن وجوده يفرض وجود الدولة[2].

وهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون في ما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة والأنانية، وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة[3].

غير أن هذا المجتمع يعتمد على مبدأين أساسيين الأول هو الشخص الجزئي الذي يسعى إلى إشباع حاجاته، والثاني: الارتباط الضروري بين هذه الشخصيات، حيث يجد كل فرد منها أنه يعتمد على الآخرين في تحقيقه لغاياته،

---

[1]- عزمي بشارة: مرجع سابق، ص 130.

[2]- جان بيارلوفيز و بيار ماشيري: هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص 96-97.

[3]- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 22.

وإشباعه لمطالبه الجزئية الخاصة، حيث يقول في كتابه فلسفة الحق. الشخص العيني الذي هو نفسه موضوع غاياته الجزئية وبوصفه مجموعة- الحاجات، ومزيجا من الهوى والضرورة المادية، هو المبدأ الأول في المجتمع المدني، لكن هذا الشخص الجزئي يرتبط بالضرورة بغيره من الشخصيات الجزئية الأخرى حتى إن كلا منهم يقيم ذاته ويشبعها عن طريق الآخرين، وهذا هو عن طريق صورة الكلية، المبدأ الثاني في هذا المجتمع[1].

واللحظات التي يتكون منها المجتمع المدني ثلاث هي[2]:

1- توسط الحاجة وإشباع الفرد لها من خلال عمله، وإشباع حاجات الآخرين جميعا، وهذا ما أطلق عليه اسم نظام الحاجات.

2- التحقيق الفعلي للمبدأ الكلي للحرية الذي يتضمنه هذا النظام وهو حماية الملكية من خلال ممارسة العدالة (أو الهيمنة القضائية بصفة عامة).

3- الاحتياط ضد الجوانب العرضية التي لا تزال كامنة في نظام الحاجات وممارسة العدالة، ورعاية المصالح الجزئية الخاصة وكأنها مصلحة مشتركة عن طريق الشرطة والنقابة.

وعليه فإن الأسرة والمجتمع المدني هما قسمان من الدولة في نظر هيجل وهكذا، فإن الدولة السياسية، لا توجد من دون الأساس الطبيعي، الأسرة، والأساس الاصطناعي، المجتمع المدني. ففي داخل الدولة تتطور الأسرة إلى مجتمع مدني، ويتطور هذا بدوره لكي يكون الأساس الاصطناعي للدولة السياسية، فلا دولة سياسية من دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني من دون أسرة[3].

- **ماركس "Karl Marx" (1818- 1883)** (المجتمع المدني باعتباره القاعدة المادية المؤسسة للدولة):

رغم أن فلسفة المفكر الألماني «كارل ماركس» قد تأثرت بشكل كبير بفلسفة هيجل إلا أن تصورها للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرا لتصور هيجل، مثلما كان تصورها لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي، وفي سياق نقده للمثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى

---

(1)- هيجل: أصول فلسفة الحق: ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص 431.
(2)- المرجع السابق، ص 438.
(3)- توفيق المدني: رؤية هيجل السياسية للمجتمع المدني، جريدة المستقبل، الأحد 9 جويلية 2006.

الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات.

وعليه فإن المجتمع المدني عند ماركس مجال للصراع الطبقي، وهو كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية[1]. ومن هنا جاءت مقولة ماركس المذكورة «إن تحليل التركيب البينوي للمجتمع المدني يلتمس في الاقتصاد السياسي»[2].

وفي الايدولوجيا الألمانية يقدم ماركس تعريفه الشهير للمجتمع المدني، فهو يتضمن مجموع العلائق المادية للأفراد في مرحلة معينة من التطور، تحددها القوى الإنتاجية، وتشتمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة ما لنتجاوز وبالتالي من هنا الدولة نفسها وحتى الأمة[3].

لقد انتقد ماركس طريقة هيجل في تعريف المجتمع المدني، إذ في نظره إنما اشتق هيجل تعريفه للمصطلح اعتمادا على تطور اجتماعي معين كان قائما في أيامه «ويعلن ماركس أن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ وعرفه بأنه الإطار المغلق للاقتصاد الرأسمالي وطبقاته المختلفة والعلاقات الاقتصادية التي تجمع أفراده هي الأساس الذي يقوم عليه نظام الدولة، وهو البنية التحتية التي تشكل بالضرورة كل ما فوقها من بني ثقافية وقيم ومعتقدات، أي أنه وعلى العكس من هيجل سابق لنشأة الدولة لكونه أساسها الذي انبثقت منه»[4].

وعليه فإن ماركس وانطلاقا من فلسفة هيجل اعتبر المجتمع المدني مرادفا لمفهوم البنية التحتية، وذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي، كما أن مفهوم المجتمع المدني الهيغلي كان يقصد به المجتمع الاقتصادي وليس المجتمع البرجوازي- وفي ذلك المجتمع المدني سوف ينشأ الصراع الطبقي ، وذلك بسبب التناقضات التي تميز المصالح المادية لمكونات هذا المجتمع.

- **غرامشي "Antonio Gramasci" (1891- 1937)** (المجتمع المدني كمجال للتنافس الإيديولوجي من اجل الهيمنة):

---

(1)- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 22.

(2)- كريشان كومار: حول مصطلح المجتمع المدني، مجلة الثقافة العالمية، العدد 107، يوليو 2001، ص 38.

(3)- محمد الغيلاني : مرجع سابق، ص 219.

(4)- ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، لبنان، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 721.

لقد عاد المفهوم للظهور بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي «أنطونيو غرامشي» الذي حاول نقل مفهوم المجتمع المدني إلى مجال البنية الفوقية، ومماثلته بالحقل السياسي والإيديولوجي.

وقد أعاد غرامشي إنتاج المفهوم وهو يؤسس مفاهيمه حول الهيمنة والسيطرة، في محاولته لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية، والمجتمع المدني عنده يعني المجتمع في كليته أي النقابات والمدارس والكنيسة والأحزاب ومختلف المؤسسات الاجتماعية والثقافية، وهو نقيض المجتمع السياسي[1] الجديد في التصور الغرامشي للمفهوم هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية، كما أبرز هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل أنه مجال للتنافس الإيديولوجي[2].

وبهذا اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي حيز للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية.

ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعى بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة[3].

فمعه لم تعد للأفكار وللثقافة وللقيم أدوارا تبريرية لسلوك السلطة القائمة وحسب، وإنما تمثل وتنتج قوى قادرة على خلخلة وإعادة توزيع السلطة نفسها. وبهذا المعنى فالمجتمع المدني مع غرامشي، أصبح مملكة إيديولوجية بامتياز، بصورة كامنة مصدرا وخزانا لأفكار الهيمنة[4]، ويرى غرامشي أن هناك مجالين أساسين يضمنان سيطرة البرجوازية ونظامها " المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق سيطرة المباشرة، أي السياسية، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس...الخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام، وهي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية [5].

---

(1)- عبد الله هوادف: مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية ، مجلة الحقيقة، عدد 07 ، أدرار، ديسمبر 2005، ص 29.

(2)- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 23.

(3)- Roger Renard Schwartzenberg : Sociologie politique, éd5, Montchrestien, Paris, Cedx15, 1998, p 73.

(4)- محمد الغيلاني: مرجع سابق، ص 229.

(5)- برهان غليون: نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية. www.hewaraet .com/ forum/archive/index php /t-145-html. تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/12).

مما تقدم يتبين أن مفهوم المجتمع المدني، استعمل في الفكر الغربي، من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وجد بين الأفراد وأفرز الدولة ، أي أن المجتمع المدني، بحسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يفهم المجتمع والدولة معا.

وبعدها فصل هيجل المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، ليشمل وضعية متوسطة بين الأسرة والعلاقات السياسية في الدولة، أما عند ماركس فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع، ولكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني (مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقوى الإنتاج) مع الدولة (البنية الفوقية لظاهرة العلاقات الطبقية ضمن المجتمع المدني)[1].

وقد احتل فيما بعد مفهوم المجتمع المدني مساحات واسعة من نقاشات المفكرين الماركسيين ومن بينهم غرامشي.

وإذا كان غرامشي يرى بأن هذا المجتمع يمثل لحظة بنيوية (بناء فوقي) فإنه يمثل المرحلة النهائية في تنظيم المصالح المختلفة، المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي)، كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة، وهنا فغن المجتمع المدني هو وجود خاص خارج نطاق الدولة رغم كونه على علاقة جوهرية محددة بالدولة، إنه الوسيط بين التشكيلة الاقتصادية والدولة ولكنها تخص مرحلة محددة تاريخيا[2].

2- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي:

قبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الفكر العربي المعاصر نتطرق أولا إلى كيفية انبعاث المفهوم.

فيرجع الفضل في إعادة مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث إلى مفكري أوروبا الشرقية، الذين بدءوا بالكتابة عنه في السبعينات، ولكن بقراءة مقلوبة للوصفة التي قدمها فالهدف هذه المرة كان

---

[1]- معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص 151.

[2]- عامر حسن فياض، ناظم عبد الواحد الجاسور: ثالوث المستقبل العربي، الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية، الإمارات العربية، مركز زايد، 2003، ص 68.

تطوير إستراتيجية عمل الانتقال من الشيوعية إلى الليبرالية مع الاحتفاظ بنفس المكانة الجوهرية للمجتمع المدني[1].

وفي تسعينات القرن العشرين، انتقل مفهوم المجتمع المدني إلى الغرب، حيث تم تلقفه بشغف طاغ ليلعب دورا رئيسيا في إعادة النظر في طبيعة المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، حيث بدت الديمقراطية سلبية، وبدا المواطنون بعيدين عن العوامل والمؤسسات السياسية، وبرز الاعتقاد في أن الخطأ ربما يكمن في حالة الأنظمة الداعمة للديمقراطية، أي في البنى والممارسات الخاصة بالمجتمع المدني[2].

لقد جاء مفهوم المجتمع المدني ليعبر عن هذا الحال أو العملية التاريخية المزدوجة: التفكك والانهيار للأنظمة الشمولية من ناحية، وولادة مجتمعات حرة وديمقراطية من ناحية أخرى[3].

خلصنا سابقا أن المجتمع المدني مفهوم غربي، نشأ وتطور في ظل ظروف وعوامل تاريخية وفكرية متعلقة بالمجتمع الغربي.

والسؤال المطروح إلى أي مدى يعتبر استخدام هذا المفهوم كأداة في التحاليل السياسية والسوسيولوجية أو كأداة في عملية التحديث السياسي والتنمية الاقتصادية.

وهناك تبرز أربعة اتجاهات متباينة في إمكانية استخدام المفهوم كأداة للتحليل السياسي والسوسيولوجي أو كأداة في عملية التحديث السياسي والتنمية الاقتصادية.

أولا: يعتبر بعض المفكرين أن المجتمع المدني مفهوما ايجابيا وعالميا، وضروريا لبناء الديمقراطية وتدعيمها في كل المجتمعات، بما في ذلك العالم الثالث فالمجتمع المدني هو الحافز والمثير لعملية التحول الديمقراطي، وهو القوة التي تقف خلف تحول ديمقراطي ناجح، فضلا عن ذلك، فإن وجود مثل هذا المجتمع يعد ضمانا أساسيا لاستمرار وتماسك الديمقراطية في المرحلة التالية، وتكون الوظيفية الأساسية للمجتمع ممارسة الضغوط وبلورة قواعد معينة للحد من سلطة الدولة[4].

ويحظى هذا الطرح بحفاوة بالغة لدى الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الثالث، ولدى كل الدول الغربية والمنظمات الدولية

---

(1)- عبد الله هوادف: مرجع سابق ، ص 30 .

(2)- أنظر: كومار كريشان، مرجع سابق، ص 35.

(3)- سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق،

(4)- أيمن إبراهيم الدسوقي: المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 259، 2000، ص 63.

الداعمة للديمقراطية ، ونتج عنه الكثير من برامج الدعم المالي والتدريب التي تستهدف منظمات المجتمع المدني في الدول التي تشهد عمليات انتقال إلى الديمقراطية.

والأكيد أنه أصبح منذ السبعينات وبدرجة أكبر منذ الثمانينات صرعة من صراعات الخطاب العربي أستأثر بعودته في المجتمعات الأوروبية، وقد عرف تداولا كبيرا خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (مثل الجزائر، تونس، مصر، ...الخ).

ثانيا: أما الطرح الثاني فيعتبر أنه لا يوجد معنى لاستخدام المصطلح خارج بيئته الأصلية التي نشأ فيها، وهنا يؤكد محمد عابد الجابري أن المرجعيات الأوروبية في الموضوع، سواء كانت واقعا تاريخيا أو اجتهادات فكرية، يجب أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير، يجب أن لا تنقلب إلى نموذج سلف" يهيمن على الفكر ويوجه الرؤية[1].

وفي نفس إطار التحليل يؤكد محمد عابد الجابري أن النظر إلى الظروف التي نشا فيها الحدث عن المجتمع المدني-في الحالة العربية- يعزى بالمطابقة بينها وبين الاعتبارات التي نشأ فيها المجتمع المدني في أوروبا عصر الأنوار، ذلك أن «المجتمع العربي» يعني في تصور النخبة التي ترفعه شعرا.

البديل عن المجتمع الذي تهيمن فيه أفكار وتطلعات رجال الدين، من جهة، والبديل عن سلطة الدولة الاستبدادية الشمولية من جهة ثانية، والبديل عن النظام القبلي والمجتمع الطائفي الذي تكون فيه الكلمة العليا لشيخ القبيلة ورئيس الطائفة[2]. ويعقب الجابري على أن هذه المطابقة غير صحيحة، بل وخطيرة عندما ننتبه إلى ثلاث أمور:

الأول: أن كلام المفكرين في أوروبا النهضة والأنوار عن «المجتمع المدني» كان يخص مجتمعات كانت تنتقل فعلا من المجتمع الزراعي الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي الحداثي.

والثاني: أنه كان جزءا من سياق تطور تاريخي كان يخضع بكامله للمعطيات الداخلية الخاصة بهذا المجتمع الأوروبي أو ذاك، أعني بذلك غياب تأثير سلبي لأي عامل خارجي.

---

(2)- محمد، عابد الجابري: المجتمع المدني: تساؤلات وآفاق. (ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، مرجع سابق، ص 40.

)-2(محمد عابد الجابري: المجتمع المدني في الواقع العربي الراهن

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/13).http://bem.bredband.net/b155908/n510.htm:

والثالث: أن كثيرا من المشاكل الداخلية الاقتصادية منها والاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، قد أمكن تجاوزها بفضل التوسع الاستعماري: الهجرة إلى المستعمرات، موادها الأولية، عائدات أسواقها ... الخ.

وهذه أمور غائبة تماما بالنسبة للعالم العربي الراهن، فالمجتمعات العربية لا تعيش حالة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، ولا تسلم من التدخلات الخارجية التي تعيق التطور في هذا الاتجاه، إضافة إلى وقوعها تحت وطأة استغلال إمبريالي عالمي، وهذه الفوارق الأساسية تفرض على الباحث الأخذ بعين الاعتبار كلا من الزمن والمكان عندما يفكر في مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المماثلة[1].

وتصل المعارضة إلى حد التحذير، كما هو الشأن مع عالم الانثربولوجيا كريس هان الذي يرى أن: هناك شيء غير مرض ضمنيا حول الدعاية الدولية التي ينقلها العلماء الغربيون عن نموذج مثالي لتنظيم اجتماعي تبدو على صلة ضئيلة بالواقع الراهن لبلدانهم، فضلا عن أنه نموذج نشا في ظل ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها أو تكرريها في أي جزء آخر من العالم اليوم. إنني أظن أن هذا المصطلح مليء بالتناقضات والرواج الحالي له مبني في أساسه على نظرة عرقية[2].

وهناك اتجاه ثالث يحاول أن يقف موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين، فعلى الرغم من الأصل الغربي للمفهوم كما هو متداول في صيغته المعاصرة، فإنه يمكن أن نجد في التجارب التاريخية غير العربية مفاهيم مشابهة، تقوم على نفس المبادئ والسمات المشتركة، الطوعية والاستقلالية والجمعية والمؤسسية.

وقد تنامت بشكل ملحوظ محاولات تبيئة مفهوم المجتمع المدني في الدراسات العربية والإسلامية الراهنة في محاولة الاستفادة من مدلولات المصطلح على المستويين النظري والعملي، ومن ذلك ما يذهب إليه عبد الحميد الأنصاري في دراسة عن جذور ومظاهر المجتمع المدني في الفكر والمجتمع الإسلامي من أن:

«جذور المجتمع موجودة وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي، والتجارب والممارسات والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي، وفي جانب منها- تعد أساسا صالحا لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني مع ضرورة الإفادة من

---

[1]- المرجع السابق، الموقع نفسه.

[2]- نقلا عن كومار كريشان، مرجع سابق، ص 42.

المعطيات المعاصرة يقيم ممارسات المجتمع المدني»[1] على اعتبار أن المطلقات والثوابت في الإسلام تناقضا يقيم المجتمع المدني، ولا تجد من ممارساته في الفضاء الحر الاجتماعي والسياسي، باعتبار أن العلاقة علاقة تمايز لا الفصل ولا الاندماج[2].

وهو ما يتجلى مثلا في فكر ابن خلدون في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، وكذلك في طروحات وقضايا فكر النهضة العربية الحديثة عند رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التوسي، وبدرجة أقل في كتابات جمال الدين الأفغاني، محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم ممن اهتم بقضايا التحديث والتقدم والنهضة والحكم، إضافة إلى الاهتمام بين المؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تتمتع باستقلالية نسبية عن الدولة ، من دون ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني[3].

أما الاتجاه الأخير فيقترح الاستغناء عن تعبير المجتمع المدني، والعودة إلى المفاهيم التقليدية في التحليل الاجتماعي، كل منها بمفهومها الخاص من الأحزاب (حاكمة أو معارضة) والنقابات والاتحادات والجمعيات الثقافية والخيرية والاجتماعية، والبنى الاقتصادية والاجتماعية والاعتبارات الإثنية والطائفية... الخ.

وهذا يعني العودة للتحليل الملموس للواقع الفعلي في كل مجتمع على حدة، بدل الخوض في حديث عام مجرد وغير دقيق[4].

غير أن هذه الاتجاهات مهما اختلفت وتعارضت فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمع المدني أصبح في السنوات الأخيرة من مفردات الخطابات السياسية والاجتماعية اليومية.

II- خصائص المجتمع المدني ومنظماته:

---

(1)- عبد الحميد الأنصاري: جذور ومظاهر المجتمع المدني في الفكر والمجتمع الإسلامي
موقع الانترنيت:
http://www.balagh.com/islam/xn1c6bvc.htm
تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/16).

(2)- المرجع نفسه.

(3)- كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني.
موقع الانترنيت http://www.hoell-meo.org/ar/wob/219htm :
تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/20).

(4)- جميل هلال: حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2004.

1- خصائص المجتمع المدني:

يتوفر المجتمع المدني على مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

* **الحرية أو الطوعية:** إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار، كالجمعيات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة، والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسياستها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم[1].

* **القدرة على التكيف:** ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها، ويتسم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، ويعني هذا ضرورة قيام المؤسسات على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار[2].

* **الاستقلالية:** تقول ثناء عبد الله إن المجتمع المدني هو: «كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو تسط الحكومة»[3].

ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه لنشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، و الملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو لأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يتيح لها أن تقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة"[4].

---

(1)- سعد الدين إبراهيم: تقديم سلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، 1995، ص 5.

(2)- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 33.

(3)- ثناء عبد الله: آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 281.

(4)- برهان غليون: بناء المجتمع المدني :دور العوامل الداخلية والخارجية ، مرجع سابق، ص 747.

وقد دلت التجربة التاريخية أن المؤسسات الأهلية التي لم يكن لها مقوم آخر غير التعامل مع الدولة والعمل في ظلها لم تستطع أن تطور أي رهان حقيقي يستمد قيمته من نشاطها المعلن بقدر ما أصبحت إطارا جزئيا أو فرعيا للتنافس والصراع السياسي الذي يتسم وحده في هذا النظام بالأصالة والجدوى.

إن الحافز الرئيسي الذي يحفز الأفراد على الانخراط في نقابات الحكومة القهرية- والحديث هنا عن الانخراط الطوعي طبعا- هو السعي إلى استخدام النقابة كوسيلة للنفاذ إلى السلطة و الصعود السريع إلى المناصب السياسية[1].

ومما يعزز استقلالية المؤسسات ويقطع الاختراق الداخلي والخارجي لها ما يلي:

1- إيجاد أسس اتصال بين مؤسسات المجتمع.

2- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والمتماسك كأولوية ضمن مكونات حركاتها.

3- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى ضعفها. بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها[2].

* **التعقد:** يقصد بذلك تعدد المستويات الراسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله، من الناحية الأخرى وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولادات أعضائها والحفاظ عليها، إضافة إلى ذلك ، فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها، حين تفتقد أي هدف من أهدافها، بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد.

وما يؤشر على كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية، وانعدام انتشارها القومي تقريبا، بل القطري، وتركزها في العاصمة أو المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 747.

[2]- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 36.

ويشكل هذا قيدا على قدرتها على ممارسة مهامها. ويكمن التحدي الفعلي أمام هذه المؤسسات في قدرتها على تجاوز المدن إلى القرى والعاصمة إلى الأقاليم، ولا سيما المؤسسات الحديثة منها.

* **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية فإن هذا دليلا على تطور المؤسسة.

وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، فمثل هذا التشكيل ميت. وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حين تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات ، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي، والعكس صحيح.

وبتطبيق ما سبق على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، نلاحظ أن الكثير منها يتسم بعدم التجانس، إذ كثيرا ما تنشأ الصراعات بين الأفراد ولجانها المركزية، وداخل مجالس النقابات والمنتديات والجماعات، وكثيرا ما تكون هذه الصراعات لأسباب شخصية. وتمثل هذه الصراعات عائقا أمام المؤسسات، وقد تستمر هذه الصراعات طويلا فيتوقف معها تماما نشاط المؤسسة[1].

2- منظمات المجتمع المدني:

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتا في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى بالمجتمع المدني، وبالتالي هناك تنوعات عديدة من التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني.

وفي الأدبيات العربية فإن ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 قد تبنت تعريفا للمجتمع المدني على أنه

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 37.

يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل غي ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[1].

وإذا كان من الجائز أو حتى من الطبيعي أو الضروري أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية وبديهية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فهو إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع المدني والقروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية، يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها لا يستطيع الانسحاب منها، مقل القبيلة والطائفة[2].

وتستثني معظم تعاريف المجتمع المدني المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل وآليات السوق (المؤسسات الاقتصادية والمالية) من إطار المجتمع المدني خلافا للمفهوم الكلاسيكي الذي شمل العلاقات الاقتصادية ضمن (المفهوم كما يستثني البعض الأحزان السياسية من تشكيل المجتمع المدني لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة، في حين يصر البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني كونها لا تسعى إلى استلام السلطة فقط، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية اقتصادية وتعليمية وغيرها. كما ما زال جدل يدور حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين والطائفة أو الانتماء الإثني تشكل جزءا من المجتمع المدني أم ينبغي استثناؤها منه[3].

---

[1]- جاسم محمد زكريا: الدولة والديمقراطية في الفكر العربي المعاصر ثلاثية التيه والتوفيق والتلفيق، مجلة الحقيقة، مرجع سابق، ص 345.

[2]- محمد العابد الجابري: تساؤلات وآفاق، مرجع سابق، ص 45.

[3]- جميل هلال: حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق.

ويضيف جميل هلال أيضا أن مجالات منظمات المجتمع المدني هي تلك المجالات التي لا تخضع لإدارة وتوجيه مؤسسات الدولة وتنظيمها، وتعتمد إدارات مستقلة يخضع دورها وأشخاصها وبرامجها وخططها، نظريا على الأقل لموافقة وتوجهات ومساءلة الأعضاء والجمهور المعي، كما لا تخضع نشاطاتها لاعتبارات وآليات السوق، وإن كانت غير معزولة عنه، ولعل هذا الاعتبار كان وراء اعتبار المجتمع المدني، عند مفكرين مثل غرامشي المجال الذي يجري فيه الصراع على الهيمنة القائمة على الاقتناع وليس على السيطرة[1].

ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي قوم نشاطها على العمل التطوعي.

وأهم مكونات المجتمع المدني حسب رأي عبد الغفار شكر[2] النقابات المهنية:

- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مركز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

ثانيا/ المجتمع المدني نحو البحث عن تنمية مجتمعية من خلال العمل التطوعي:

---

(1)- جميل هلال: المرجع نفسه .

(2)- عبد الغفار شكر: نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي، الحوار المتمدن، العدد 985، 2004/10/13).
موقع الانترنت /www. Achewar.org/debat تم تصفح الموقع بتاريخ 2008/05/10.

مع تسارع وتيرة التطورات العالمية ودخول البشرية عصر العولمة تحدث تحولات كبيرة في جميع المجالات وعلى المستويات كافة المحلي-الإقليمي والدولي. وتتميز الحقبة التاريخية الحالية مع بدايات القرن الحادي والعشرين ببروز مفاهيم جديدة، وإعادة توزيع الأدوار والمهام بين جميع مكونات المجتمع.

ومن أبرز ما أدت إليه التطورات العالمية الجديدة أنها وضعت الإنسان في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه من خلال التوسع الكبير في دور المنظمات غير الحكومية ليشمل إلى جانب الدور الخيري والخدمي، دور هذه المنظمات آلية لتطوير المواطنين وتنظيمهم من أجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الإنمائية وفي تطوير الوعي الديمقراطي والثقافي والبيئي...الخ لدى جميع شرائح المجتمع.

وفيما يلي سنحاول تبيان أهمية العمل التطوعي وعلاقته بالمجتمع المدني في تحقيقي التنمية المجتمعية من خلال النقاط التالية:

1- نشأة العمل التطوعي:

التطوع ظاهرة اجتماعية موجودة على مر العصور متأصلة في ثقافة كل مجتمع من خلال بذل الجهد أو المال أو الوقت لحل المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعتري المجتمع، دون انتظار العائد المادي، ولذلك فهو يمثل بمنهجه الاجتماعي والإنساني سلوكا حضاريا ترتقي به المجتمعات والحضارات ورمزا للتكاثف والتعاون بين أفراد المجتمع، حاملا بذلك كل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجتمعات البشرية، منذ الأزل وذلك باعتباره ممارسة إنسانية[1].

ارتكز العمل التطوعي منذ بداياته على فكرة الخير والأعمال الخيرية وذلك امتدادا للمشاعر الدينية التي عاشها الإنسان، فمساعدة الفقراء والمحتاجين في تلبية حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن كانت الأهداف الأولى للمتطوعين في هذا الميدان التربوي التعليمي فبعد تامين الحاجيات الأساسية للإنسان والتي تكفل استمرار حياته كالغذاء والدواء تبرز أهمية المساهمة في بناء فكر هؤلاء المحتاجين وذلك عبر فتح آفاق العلم والمعرفة أمامهم... والعمل البيئي عنوان آخر للتطوع وقد نشط كثيرا خلال السنوات

---

[1]- حميد محمد القطامي: تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر، 2002.
موقع الأنترنت : http/www.saaid.net/anshatah/dole/33htm
تم تصفح الموقع يوم 2008/05/03.

الأخيرة نظرا لتفاقم المشاكل البيئية التي باتت تهدد العالم بكوارث خطيرة وفي هذا الميدان ويطلق المتطوعون من إحساس بالمسؤولية اتجاه الكرة الأرضية التي تعيش عليها في محاولة لحفظ ثرواتها الطبيعية التي تكفل استمرار الحياة عليها[1].

ولهذا ارتبط الاهتمام بالعمل التطوعي بمجموعة من الأسباب تلخصها الباحثة «ثناء فؤاد عبد الله» فيما يلي[2]:

أ- إن المداخل التنموية الواسعة النطاق التي قامت بها الحكومات لتحقيقي التغيير المجتمعي، لم تأت إلا بنتائج متواصفة.

ب- أنه من الأفضل البدء بتنمية القدرات البشرية ولكن بشرط أن تبدأ هذه العملية بدعم المشاركة على المستوى المحلي والاجتماعي (الشعبي).

ج- إن المشاركة المحلية الاجتماعية (الشعبية) لا تتجزأ، فلا يمكن تشجيع المشاركة على الصعيد الاقتصادي ومنعها على المستويين السياسي والاجتماعي، ومن ثم صار مصطلح المشاركة مرادفا لمفهوم «التمكين والمساعدة على اتخاذ القرارات».

وتجدر الإشارة في نفس الصدد أن هناك نمو كبير في عدد الجمعيات الأهلية على مستوى العالم «وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية هناك حوالي خمسة عشر مليون جمعية أهلية أصولها تبلغ خمسة مليار دولار توفر أو تحقق 11% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ونظرا لأهمية العمل التطوعي في تجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق التنمية المجتمعية القائمة على المشاركة الحرة والطوعية لكافة الفاعلين الاجتماعيين فقد طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر سنة 1967م برنامج تطوعي الأمم المتحدة ، وفي شهر ديسمبر من سنة 1968 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2460 الذي دعا إلى دراسة إمكانية إنشاء هيئة دولية للمتطوعين، وفي شهر ماي من سنة 1971 أقرت الجمعية العامة المبادئ

---

[1]- سلوى صعب: العمل التطوعي مبادئه وآثاره، مجلة بقية الله، العدد 144، جمعية المعارف الثقافية الإسلامية.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله: قانون الجمعيات الجديدة والمسار الديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 247، سبتمبر 1999م، ص 18.

[3]- أنظر: إضافة هويدا عدلي في أعمال الورشة الخاصة بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (مصر)، جمعية الصعيد للتربية والتنمية مصر، (3-4 أكتوبر 2000)، ص 135.

التوجيهية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وذلك من خلال القرار رقم (2659)[1].

لكن على الرغم من أهمية هذا القطاع في توطيد العلاقات الاجتماعية، واستثمارها في مجالات المساعدة والخير بصفة عامة، إلا أن هناك تراجع في دور هذا الأخير في السنوات الأخيرة، ولذلك دعت تقارير الأمم المتحدة إلى أن تكون سنة 2001 سنة دولية لتنشيط وتفعيل العمل التطوعي وتكثيف الندوات والمؤتمرات وورش العمل من أجل استقطاب المتطوعين ووضع البرامج التي تساهم في تنشيط العمل التطوعي»[2].

ونتيجة لذلك اتجهت العديد من مجتمعات العالم المعاصر إلى الاهتمام بالعمل التطوعي من خلال دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية «ويدل على ذلك كثرة عدد المؤسسات العمل التطوعي غير الحكومية، ففي نهاية القرن الماضي شهد العالم ازدياد ملحوظا في عدد الهيئات الأهلية التطوعية التي تساهم في التنمية الشاملة، حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الثمانينات حوالي 50 ألف منظمة وهيئة تعمل في مختلف الميادين التنموية، أما عدد الأفراد المستفيدين من خدمات هذه المنظمات والهيئات فيمثلون حوالي 100 ألف نسمة في البلدان النامية... »[3].

وبالتالي أصبح القطاع التطوعي يشكل أحد أهم العناصر الفاعلة في التنمية، فضلا عن قيامه ببعض الأعمال المجتمعية الأخرى مثل التكافل الاجتماعي، (تحسين أحوال الفقراء، تقديم المساعدات الطارئة عند حدوث الكوارث والحروب)، حماية البيئة ...الخ.

2- العمل التطوعي والمنظمات الأهلية (دوليا وعربيا):

تعتبر المنظمات الأهلية المصدر الأساسي لتحقيق المشاركة الاجتماعية التي تستقطب العديد من الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع، من خلال إرساء قواعد العمل التطوعي الذي تنتفي فيه الماديات والمصالح الشخصية.

فالمنظمات الأهلية تلعب دورا حاسما في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وتعبئة الطاقات اللازمة للتنمية، وحشد الدعم والمساندة اللازمة كحاضنة لأي جهد تنموي، وعلاوة على ذلك فالمنظمات الأهلية تعمق الشعور

---

[1]- حميد محمد القطامي: مرجع سابق.

[2]- صالح حمد التوينجري: تفعيل العمل التطوعي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17- 18 ديسمبر 2002.

[3]- حميد محمد القطامي: مرجع سابق.

بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية وبناء الشراكة ما بين قطاعات المجتمع وفئاته[1].

ولأهمية الدور الاجتماعي للمنظمات الأهلية كتنظيمات من المجتمع المدني، فلقد سعت مؤتمرات ومنتديات كثيرة للتأكيد على ضرورة الاعتناء بها وتفعليها مثل: مشروع " جونز هو بكنز" الخاص بقواعد وسلوك المنظمات التطوعية والذي من أهم قواعده[2]:

أ- أن الهيئات التطوعية غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة لأنها تشغل مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية ومن ثم فهي تسهم في تدعيم الديمقراطية.

ب- كي تقوم الهيئات الأهلية التطوعية لتحقيق أهدافها فلا بد من أن تتمتع بالاستقلال عن الحكومة وأن تدير أمورها بنفسها.

جـ- يجب إدارة العمل في الهيئات التطوعية بحكمة وفعالية وبأسلوب علمي ديمقراطي.

د- على الحكومة أن تشجع إسهام المواطنين والهيئات في أنشطة الخدمة العامة التي تقوم بها الهيئات الأهلية التطوعية سواء كان ذلك بالإسهام نقديا أو عينيا.

هـ- يجب أن تخدم الهيئات التطوعية بصفة أساسية المصالح العامة للمواطنين لا المصالح الخاصة للمنظمين إليها.

وترجع أهمية التطوع ليس كونه عملا يسد ثغرة في نشاط الدول والهيئات الاجتماعية فقط، بل في كونه أيضا لونا من ألوان المشاركة الايجابية في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع، «وتعتبر المملكة المتحدة أول دولة يمارس فيها التطوع بشكل مؤسسي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعد أكبر دولة يمارس فيها النشاط التطوعي»[3].

«وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية العالمية أربع مرات، فقد أشار تقرير نشر في سنة 1995 بشأن الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقرب من 29000 منظمة دولية غير

---

[1]- يوسف القريوتي: بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية، مداخلة قدمت في مؤتمر الدوحة للمنظمات غير الحكومية، 3-6 مارس 2008.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سابق، ص 20.

[3]-مركز البحوث والدراسات: تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة ،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع ، الرياض ، أفريل 2001 ،ص5.

حكومية، أما المحلية فقد نمت أعدادها بسرعة أكبر ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد المنظمات بنسبة 70% ليصل العدد إلى 2000000 منظمة، وفي روسيا هناك ما يقرب من 65000 منظمة، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة تطوعية مسجلة، وأكثر من 200000 منظمة غير حكومية في السويد، وأكثر من 210000 منظمة في البرازيل، أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أكثر من 50000 منظمة»[1]، الخدمة العامة التي تقوم بها الهيئات الأهلية التطوعية سواء كان ذلك بالإسهام نقديا أو عينيا.

هـ- يجب أن تخدم الهيئات التطوعية بصفة أساسية المصالح العامة للمواطنين لا المصالح الخاصة للمنظمين إليها.

وترجع أهمية التطوع ليس بكونه عملا يسد ثغرة في نشاط الدول والهيئات الاجتماعية فقط، بل في كونه أيضا لونا من ألوان المشاركة الايجابية في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع، وتعتبر المملكة المتحدة أول دولة يمارس فيها التطوع بشكل مؤسسي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعد أكبر دولة يمارس فيها النشاط التطوعي، «فقد شهدت المنظمات التطوعية فيها (الولايات المتحدة الأمريكية) توسعا ضخما في عددها وحجم عضويتها وعدد المانحين والمستفيدين من مساعداتها فقد تضاعف عدد المنظمات أكثر من مرتين خلال الفترة 1975- 1998 فزاد من 21877 منظمة عام 1975 إلى 46832 وتضاعف حجم المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات عشر مرات خلال نفس الفترة فزاد من 1.9 مليار دولار عام 1975 إلى 19.5 مليار دولار عام 1998، كما تضاعفت أصول هذه المنظمات أكثر من اثنتي عشر ضعفا فزادت من 30 مليار عام 1975 إلى 385 مليار عام 1998»[2].

وتشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

ويمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة:

---

[1]- علي يوسف الشكري: المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، التراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 286.

[2]- مركز البحوث والدراسات: تفعيل المنظمات التطوعية في المملكة، مرجع سابق ،ض9.

أولا: السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا[1].

ثانيا: أن المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمقراطية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفرضه ذلك من احتياجات جديدة فضلا عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها عن التحولات[2].

ثالثا: تدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من اجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم[3].

الفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة.

كل هذه التغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب/ «فقد ارتفع عددها من 70 ألف عام 1994 إلى 120 ألفا عام 1999، وبلغ عددها في مصر وحدها 15320 منظمة في أوائل التسعينات، وبلغ عدد هذه المنظمات في الأردن 670 منظمة عام 1960، وفي لبنان 5000 منظمة عام 1995 وفي فلسطين 1200 منظمة وتضاعف عدد هذه المنظمات خلال خمسة أعوام في كل من اليمن وتونس والمغرب»[4].

ويقدر عدد هذه المنظمات غير الحكومية، وفقا إلى التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003 بـ 230 ألف منظمة في عام 2002[•].

ويمكن تصنيف هذه المنظمات حسب النشاطات التي تقدمها إلى خمسة أنواع[5]:

---

(1)- هويدا عدلي: مرجع سابق،ص134.

(2)- أماني قنديل: :دراسة للجمعيات الأهلية العربية،القاهرة،دار المستقبل العربي1994،ص11.

(3)- هويدا عدلي: المرجع السابق،ص134.

(4)- أنظر البند رقم 4 لمذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول إسهام البرلمانيات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات، الدورة السادسة والأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، الجزائر، 11-12 جويلية 200.

(•)- تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003.

(5)- كريم أبو حلاوة: أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية، مجلة النبأ، العدد 71، جوان/جويلية 2004.

أ- **الجمعيات الخيرية:** وتضم مجمل المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال العمل الخيري بشكله التقليدي الذي يعتمد صيغة مانح وممنوح، تتراوح نسبة الجمعيات الخيرية بين 34% من مجمل المنظمات الأهلية في مصر، وتصل في سوريا إلى نسبة 80% في حين تصل في الخليج العربي إلى 90 % وتتراوح بقية النسب في باقي الدول العربية بين هاتين النسبتين، إلا أنها وبالمتوسط العام الشكل الأساسي لعمل المنظمات الأهلية العربية.

ب- **منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية:** وهي منظمات أهلية تنشط في مجالات اجتماعية عديدة وتقدم خدمات صحية وخدمات اقتصادية واجتماعية متنوعة كالأطفال والمرأة والمسنين والأسرة وغيرها.

جـ- **منظمات التنمية:** وهو نوع جديد من منظمات العمل الأهلي بدا يتنامى تدريجيا في المجتمعات العربية، يهدف هذا النمط من الجمعيات الأهلية إلى تحقيق التنمية في إطار مجتمع محلي محدد.

د- **منظمات دفاعية:** أي منظمات التأثير والرأي (Advocacy) ومن أمثلتها منظمات حقوق الإنسان، والدفاع عن المرأة وحقوقها، ومنظمات حقوق المعاقين، ومنظمات ظهرت مؤخرا تعنى بالدفاع عن حقوق الأطفال الذين ليس لهم مأوى إضافة إلى منظمات الدفاع عن البيئة.

هـ- منظمات ثقافية متنوعة كالجمعيات الأدبية واتحادات الكتاب والفنانين وجمعيات الشعر والقصة والرواية...الخ.

«وترتكز معظم المنظمات الأهلية في الحواضر الكبرى، حيث توجد 70% منها في المدن بينما توجد غي الريف 30% منها فقط، حيث يسيطر البعد الخيري على خدمات المنظمات بشكل كبير والمرتكز على المساعدات المالية والعينية، مع إغفال للبعد التنموي، ويعتبر ذلك بسبب عدة عوامل أهمها اتساع رقعة الفقر، وتزايد الحروب، مما يدفع المنظمات الأخذ بالمفهوم السائد لعمل الخير والإحسان»[1].

وبالنظر إلى أهمية العمل التطوعي في تحقيق التنمية المجتمعية القائمة على مساهمة جميع الفاعلين الاجتماعيين، فلقد سعت عدة تشريعات عربية إلى تنظيم قواعد هذا العمل بما يتلاءم مع خصوصيات كل مجتمع، فعلى سبيل

موقع الانترنت www.annabao.org/nbaa71/ahley.htm-22k
تم تصفح الموقع بتاريخ 2008/04/04.

[1]- عبد الرحمن عبد الله العوضي: مفهوم العمل التطوعي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر 2002.

المثال «نظم العمل التطوعي في الكويت بالقانون رقم 24 لسنة 1962، والذي صدر بتاريخ 1962/08/6 والقانون المعدل له برقم 28 سنة 1965، وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية 48 جمعية واتحاد ومركز أو رابطة وناديا»[1]. أما في المملكة العربية السعودية فقد برز العمل التطوعي فيها كحاجة إنسانية قوامها التعاون والتكامل والتراحم ولذلك تأسست الجمعيات والمؤسسات الخيرية في كافة أرجاء المملكة بموجب قوانين محددة لهذا الغرض ويعمل بها متطوعون في مختلف المجالات كالطب والتمريض والدعوة والإغاثة، وجمع التبرعات والصدقات والزكاة وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين ورعاية المسنين والمعاقين وتقديم الخدمات المناسبة لهم[2].

أما في الإمارات العربية «فإيمانا من الدولة بأهمية الدور الذي يضطلع به العمل الأهلي والتطوعي في تنمية المجتمع فقد صدر القانون الاتحادي الخاص بالجمعيات ذات النفع العام رقم 6 لعام 1974»[3].

أما في مصر فالجمعيات الأهلية اسبق في ظهورها من الإدارة أو الوزارة، ويرجع تاريخ نشأة الجمعيات الأهلية إلى سنة 1821، وهي اسبق في ظهورها من الإدارة أو الوزارة التي كلفت بالرقابة عليها عام 1939، بل وأسبق من الدستور الذي أعلن حق المصريين في تأسيس الجمعيات عام 1923. أما في العقد الأخير من القرن العشرين فقد انشغلت الجمعيات الأهلية على وجه الخصوص بقضية تغيير القانون 32 لعام 1964، وساند الجمعيات الأهلية في تلك الحملة عدد من المنظمات الدولية في مصر والخارج، مما شكل ضغوطا داخلية وخارجية على الحكومة لتغير القانون حتى صدر القانون 153 لعام 1999، ثم جاء القانون 84 لعام 2002[4].

من خلال هذا يتبين أن تجربة العمل التطوعي عربيا، خاصة في بلدان الخليج العربي، تعتبر تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها في الواقع العربي، وتفعيلها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المجتمعية هذا من جهة، ويمكن الاستفادة منها أيضا في الواقع الجزائري، من خلال تفعيل دور الجمعيات التطوعية خاصة البيئية، ذلك في مجال المحافظة على البيئة وتوحيد جهود الأفراد من أجل مشاركة هادفة وفعالة في التنمية الوطنية من جهة أخرى.

---

[1]- صالح حمد التويجري: تفعيل العمل التطوعي، مرجع سابق،الموقع نفسه.

[2]- صالح حمد التويجري: المرجع السابق.

[3]- حسين سعيد الشيخ: الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات ،ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لإدارة الهيئات والمؤسسات التطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 17-18/ ديسمبر/ 2002.

[4]- ايمان محمد حسن: الإطار القانوني للجمعيات الأهلية في مصر 1964- 2002، بحث مقدم إلى ورشة عمل حول الإطار القانونية للجمعيات، بيروت، 13-14- ديسمبر 2004.

وعليه فالعمل التطوعي لا سيما في إطار المنظمات الأهلية والجمعيات، يعتبر قيمة اجتماعية متجذرة في ثقافة أي مجتمع، ولذلك وجب تنميتها دوليا وعربيا، للمساهمة ايجابيا في مشاريع تنمية المجتمع.

3- حركة المجتمع المدني وحركة التنمية:

لقد أدت النتائج المتواضعة التي حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغير المجتمعي السريع إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية، فهذه التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة لم تصل أثارها للمستويات المحلية والقاعدية، ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدا الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة، كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية[1].

وعموما يمكن القول أن تبلور دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي، ارتبط بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينات، هذه الليبرالية التي مثلت تغيرا أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية.

وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسسات المالية الدولية حينما أكدت على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والديمقراطية معا[2].

وفي نفس السياق كان للأمم المتحدة الدور الكبير في تصعيد أهمية دور المنظمات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض ، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام 1996، وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات

---

[1]- هويدا عدلي: فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، دراسة مقدمة إلى ندوة الرفاهية الاجتماعية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، 28-30 نوفمبر 2005،ص5.

[2]- المرجع نفسه، ص 6.

التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية[1].

ومن هذا المنطلق تصبح الشراكة بين مكونات المجتمع المدني والمجتمع السياسي شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية في ظل واقع اتسعت فيه الهوة بين القدرة على توفير الخدمات وبين تزايد الاحتياجات خاصة بين القدرة على توفير الخدمات وبين تزايد الاحتياجات خاصة في البلدان النامية، لما يدعو إلى تعزيز المواطنة من اجل الدفاع عن الشأن العام (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية) الذي ما عدا منحصرا في الدولة ومؤسساتها.

إلا أنه لكي تتمكن قطاعات المجتمع المدني أو بعضها من الإسهام في عملية التنمية لا بد من توفر بعض الشروط منها:

1- قيام هذه القطاعات أو المنظمات على رابط المواطنة كبديل عن كل الانتماءات الموروثة ما قبل المدينة.

2- تحديث نشاط القطاع الأهلي العربي وتطوير انجازاته في مجالات التنمية المختلفة عبر العمل على دعم جهود التصدي لمشكلات الفقر والجهل والمرض التي تعطل طاقات المشاركة لقطاعات واسعة ما زالت مهمشة في عالمنا العربي.

3- المشاركة الكثيفة للباحثين العرب عبر دراسات نظرية وبحوث ميدانية تغني المناقشات العلمية والخبرات العملية اللازمة لتطوير عمل هذه الهيئات.

4- أن تتعدى منظمات العمل الأهلي دورها التقليدي الذي كان مقتصرا على النشاطات الخيرية والخدمية إلى دور تنموي عبر تشجيع المواطنين على تنظيم أنفسهم ضمن إطار مجتمعاتهم المحلية في نشاطات تطوعية ذات منفعة عامة.

5- تغيير الفلسفة الاجتماعية التي ترى في المنظمات الأهلية مجرد امتداد أو صدى للدولة ووظائفها، وتغيير العلاقات المتوازنة داخل هذه المنظمات[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 8.

[2]- كريم أبو حلاوة: المنظمات الأهلية الغربية وإرهاصات التحول نحو المجتمع المدني، مقالة في جريدة النهار اللبنانية، عدد الخميس 1997/08/21.

وبهذا تتضح أهمية مشاركة المجتمع المدني- بمختلف هيئاته ومنظماته، في تحقيق التنمية المجتمعية، باعتباره شريكا اجتماعيا واقتصاديا يساهم عبر آلياته في تعظيم قدرات الأفراد على المساهمة في النشاطات المجتمعية المختلفة، وتحمل حتى بعض المسؤوليات التي قد تتخلى فيها الدولة عن دورها، بحيث تعمل على إيجاد بعض الطرق والحلول الناجحة للمشكلات المتعلقة بالتنمية المحلية لا سيما في المجال البيئي كفضاء يستأثر باهتمام كبير مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحالي.

ثالثا/ الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني:

إن أي تقدم عصري ونماء بشري لا يمكن أن يتحقق دون إعطاء للمجتمع دوره الكامل في المشاركة فيه وتفعيل دور الفرد تفعيلا ايجابيا، فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية فقط، وإنما أيضا عن طريق توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدرتها التطوعية والتعبوية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة البيئية، ومن بين منظمات المجتمع التي ساهمت في رفع مستوى المشاركة الشعبية وتنمية روح التطوع في المجال البيئي الجمعيات البيئية التي سنتعرض لها من زاوية العناصر التالية:

1- نشأة الجمعيات البيئية:

تاريخيا ارتبط ظهور الجمعيات البيئية بقضية التنمية" وتوجد أدبيات عديدة حول ظهور الحركات البيئية في الشمال، وتسهب الدراسات خاصة في أوروبا حول الظروف البنيوية التي شهدتها أعوام السبعينيات وأدت إلى توليد التعبئة البيئية[1].

وقد ظهرت بوادر المجتمع المدني الدولي في حماية البيئة لأول مرة من خلال مشاركة حركات اجتماعية والعديد من الشباب في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة في ستوكهولم عام 1972، إلا أن هذه التنظيمات الاجتماعية لم تكن تجسد المنظمات غير الحكومية بصورتها الحالية، ولم تشارك في هذه الندوة لأنها لم تكن مهيكلة بالشكل الحالي[2].

ومن بين هذه التنظيمات البيئية منظمة التسهيلات العالمية GEF التي تهدف على رفع التعاون الدولي وأعمال التمويل لمجابهة أربعة من التهديدات

---

[1]- رانجيت دويفيري: ترجمة شهرت العالم، الحركات البيئية في الجنوب الشامل قضايا سبل العيش وما بعدها، مجلة الثقافة العالمية، العدد 111، الكويت، 2002، ص 94.

[2]- وناس يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 156، 157.

الحرجة للبيئة العالمية هي فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور نوعية المياه الدولية واستنفاذ الأوزون، وهناك منظمة السلام الأخضر Green Peace الشهيرة، وهناك العشرات من المنظمات الإقليمية حول العالم ذات الاهتمام البيئي الخالص من اشهرها أحزاب الخضر في كثير من بلدان العالم، وجمعية«أصدقاء الأرض» العالمية والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وجمعية الحياة البرية الأمريكية ... الخ[1].

وعلى مدى العقود الأخيرة باتت المنظمات الدولية غير الحكومية ذات حضور قوي في الشؤون الدولية في كل ما يتعلق بالبيئة وبعد الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق العالمي للحياة البرية من أبرز المنظمات الدولية التي تهتم بقضايا البيئة[2].

«وقد أدى التطور التنظيمي للمنظمات غير الحكومية منذ ندوة ستكولهوم إلى تغيير منهجية العمل النضالي، فبعدما كانت تركز على العمل ذو الطابع الاحتجاجي المحض، انتقلت إلى العمل المنظم والفعال في إطار هيئة الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية الأخرى، من خلال اقتراح المباشر في إطار الندوات الدولية للقواعد اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها»[3]. ومن ثم أصبحت هذه المنظمات والجمعيات البيئية تمثل شريكا اجتماعيا يمكن أن يؤثر على السياسات الوطنية والعالمية من خلال الضغط الاجتماعي على الحكومات للاهتمام أكثر بموضوع البيئة وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة «أن هذه الجمعيات كانت تظهر في الغالب على نمط دفاعي بمناسبة مشكلة بيئية معينة، إلا أنها أخذت تهتم أكثر فأكثر بالأعمال المتعددة الأبعاد على مدى متوسط أو طويل متجهة على هذا النحو لأن تصبح شريك فعلي في صياغة وتنفيذ سياسات بيئية محلية»[4].

ومن جهة أخرى أعطت الأمم المتحدة للمئات من هذه التنظيمات والجمعيات مكانة المراقب في النقاش الدولي، وهذا في إطار الانفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الاقتصادية الدولية على المجتمع المدني ومن أجل تدعيم الحوار، قام عدد من هذه المنظمات بإنشاء منظمات غير حكومية، مثل المركز

---

(1)- محمد فالح الجهني: مجلة المعرفة، العدد 70، 2003.

(2)- راتب السعود: مرجع سابق، ص 259.

(3)- وناس يحي: المرجع السابق، ص 159.

(4)- هيرفه دو ميناخ، ميشال بيكويه: السكان و البيئة، ترجمة جورجيت، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 2003، ص 18.

العالمي للتجارة والتنمية المستديمة الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية، والمنظمة العالمية للتجارة[1].

وفي سياق آخر ولتفعيل عمل هذه التنظيمات والجمعيات فقد تطلب الأمر تحسين المنظومة التشريعية، ولذلك عملت العديد من الدول على تجسيد ذلك «ففي فرنسا مثلا ومنذ قرار 7 جويلية عام 1977 أعطت إجراءات الاعتماد لجمعيات حماية البيئة سلطات حقوقية، وابتداء من هذا التاريخ تأسست الجمعيات ذات القدرة العالية على التعبئة المعتبرة أفضل الموانع للسماح بأفضل تطبيق لقرارات الدولة كشريك رسمي في السياسة العامة، ويوجد منها حاليا 116 معتمدة من قبل الدولة بصفتها جمعيات لحماية البيئة[2].

أما عربيا فلم تكن الدول العربية بمنأى عن الاهتمام العالمي غير الحكومي بقضايا البيئة، فمثلا الدور الأهلي في الأردن سبق الدور الرسمي في الاهتمام بالبيئة» فقد تأسست الجمعيات المهتمة بالبيئة في الأردن في مرحلة مبكرة من تاريخه الحديث، إذ أنشئت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة منذ عام 1966 كمؤسسة تطوعية خاصة، ثم توالى إنشاء المنظمات البيئية غير الحكومية في الأردن والتي من أبرزها جمعية البيئة الأردنية 1977 وجمعية أصدقاء البيئة 1995، وشبكة الإعلاميين البيئيين لدول حوض البحر المتوسط والجمعية الوطنية للبيئة والحياة البرية 1996[3].

ويمكن تفسير تنامي عدد الجمعيات البيئية في العالم، بشكل عام على أساس عاملين: العامل الأول: وهو بروز ظاهرة العولمة وما نتج عنها من عدم تكافؤ القوى بين دول العالم مما نتج عنه شمال يتمتع بالوفرات الاقتصادية وبوتيرة إنتاج سريعة تركت آثار سلبية على الإنسان، والموارد الطبيعية والبيئية وشكلت قلقا بشان التلوث والنفايات الصناعية، وكذا جنوب يعاني من مشكلات قصوى أبرزها ظاهرة الفقر وتدهور البيئة الطبيعية، وفي هذا الإطار «تم تركيز المنظمات الأهلية الغربية (الجمعيات البيئية) على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي خارج الإطار الخاص بالدولة القومية، يقوم على أساس شبكات للعلاقات الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية التي تشكل مجالا هاما من مجالات اهتمام هذه المنظمات»[4].

أما العامل الثاني: فيتمثل في تفاقم ظاهرة التمدن وما نتج عنها من أنماط حضرية سريعة وغير مخططة مما نتج عنه تلويث المدن وتدني الوعي البيئي،

---

[1]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة 4، ص 04.
[2]- هيرفه دومیناخ، میشال بیکویه: مرجع سابق، ص 110.
[3]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 262.
[4]- دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص 09.

والإحساس بالمشكلات من قبل الأفراد ولذلك برزت الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية للتحسيس بخطورة هذه الظواهر، وضرورة الاهتمام بإيجاد الحلول الممكنة للتصدي لها. وقد حدد الدارسون للنزعة البيئية الحديثة ثلاث أنواع من المواقف[1].

أ- في النوع الأول: تتميز النزعة البيئية بالتركيز على الحاجة إلى تشريع بيئي قوي، وإلى حلول تكنولوجية مثل: إعادة التدوير أو الرسكلة، وبالفكرة التي مفادها أن إصلاح النظام يمكن تحقيقه بالمثالية والتصميم والنيات الحسنة وجهود الأفراد واللجان المحلية.

ب- وفي النوع الثاني: تتميز النزعة البيئية بادراك أنه في المجتمع الحديث ليست الأمور بهذه البساطة، ونتيجة لذلك زاد تشكيل جماعات الضغط التي تهدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ج- أما النوع الثالث من النزعة البيئية، فيتميز بتطور نقد أساس استخدام التكنولوجيا والطاقة في المجتمع المعاصر، ويدعوا إلى تطوير تكنولوجيات بديلة، وإلى زيادة الاعتماد على الذات.

وبهذا يمكن القول أن الجمعيات البيئية تمثل احد تنظيمات المجتمع المدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشكلات البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة، مثل : «التلوث البيئي» «استنزاف الموارد الطبيعية»، وهذا عن طريق تحسيس وتوعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث، وتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب فصلا عن تحديث التكنولوجيا، تحديث السلوكيات والممارسات في إطار إعلام بيئي حقيقي.

2- مساهمة الجمعيات البيئية في حماية البيئة:

تتنوع وتتعدد مجالات نشاط الجمعيات البيئية، بتنوع وتعدد الموضوعات التي يشملها موضوع حماية البيئة، لهذا فقد عدد المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها الجمعيات وهي[2]:

- إعلام وتربية الجمهور.
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين والإداريين والمنتخبين.
- المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين.

---

[1]- مصطفى كمال طلبة: إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1972- 1992)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ديسمبر 1992.

[2]- وناس يحي:المجتمع المدني وحماية البيئة، مرجع سابق، ص ص 57-58.

- نشر إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة.
- إصدار نشرية أو مجلة.
- حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية.

كما تتولى بعض الجمعيات البيئية القيام بأعمال ميدانية كالحملات التطوعية للتنظيف والتشجير ... الخ، والقيام بدور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة.

أ- دور الجمعيات البيئية في التربية البيئية:

التربية البيئية نمط من التربية تهدف إلى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته «وعلى الرغم من أن للتربية البيئية أصولها القديمة، إلا أنها اكتسبت أهمية خاصة منذ التسعينات من القرن العشرين نتيجة لحدوث وعي بالمشكلات البيئية الكبرى التي بدأت تؤثر بعمق في نوعية الحياة البشرية، وتهدد مستقبل الأجيال مثل الانفجار السكاني، والتلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية، إذ انطلقت التربية البيئية من اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم السويد عام 1972 بدور التربية كركن من أركان المحافظة على البيئة»[1].

ولا يمكن حصر التربية البيئية من خلال الوظيفية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية عبر المدارس والجامعات وإنما ينبغي توسع مجال نشر التربية البيئية لتشمل العملية توعية أفراد المجتمع ككل: «ولتحقيق هذا الهدف فقد امتطت التربية البيئية شكلي التربية الرئيسيين وهما: التربية النظامية Formal Edication التي تتم من خلال مؤسسات التنظيم العام والعالي، والتربية غير النظامية Non Formal Education التي تتم من خلال بعض مؤسسات المجتمع كالأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وغيرها»[2].

والتربية البيئية أساس السلوك البيئي القويم والقيم البيئية التي تضبط سلوك الفرد إزاء الموارد الطبيعية في بيئته وقد حدد الخميس ثلاثة أسس لتغيير السلوكات السلبية نحو البيئة وهي[3]:

- رفع المستوى التعليمي الخاص بالبيئة ومختلف عناصرها الطبيعية.

---

[1]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 215.

[2]- المرجع نفسه، ص 216.

[3]- السيد سلامة الخميسي: التربية وقضايا المعاصرة، قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000، ص 180.

- تحقيق مبدأ المشاركة في حماية البيئة لكل الأفراد والجمعيات والمنظمات على المستوى المحلي والمركزي.

- تعديل ومراجعة بعض السلوكات في البيت والمدرسة والشارع وموقع العمل.

ويعتبر الاتصال المباشر بالجمهور لنشر تربية بيئية عملية مستديمة ، لذا وجب الاستعانة بالمجموعات الواصلة (Groupes de relais) للوصل إلى الجمهور العريض، وتعتبر الجمعيات من بين الوسائط المهمة والفعالة في نجاح عملية نشر الوعي البيئي خارج الأطر الرسمية كالمدارس والجامعات[1].

ويمكن للجمعيات أن تخصص فئات معينة لبلوغ أهدافها المتعلقة بالتربية البيئية، لأنها لا يمكن أن تتصل بكل أفراد المجتمع ويمكن تحديد هذه الفئات كما يلي[2]:

- النساء: على اعتبار أن المرأة تقوم بدور تعليمي وتربوي لأطفالها في البيت، كما أن معظم النساء مسؤولات عن النمط الاستهلاكي في البيت، والذي ينعكس بصورة مباشرة على البيئة.

- الشبان والأطفال خارج الأطر الرسمية: يمكن الاهتمام بفئة الشباب لأنهم يضطلعون بعد مدة بمسؤوليات تتعلق بتسيير البيئة والمحافظة عليها، ويمكن الاتصال بهم من خلال الجمعيات الشبابية الأخرى وفي المساجد ودور الثقافة.

- المستهلكين تتمثل أهمية اختيار المستهلكين على اعتبار أن كل فرد يمكن أن يكون مستهلكا، كما أن اكبر وأضخم المشاكل البيئية ناتجة عن النفايات المتبقية من مختلف عمليات الاستهلاك، أو ناتجة عن نموذج استهلاكي خاطئ.

- الصناعيون: لأن أخطر المشاكل البيئية ناتجة عن مخلفات عمليات التصنيع، ويمكن الاتصال بهم من خلال نقاباتهم وتمثيلياتهم.

- الفلاحون وسكان الأرياف: لأن مصدر تغذيتنا ناتج عن نشاطات فلاحية، ونظرا للاستخدام المتزايد للمبيدات والأسمدة والمواد الخصبة، فإنه أصبح من الضروري إشعار الفلاح وتوعيته للمحافظة على الصحة العامة للمستهلكين، وصيانة البيئة بقصد ضمان استمرارية إنتاجها الزراعي للأجيال القادمة.

ب- التأثير في سياسات التنمية:

---

[1]- وناس يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة ،مرجع سابق، ص 142.

[2]- وناس يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة، المرجع السابق، ص ص 142- 143.

تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية دورا مهما -كما سبق وأن أشرنا- في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع والتحسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة، ولذلك فهي تتجه للتأثير في سياسات التنمية لا سيما بالمتابعة الميدانية لها.

«وكمثال على ذلك، تتابع شبكة عمل المناخ (RAC) عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي وتقديم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري والتلوث... »[1].

وفي الدول السائرة في طريق النمو، فإن وجود الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي أصبحت هي الأخرى ضرورة تفرضها متطلبات التنمية المتزايدة، لا سيما وأن الدولة المركزية لا تستطيع بمفردها مواجهة مشكلات التخلف الثقافي والاجتماعي، وكذا الوضع البيئي المتدهور الذي تشهده العديد من هذه الدول وفي هذا الإطار فقد «ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية في مواجهة متطلبات التنمية، ولذلك فإن جانبا من المسؤولية في حماية البيئة تقع على عاتق الجمعيات والتنظيمات التطوعية غير الحكومية، في كل بلدان العالم النامي وعلى كافة المستويات المحلية والقومية»[2].

فعلى سبيل المثال «كان البنك الدولي يساهم في إقامة عدد من البرامج الصناعية التي تضر بالسكان الأصليين وبالبيئة في بعض البلدان وتحت ضغوط هذه التنظيمات غير الحكومية امتنع البنك الدولي عن تمويل مثل هذه المشروعات في بلدان مثل الهند وماليزيا وغيرهما، بل بدا يتعاون مع منظمات غير حكومية مثل أوكسفام وغيرها»[3].

وجدير بالذكر أن البنك الدولي استمر لعدة عقود برفض المطالب والأصوات المنادية بالتغيير من قبل المنظمات غير الحكومية/ «إلا أنه في خلال التسعينات اشتركت أكثر من 150 منظمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الدين وإتباع

---

[1]- ايزابيل بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة 4أ، ص 04.

[2]- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص ص 224- 225.

[3]- Knicherbocker B. Nongorvernnemental Organisation or Fighting and winning social political Battles, Internet : http://www.global policy.org/ngos/00rol.htm.

استراتيجيات إنمائية إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله»[1].

وفي نفس السياق، يشهد العالم العربي -ضمن نطاق العالم السائر في طريق النمو- حركة ديناميكية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية، واقترن هذا النمو الكمي بنمو كيفي من خلال الاقترابات التي تتبناها كل من الجمعيات والتنظيمات في عملها وفي ممارستها لنشاطها في مجتمعاتها المحلية وعقدها للعديد من المؤتمرات والملتقيات ومثال ذلك ملتقى «دور التنظيمات غير الحكومية والجمعيات في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة»، الذي نظمته «جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية في مصر العربية» مع «مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية»، و«البرنامج الغذائي للأمم المتحدة» خلال الفترة بين 16-18 أكتوبر 1995، وهدف هذا الملتقى العربي إلى[2]:

أ- تعزيز الجهود بين التنظيمات غير الحكومية والجمعيات المهتمة بالبيئة والتنمية من أجل تحقيق التكامل في العمل (النشاط) بينهما، من خلال تبادل المعارف والخبرات والتجارب في سبيل تحقيق التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة.

ب- تعزيز بناء القدرات (المادية والمعنوية) للتنظيمات غير الحكومية على المستويين المحلي والإقليمي.

ج- تعزيز التعاون الإقليمي بين التنظيمات غير الحكومية والهيئات والمؤسسات الدولية.

د- توفير الآليات الرامية إلى تعزيز دور التنظيمات غير الحكومية في رسم السياسات وضع القرار والمشاركة في تصميم برامج التنمية الملائمة بيئيا وتنفيذها وتقييمها.

هـ- إقامة حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيدين (المحلي والدولي) بين الحكومات والتنظيمات غير الحكومية بغية الاعتراف بدور كل منهل في تنفيذ التنمية السلمية بيئيا وتعزيز هذه الأدوار.

و- تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين التنظيمات غير الحكومية والأجهزة المحلية ضمن الأنشطة الرامية إلى التنمية المتواصلة.

---

[1]- هويدا عدلي: فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية ، مرجع سابق.

[2]- محمد عبد الحميد الجاسم الصقر: الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، مجلة المدينة العربية ، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 70، فيفري 1996، ص 23.

ز- تمكين الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية من الوصول إلى البيانات والمعلومات الدقيقة حول الوضع البيئي في حينها لتعزيز فاعلية أنشطتها وأدوارها في دعم التنمية المتواصلة.

ح- تكامل دور الإعلام بجميع وسائله مع دور الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تشكيل الوعي لدى الجماهير والمؤسسات العربية حول قضايا البيئة والتحضر والتنمية المتواصلة.

إضافة على هذا فإن مؤتمر «الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة» الذي عقد في دولة قطر من 4 إلى 6 مارس 2002، قد نوه بدوره أيضا بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتا عمل: الأولى تحت عنوان «بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية» حيث تم التأكيد على أهمية بناء القدرات الذاتية لهذه الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية من خلال منحها الاستقلالية اللازمة، والدعم (المادي والمعنوي) حتى تضطلع بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا جعلها تتميز بالقدرة على التواصل الاجتماعي والاحتكاك بشرائح المجتمع المختلفة، مما يعزز ذلك من مكانتها في الرفع من الوعي الاجتماعي والثقافي للأفراد باتجاه الاهتمام بحل مشكلات البيئة[1].

من خلال ما تقدم يتضح أن العالم العربي شهد حاليا جانبا من الاهتمام بالقضايا البيئية، وتبلور هذا الاهتمام من خلال السعي إلى دعم الجمعيات البيئية التي بدأت تشهد حضورا ونشاطا في الساحة مثل: «جمعية حماية البيئة في الكويت» التي تقوم بدور كبير في ترسيخ «الثقافة البيئية» أو «التوعية البيئية» في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها «إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي (5 جوان من كل عام) وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم «أسبوع البيئة» تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي: " تقرير عن مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والدولية في التنمية المستدامة"، مجلة التعاون الصادرة عن الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، العدد 56، ديسمبر 2002، ص 270.

«البيئة» إلى جانب كتيبات تحت اسم «قضايا البيئة» ونشرت إلى الآن خمسة عشر (15) قضية بيئية تغطى مختلف مجالات البيئة الطبيعية»[1].

وضمن هذا الإطار ونظرا للدور الفعال الذي تقوم به الجمعيات البيئية في توعية الأفراد وتحسيسهم بضرورة حماية البيئة، وتعديل سلوكاتهم في التعامل معها، فإنه من المهم جدا، - نظرا لمتطلبات البحث المعرفية والمنهجية- التطرق إلى هذا الدور من خلال الإعلام البيئي باعتباره الركيزة الأساسية في مجال التوعية والتربية البيئية، وهو ما ستتم معالجته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

البيئة والإعلام

أولا/ البيئة والتنمية بين الماضي والحاضر وإستراتيجية المحافظة عليها

- البيئة والإنسانI

1- تطور علاقة الإنسان بالبيئة

2- علاقة الإنسان بالبيئة (النظريات المفسرة)

- البيئة والتنمية المستدامةII

1- العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة

2- التنمية المستدامة والمشكلات البيئية في الدول المتخلفة

ثانيا/ الإعلام البيئي كشكلا رئيسيا من أشكال الاتصال البيئي

1- الإعلام كحلقة رئيسية في الوعي البيئي

2- البيئة في وسائل الإعلام العربية

ثالثا/ المجتمع المدني والإعلام البيئي

[1]- رشيد الحمد ومحمد سعيد صبارين: البيئة ومشكلاتها، ط3، الكويت، مكتبة الفلاح، 1996، ص 250.

1- الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام

2- الحملات التطوعية وفكرة التسويق الاجتماعي

تمهيـد:

لعقود طويلة ثار الجدل الكبير حول العلاقة بين البيئة والتنمية، ويمثل عام 1972 العام المفصلي في تاريخ اهتمام الإنسان بالبيئة، بعد تحذيرات التقارير العلمية من خطورة استمرار الوضع في العالم بنفس أنماط ومعدلات النمو الاقتصادي الذي سيؤدي إلى استنزاف شبه كامل للمواد الطبيعية، ومع وجود مستويات مرتفعة من التلوث البيئي ستؤدي إلى كوارث، إلى تفشي الجوع في مناطق متفرقة من العالم. وبالتوازي مع هذه التغيرات في التفكير بشأن البيئة، فإن مفهوم التنمية ذاته بدأ يتعرض للتغير وأصبحت مشكلة البيئة والتنمية مشكلة المجتمع كله.

وسنحاول في هذا الفصل بسط الضوء على موضوع البيئة والإعلام من خلال التطرق إلى موضوع البيئة والتنمية بين الماضي والحاضر وتتبع السيرورة التاريخية لعلاقة الإنسان بالبيئة، وأهم النظريات المفسرة لهاته العلاقة. بعد ذلك التطرق إلى موضوع البيئة والتنمية المستدامة انطلاقا من توضيح العلاقة بين التنمية والبيئة ثم عرض أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها الدول المتخلفة بعد ذلك يتم التعرض للإعلام البيئي مشكلا رئيسيا من أشكال الاتصال البيئي من خلال توضيح دور الإعلام التنموي في نشر الوعي البيئي. ووضع البيئة في وسائل الإعلام. وفي آخر الفصل نحاول إبراز دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي. من خلال تبيان مساهمة الجمعيات البيئية في مجال التوعية والإعلام وحملات التغير الاجتماعي.

أولا/ البيئة والتنمية بين الماضي والحاضر وإستراتيجية المحافظة عليها:

- البيئة والإنسان:I

تمهيد:

ينتقل الإنسان عبر حياته من بيئته الأولى والمتمثلة في رحم الأم البيئة الداخلية هذه البيئة ورغم قصر فترتها إلا أنها تعتبر الوسط الحيوي الأول الذي ينمو فيه الجنين، وإن حدوث أي خلل فيها يؤدي إلى توقف عملية النمو. وبالتالي الموت الحتمي، ثم يعبر إلى البيئة الخارجية التي يعيش فيها لفترة زمنية طويلة ولا تكون حياته في معزل عن العالم الذي يحيط به فهو عضو فعال وأساسي يؤثر ويتأثر وعلى هذا الأساس فإن البيئة والإنسان ومختلف الكائنات الحية وغير الحية هي مكونات تتفاعل مؤثرة ومتأثرة ببعضها البعض فالبيئة كل متكامل يعمل بنظام دقيق ويجعل من الحياة صورة متوازنة ومستمرة وإحداث أي خلل في مكونات البيئة يعرضها إلى فقدان التوازن في النظام البيئي العام فيؤدي إلى التدهور الفظيع في حياة الإنسان.

1- تطور علاقة الإنسان بالبيئة:

إن علاقة الإنسان بالبيئة وتأثيره فيها عملية متغيرة في الزمان والمكان منذ ظهور الإنسان وحتى اليوم، وهذا التأثير اجتاز عدة مراحل من تطور

الإنسان عبر التاريخ، فقد بدأ الإنسان متجول ثم ما لبث إن استقر فأصبح مزارعا ثم تطور ليصبح إنسانا صناعيا.

أ- مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات: كان الإنسان في هذه المرحلة من التاريخ يعتمد على الصيد كمصدر وحيد لغذائه، فقد كان ينتقل من مكان سعيا للحصول على الصيد الذي يوفر له الغذاء والملبس والمواد الخام اللازمة لصيده.

"وهي أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقد قنع بما تجود به الطبيعة، فقام بقطف الثمار، وجذوع النباتات والقواقع والحشرات لسد حاجاته الغذائية ...، وقام كذلك بصيد الأسماك والحيوانات البرية ..."[1]، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكا فطريا، تميز بالتفاعل الايجابي مع البيئة الطبيعية، حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقضيها احتياجاته.

في هذه المرحلة كانت حاجات الإنسان محدودة، لذلك عاش في توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية ويؤكد هذا الباحث «محمد منير حجاب» بقوله: "في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته، بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته، وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة"[2].

ب- مرحلة الرعي: بعد مرحلة الصيد، انتقل الإنسان إلى مرحلة استئناس الحيوانات التي كانت تساعده في أغراض الصيد. وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت تنتقل الجماعة وراء المراعي، حيث تعيش على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان. وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات، مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض. حيث يشير «معن خليل العمر» أن "تدجين الحيوانات واستئناسها عمل على تحول في إطار العلاقات البيئية للإنسان تحولا بالغا. ذلك لأن الإنسان حول أنواعا من هذه الأنواع قطعا متكاثفة العدد ومتكاثفة الأثر البيئي على الكساء النباتي"[3].

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الاقتصاد والمجتمع: «دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي»، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 20.

[2]- محمد منير حجاب: مرجع سابق، ص 79.

[3]- معن خليل العمر: قضايا اجتماعية معاصرة، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجماعي العين، 2001، ص 266.

ويقدم «ف.دوجلاس موسشيت» مثالا عن تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوربية منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور الوسطى وعصر النهضة، حيث يقول "وقد عانت الدول الأوربية، ومن بينها ايرلندا وسويسرا وإسبانيا ودول أخرى من الخراب الناجم عن التصحر ومن الرعي الجائر والآثار الناجمة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها ... وهذا فضلا عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام، مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وتدمير خصوبتها"[1].

ويمكن القول أن أثر الإنسان البيئي اتسع مداه في هذه المرحلة مما أثر على توازن البيئة.

ج- مرحلة الزراعة: لقد استدل الإنسان الأول إلى الزراعة بعد أن كونت الجماعات البشرية التي كانت تقتات بالجمع والصيد علاقات متبادلة فيما بينها وحددت مواقع ثابتة ودائمة تعود إليها بدلا من الملاحقة والتنقل. علاوة إلى ارتباط الزراعة ببدء استئناس الحيوانات. "وفي مرحلة الزراعة استكمل الإنسان سيادته على الأحوال البيئية فهو يبدل الكساء النباتي البري بأنماط من الكساء النباتي ويزرعها ويفلحها وهو يستعمل مياه الأنهار ويضبطها بما ينشئه من سدود وما يشقه من ترع الري وهو يبني قراه حيث تتكاثف الجماعة الإنسانية واستحدث الإنسان آلات الحرث والري والحصاد واستخدم الحيوان في عمله"[2].

وخلال هذه المرحلة كان لنشاط الإنسان آثار بيئية هائلة فقد أدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، وتآكل التربة، وقطع الغابات مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض. وفي هذا الصدد تشير الباحثة «نعمة الله عيسى» إلى أن "توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعية البدائية كعائق أمام نمو الزراعة (..) وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر، وكذلك مشكلة الحيوان، وقد حل البدائي مشكلته بالقنص والإفادة من إنتاج الطبيعة. لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي، فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة"[3].

وفي نفس السياق تشير إلى أن المدنيات الأولى للإنسان تأسست في المناطق الزراعية وقرب الأنهار، وظهور هذه المستوطنات البشرية على

---

[1]- ف.دوجلاس. موسشيت: مرجع سابق، ص 14.

[2]- معن خليل العمر: مرجع سابق، ص 267.

[3]- نعمة الله عيسى: مخاطر تلوث البيئة على الإنسان، لبنان، دار الفكر العربي، 1998، ص 10.

أشكال قرى أو مدن يعني المزيد من الطلب على المصادر المخزونة، فعانت الغابات من قطع أخشابها فضلا عن تزايد تعرية التربة كل ذلك أدى إلى تدمير مساحات كبيرة وواسعة من الأرض.

"وأولى إشارات الدمار الواسع ظهر في بلاد ما بين النهرين (بلاد الرافدين قديما والعراق حديثا) حيث أفسد الإنسان في تلك البلاد نوعية تربتها بواسطة زراعتها المكثفة بحيث وصلت إلى عدم قدرتها على نمو الغلات الزراعية المطلوبة"[1].

على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين، ونتيجة بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة أدى إلى اختفاء حضارات بأكملها "وموضوع استعمار العالم الجديد- أي كيف اكتشف الإنسان أمريكا واستوطن بها -صورة مشابهة لصورة الإنسان الأولى في استنزاف الأرض من أجل أن يعيش ويعتدي على خيرات الأرض التي لبت وأشبعت كافة حاجاته الضرورية"[2].

ومنه فإن هذا المثال يقدم صورة من صور استغلال الإنسان للبيئة التي عاش فيها.

د- مرحلة الصناعة: تتميز هذه الفترة من عمر الإنسان، والتي بدأت في أواخر العصور الوسطى، ببدئه بكسر المحرمات المتعلقة بأسرار الطبيعة وبظهور مجموعة من العلماء كأمثال جاليلو ونيوتن الذين استطاعوا اكتشاف خضوع الكون لقوانين معينة، يستطيع الإنسان من خلالها أن يسخر الطبيعة لخدمته وبالتالي فقد انتقل الإنسان إلى عصر الصناعة والاكتشافات والتطور العلمي والتكنولوجي. وهكذا بدأ الإنسان باستغلاله لموارد الطبيعة دون الاكتراث بتوازن البيئة، واحتياجات الكائنات الأخرى للبقاء. "وأصبح في إمكانه أن يعيش في بيئة من صنعه بما يبني من مساكن ويهيئ لها من وسائل التدفئة والتبريد والإضاءة وطوع الإنسان مصادر للقوة جعلت بين يديه من الآلات الهائلة ما جعل لآثاره البيئية امتدادا على مساحة الأرض وفي البحار وفي الهواء. فضلا عن ذلك فإن الإنسان استطاع أن يستغل مصادر حفرية للوقود هي: الفحم والبترول وبذلك أصبح يحرق مواد كربونية أكثر بكثير من قدرة النظم البيئية على الاستيعاب. ونتج عن ذلك تزايد مطرد في أكسيد الكربون في الهواء الجوي، وثانيها أن الصناعة قادرة على إنشاء مركبات كيميائية طارئة على النظم البيئية غريبة عليها، أي أن التحولات الطبيعية في

[1]- معن خليل العمر: مرجع سابق، ص 269.
[2]- معن خليل العمر: المرجع السابق، ص 270.

دورات المواد غير قادرة على استيعابها، لأن النظم البيئية لا تشتمل على كائنات قادرة على تحليلها وإرجاعها إلى عناصرها الأولى كما تفعل بالمركبات العضوية الطبيعية، وثالثها أن الإنسان أصبح يعتمد على مصادر حفرية غير متجددة بالإضافة إلى المصادر المتجددة"[1].

وهكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن آلت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها. وقد تفاقمت مع انطلاق الثورة الصناعية، وخاصة منذ بداية القرن العشرين ظاهرتان بارزتان أدتا إلى بدء الاختلال في هذه المنظومة البيئية:

الظاهرة الأولى هي تزايد عدد سكان العالم بصورة تصاعدية سريعة ومذهلة، مما أدى إلى تفاقم فقر الإنسان، إذ لم تواكب التنمية الاقتصادية في هذا الإطار النمو الديمغرافي. أما الظاهرة الثانية فهي إن الإنسان في النصف الثاني من هذا القرن، ولاسيما في البلدان المصنعة، هو إنسان يستهلك في الواقع أكثر من حاجته، ومن نتائج هذا الاستهلاك المفرط والغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التي طلب منها عطاء تجاوز طاقاتها الفعلية أحيانا، فبدت عليها علامات التدهور والاختلال[2].

وعلى كل يمكن القول أن علاقة الإنسان بالبيئة مرت بمراحل تطور تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعقدها، حيث لبت البيئة كل حاجات الإنسان بينما أدى النمو السكاني المتزايد وسعي الإنسان لإشباع حاجاته إلى إحداث ضغطا متزايد على كل النواحي البيئية بصورة مباشرة وغير مباشرة، من خلال إنتاج كميات هائلة من الملوثات التي فاقت قدرة الطبيعة على التخلص منها.

2- علاقة الإنسان بالبيئة (النظريات المفسرة):

يحاول الإنسان منذ القدم أن يستغل موارد بيئته بطريقة أو بأخرى لإشباع حاجاته الأساسية. ويترجم هذا الاستغلال في صورة العلاقة المتبادلة بين طبيعة البيئة وقدرات المجتمع وأفراده. لذا حاول العديد من العلماء تفسير هاته العلاقة، واختلفت الآراء وظهرت نظريات حول اجتهادات فكرية اختلفت وجهات نظرها التي أطلق عليها <<قضية العلاقة الإنسانية البيئية>>.

أ- نظرية الحتمية البيئية:

---

[1]- رشيد الحمد، محمد سعيد صبارين: البيئة ومشكلاتها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص 110.

[2]- زكريا مصطفى: <<واقع الإعلام والتوعية البيئية>>، المجلة العربية للثقافة، الصادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر 1990، ص ص 157- 158.

يقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة التي تسيطر عليه وليس العكس. وهي تعطي الطبيعة الوزن الأكبر في مجال العلاقة بين البيئة من ناحية، والمجتمع والإنسان من ناحية أخرى. وتنظر هذه النظرية إلى الإنسان باعتباره كائن سلبي اتجاه قوى الطبيعة، وهو من خلال الحتمية البيئية مسير وليس مخير.

ويقوم الفكر الحتمي أو البيئي على مفهوم أساسي هو أن الإنسان يتواجد في بيئته التي تؤثر فيه تأثيرا أكيدا، ومن الضروري أن يتكيف معها ويعيش في حدود إمكانياتها. "ومن رواد هذه النظرية القدامى هيبوقراط وأرسطو .. فقد ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم"[1].

وظهر الاتجاه الحتمي في مقدمة ابن خلدون، فقد بين آثار اختلاف البيئات في حياة سكانها، وربط في العصور الوسطى بين المناخ وطبائع الشعوب، ووصف أثر الهواء في أخلاق البشر والمناخ في طبائع الشعوب. "فالمعمورة في هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه والبرد في الشمال"[2] فأقاليم الوسط تمتاز باعتدال مناخها، وسكانها أكثر اعتدالا في أجسامهم وألوانهم وأخلاقهم ومعاملاتهم. والبيئة في هذه المناطق أكثر عطاء وتنوعا في هذا الغطاء من أراضي الشمال الباردة، والجنوب الشديدة الحرارة. "ويذهب ابن خلدون إلى أن الحياة الوحشية توجد في الجنوب الذي يمتاز بالحرارة أكثر مما توجد في الأقاليم الباردة في جهة الشمال لأن الحرارة تدفع إلى الطيش والخفة بينما البرودة تجعل أهلها أناس هادئين وبذلك كانوا أقل وحشية من ذوي المناطق الحارة"[3].

"وفي العصر الحديث حاول «مونتسكيو» في كتابه "روح القوانين" أن يخضع السلوك البشري للضوابط البيئية الطبيعية، وأعطى وزنا كبيرا لتأثير المناخ والتربة على الإنسان. ورأى أن سكان المناطق البادرة أقوى بنية وأكثر شجاعة وصدقا، وأقل ريبة ومكرا من سكان المناطق الجنوبية الدافئة"[4].

ومن مؤيدي الحتمية «فيكتوركزن»، ومن أقواله الشهيرة "أعطني خريطة البيئة ومعلومات كافية عن موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية،

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 90.

[2]- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 97.

[3]- إدريس حضر: التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 107.

[4]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص 88.

وبإمكاني على ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه البيئة وما هي نشاطاته الاقتصادية"[1].

صحيح أن البيئة تعد إحدى العوامل الهامة التي تؤثر على الإنسان لكنها ليست العامل الوحيد أو المنفرد.

ب- المدرسة الإمكانية: "هي مدرسة تناهض مدرسة الحتمية البيئية، وتتلخص فلسفتها في أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر، خاضع تماما لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية، ولكنه قوة ايجابية فعالة ومفكرة وذا خاصية ديناميكية قادرة على التغيير والتطوير. وتؤمن هذه المدرسة بحرية الإنسان في الاختيار، فالبيئة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات. وإنما تقدم للإنسان عددا من الاختيارات، والإنسان بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته وتقاليده. فما من بيئة لم تمتد لها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير أو التحويل. فالإنسان قوة ايجابية فعالة في تهيئته لمطالبه وتعديلها أو تغييرها وفقا لبيئته، وعلى ذلك ليست هناك حتمية مطلقة صارمة. بل هناك إمكانية مرنة"[2].

"ويرى أصحاب المدرسة الإمكانية أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي، غير مفكر، أو خاضع تماما لمؤثرات البيئة الطبيعية، ولكنه سيد البيئة والمسيطر عليها، فهو الذي يحدد نمط استغلاله لموارد بيئته. فلو كانت البيئة الطبيعية هي العنصر الحاكم في هذه العلاقات لتشابهت وتجانست الأنشطة البشرية بين البيئات الطبيعية المتشابهة.

والواقع أن المدرسة الإمكانية قد غالت بعض الشيء في أن البيئة هي التي تقدم للإنسان عددا من الاختيارات، والإنسان يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه، وهو المسيطر على البيئة، والقادر على تحديد نمط استهلاكه لمواردها، إلا أنه في الواقع يقف عاجزا أحيانا عند مواجهة المشكلات البيئية أو تسخير معظم الموارد البيئية لصالحه ولو كان الأمر كذلك لتجانست الأنشطة البشرية بين البيئات الطبيعية المتشابهة"[3].

ج- المدرسة التوافقية: جاءت هذه المدرسة لتوفق بين آراء المدرستين الاحتمالية والإمكانية. فهي لا تؤمن بالحتم المطلق، ولا بالإمكانية المطلقة، وإنما تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات لكي يتعاظم الجانب الطبيعي في

---

[1]- زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997، ص ص 28-29.

[2]- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 91.

[3]- حسين عبد الحميد رشوان: المرجع السابق، ص ص 91-92.

مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة. وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة.

"وتقوم فكرة هذه المدرسة على أساس أن البيئات الطبيعية ليست ذات تأثيرات واحدة على المجتمع والإنسان، وذلك من منطلق اختلاف تأثير واستجابة هذه البيئات من ناحية، ومن خلال اختلاف قدرات الإنسان وإمكاناته في استغلال موارد البيئة من ناحية أخرى"[1].

"ومن ثمة يرون أن الحتمية قائمة في بعض البيئات، والإمكانية قائمة في بيئات أخرى، فإذا ما اقترنت بيئة صعبة مع إنسان متخلف تسود الحتمية، وإذا ما اقترنت بيئة سهلة مع إنسان متطور تسود ولاشك الإمكانية"[2].

وقد صاغ المؤرخ الانجليزي «أرنولد توينبي» أربع استجابات للعلاقة بين الإنسان وبيئته، وذلك من خلال الأنشطة البشرية التي يمارسها الإنسان، وهي[3]:

1- استجابة سلبية:

ويكون الإنسان فيها متخلفا، لا يستطيع أن يطوع بيئته، ويقف أمامها عاجزا، ويتمثل هذا في بيئة حرفتي الجمع والصيد البدائي.

2- استجابة التأقلم:

يحاول الإنسان أن يتأقلم جزئيا مع ظروف بيئته الطبيعية، ويتمثل ذلك في بيئة حرفة الرعي البدائي أو المترحل، حيث تعتمد تربية الحيوان على ما توفره البيئة الطبيعية من مرعى وموارد مياه ...

3- استجابة ايجابية:

وفيها يحاول الإنسان أن يتغلب على معوقات البيئة وتحدياتها للوفاء باحتياجاته، وهنا تظهر قدرته على تطويع عناصر البيئة الطبيعية الصالحة. ويتمثل ذلك في حرفة الزراعة غير البدائية، والرعي المتطور، والصيد المتطور، وهي حرفة تظهر إمكانيات الإنسان وقدراته.

4- استجابة إبداعية:

وفيها لا يكتفي الإنسان بمجرد التأقلم والتقليد، بل يبتكر ويبدع ليتفوق على بيئته. ويتمثل ذلك في حرفة الصناعة، إذ هي ابتكار وإبداع بشري.

---

[1]- لمرجع نفسه، ص 93.

[2]- المرجع نفسه، ص 93.

[3]- زين الدين عبد المقصود: مرجع سابق، ص 29-32.

II:- البيئة والتنمية المستدامة:

1/ العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة:

خلصنا في النقاط السابقة أن اهتمام الناس في المجتمعات الصناعية الغربية بالمشاكل البيئية ومخاطر التكنولوجيا أضحى يأخذ أبعادا جديدة ومتعددة "ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962 «الربيع الصامت» لمؤلفه «راشيل كارسون»، كان كالصدمة التي أفاق المجتمع الصناعي على أثرها بعد سنوات من الشعور بالرضا للرخاء والنمو وتراكم الثروات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، أبرز الكتاب الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية، وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعا تتعرض لمخاطر تهدد بقاءها"[1].

ولهذا بدأ الإنسان يهتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية، ففي بداية السبعينات عقدت عدة لقاءات، قدمت خلالها تقارير تمهيدية ركزت على ضرورة إدماج البيئة في التنمية، من خلال ترشيد الموارد الطبيعية، والعمل على حمايتها حتى تلبي احتياجات الأجيال المقبلة وضمن هذا الإطار "فقد قدم التقرير الأول المنبثق عن «نادي روما» والمعنون «كفى من النمو» في سنة 1970، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين أنصار النمو في درجة الصفر، وبين دعاة النمو مهما كان الثمن"[2].

وبعد سنة من نشر هذا التقرير بالضبط (1971)، عقدت حلقة «فونيه» الدراسية عن البيئة والتنمية "حيث كان لها أثر كبير في توضيح الروابط بين

---

[1]- محمد عبد الفتاح القصاص: مرجع سابق، ص ص 60-61.

[2]- إيزابيل بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة (2.أ)، ص 02.

البيئة والتنمية، ومنذ ذلك الحين، بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن «النمو مقابل التنمية» إلى إمكانية تكامل النمو والبيئة"[1].

وهكذا يمكن القول أن فترة السبعينات أحدثت لإعادة نظر رئيسية في التفكير الإنمائي شكلت تحديا أساسيا للإجماع التقليدي السائد حول التنمية الاقتصادية "فقد استخدمت عبارات مثل «الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة» و«التنمية الإيكولوجية» و«التنمية السليمة بيئيا»، و«التنمية بلا تدمير» و«التنمية القابلة للاستمرار» لكي تنقل رسالة واحدة هي: أن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا متبادلا وإن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر"[2].

ومن ثم فإن هذه التقارير مهدت الطريق لعقد مؤتمر استكهولم بين 5 و6 جوان 1972 والذي حضره ممثلو 113 دولة، بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، حيث انتهى المؤتمر على تبني 26 مبدأ، و109 توصيات ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها المؤتمـــر كما يلي[3]:

أ- الحاجة إلى الحفاظ -لصالح الحاضر والأجيال المقبلة- على الموارد الطبيعية للأرض، بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، والنباتات، وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة.

ب- الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.

ت- الحاجة إلى إيلاء حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية أهمية في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ، ووقف إلقاء المواد السامة وغيرها تجنبا للضرر الخطير بالنظم الايكولوجية.

وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي أقرها المؤتمر، وذلك من خلال إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات صياغة برامج التنمية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية، إلا أن المجتمع الدولي لم يكن ليقبل أن تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية، "فالدول النامية وكذلك الدول الصناعية ظلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذ لم تكن الصلة

---

[1]- مصطفى كمال طلبة: مرجع سابق، ص 276.

[2]- المرجع نفسه، ص 276.

[3]- هشام حمدان: «الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185، جويلية، ص ص 51-52.

بين البيئة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية مفهوم بوضوح بعد، فلقد كان الاعتبار السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاه لا يمكن تحملها، بينما اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق معامل وزيادة بطالة"[1].

وعليه دعت الضرورة إلى عقد مؤتمرات وندوات أخرى، تعمل على التحسيس بضرورة إدماج هذه العناصر في السياسات التنموية عبر العالم، ومنها ندوة المكسيك «كوكريوك» حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية (سنة 1974) حيث حددت عددا من المفاهيم الرئيسية منها[2]:

أ- إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا المسبب الرئيسي للتدهور البيئي.

ب- يجب سد الحاجات الأساسية للإنسان دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

ج- يجب أن يكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وإن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة، فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل وحتى بقاءه.

وهكذا فإن «ندوة كوكريوك» حددت بشكل جلي العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، فإذا كانت التنمية هي الارتقاء بالنواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال تحسين مستوى معيشة الإنسان، فإن ذلك يجب أن لا يأتي على حساب البيئة، بل ينبغي أن يكون هناك استخدام عقلاني للموارد الطبيعية، حتى نمكن أجيال المستقبل من العيش في بيئة متلائمة مع التنمية.

وفي سنة 1981، اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إقرار برنامج العمل للعقد الإنمائي للثمانينات "أن أية إستراتيجية إنمائية دولية جديدة، وأي نظام دولي اقتصادي جديد لا يمكن التوصل إليهما إذ لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان"[3].

إلى جانب هذا، أقرت الجمعية العامة للميثاق العالمي للطبيعة 1982 "أن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل

---

[1]- هشام حمدان: المرجع السابق، ص 53.

[2]- أنظر في هذا الصدد:

- سوزان أحمد أبو رية: مرجع سابق، ص ص 133-134.

- محسن عبد الحميد توفيق: الإدارة البيئية في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993، ص ص 202-203.

[3]- هشام حمدان: مرجع سابق، ص 53.

بالنظم الطبيعية التي تعد مصدر الطاقة والموارد الغذائية وأن جذور الحضارة ممتد في الطبيعة التي غدت الثقافة البشرية وأثرت في جميع الانجازات الفنية والعلمية"[1].

كما أكد الميثاق على مجموعة من المسائل الأساسية منها[2]:

أ- أن تدهور النظم الطبيعية سببه الاستهلاك المفرط.

ب- أن الإخفاق في وضع نظام اقتصادي مناسب ومتوازن يؤدي إلى انهيار الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحضارة الإنسانية.

ج- يجب توجيه الاهتمام في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الوطنية والدولية) إلى أن حفظ الطبيعة هو جزء لا يتجزأ من تلك الأنشطة.

وهكذا يتضح من خلال المسائل التي أقرها الميثاق، التأكيد على أن حماية البيئة ترتبط بالتنمية، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام البيئي على العطاء عند التخطيط لعملية التنمية، ومن ثم فالتنمية والبيئة هما عمليتان متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما.

ولتجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 تشكيل (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة) مهمتها تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية من أجل صياغة مقترحات واقعية لمعالجتها، واقتراح أشكال جديدة للتعاون الدولي في هذه القضايا والارتفاع بمستويات الفهم والالتزام بالعمل لدى الأفراد والمنظمات الطوعية والمؤسسات، والمصالح، والحكومات[3].

وتجدر الإشارة بأن اللجنة قامت بعملها لمدة 3 سنوات وزارت عشرات المدن والدول في مختلف القارات الخمس، وتوصل أعضاءها إلى خلاصة بأنه يجب التركيز على الموضوع الأساسي وهو أن "الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة. وأن ثمة حاجة لا إلى رؤية التنمية في الإطار المتصل بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية فحسب بل إلى قيام مسار جديد للتنمية يحفظ التقدم الإنساني لأجيال المستقبل"[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 55.

[2]- المرجع نفسه، ص 55.

[3]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: تقرير مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص 24.

[4]- المرجع السابق: ص ص 24-25.

ويعتبر التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قدمته في 27 أفريل 1987 بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، فهو الأول من نوعه الذي يعلن فيه "أن تكامل البيئة مع التنمية أمر مطلوب في جميع البلدان غنيها وفقيرها، ويتطلب السعي نحو التنمية المستديمة تغيير السياسات المحلية والدولية لكل الشعوب"[1].

والتنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي حاجات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وهي تحتوي على مفهومين أساسيين:

- مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة.

- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل"[2].

وهي تقوم بذلك (التنمية المستدامة) على[3]:

أ- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت...

ب- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية من منطلق أنها أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة.

ج- تحديد أهداف سياسات البيئة والتنمية، والنابعة عن الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار: كتنشيط النمو وتغيير نوعيته، معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان، التعامل مع مشكلات النمو السكاني مع صون وتنمية قاعدة المصادر، إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، دمج الاعتبارات البيئية في صنع القرار، وتعديل الممارسات والسلوكيات الحالية حتى لا تحد من فرص أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتها الأساسية.

وفي نفس السياق، وعلى ضوء «تقرير مستقبلنا المشترك (أفريل 1987)» تبنت العديد من المنظمات غير الحكومية، والمؤتمرات الدولية التي عقدت في الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى سنة 1990، الأفكار الأساسية التي انبثقت عن هذا التقرير، ففي ماي 1989 "اتخذت جمعية الصحة العالمية قرارا اعتبرت فيه أن التنمية الصحية المنصفة لموارد الأرض سيكون له أهمية

[1]- المرجع نفسه، ص 66.
[2]- المرجع نفسه، ص 69.
[3]- محسن عبد الحميد توفيق: مرجع سابق، ص 203.

قصوى لتحقيق الصحة للجميع ولحل المشكلات الايكولوجية ... ولاستمرار العملية الإنمائية ذاتها"[1].

إضافة إلى هذا، أعلن المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في "أمستردام" في نوفمبر 1989، "أن التوازن السكاني والموارد، وكذلك حماية البيئة هي عناصر أساسية لنوعية الحياة وللتنمية القابلة للاستمرار، وأن وضع إستراتيجية إنمائية تعكس اهتمامات السكان وتربط برامج السكان بالبرامج الصحية والتربوية والإسكانية والتوظيفية هي المعيار لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار"[2].

وفي جوان 1990 اعتمد مؤتمر العمل الدولي فكرة التنمية القابلة للاستمرار يمعناها الوارد في تقرير (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) كمبدأ توجيهي لكل أنشطة منظمة العمل الدولية. واعتبر "أن الأهداف والأنشطة البيئية يجب أن تعرف في إطار الأهداف الإنمائية وأن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعد الأخذ بالحسبان الحاجة إلى استخدام مسبق للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة العالمية"[3].

ومن ثمة فالتوازن بين البيئة والتنمية هو شرط ضروري لتحقيق تنمية مستدامة تضع في أولوياتها أيضا ضمان حق الأجيال اللاحقة في تلبية حاجاتهم والتمتع ببيئة نظيفة.

أما قمة الأرض التي عقدت في مدينة «ريو ديجانيرو» في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان 1992، فقد أقرت بأن البيئة والتنمية وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الإنسانية، والحياتية، من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. كما ركز المؤتمر على عدة قضايا اجتماعية وبيئية مثل تنمية الموارد البشرية، وتحسين شروط الحياة والعمل للفقراء في المناطق الريفية، حيث يقول «موريس سترونغ» أمين عام اللجنة الإعدادية للمؤتمر بالبرازيل "إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القرار، وإدماج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطة عمل للسنوات الباقية من القرن الحالي وللقرن 21"[4].

(نتيجة للقمة، اعتمدت خطة العمل 21، واعتبرت خطة عمل عالمية لا سابق لها من أجل التنمية المستدامة).

---

[1]- هشام حمدان: مرجع سابق، ص 58.

[2]- المرجع نفسه، ص 58.

[3]- المرجع نفسه، ص 58.

[4]- عبد الخالق عبد الله: «التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 176، جانفي 1993، ص 80.

والمؤتمر خرج بست نتائج أساسية[1]:

أ- وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية ومتصلة بالقطاعات البيئية كمعاهدة لتغير المناخ، وأخرى للتنوع البيولوجي، وأخرى للغابات وأخرى للتصحر ... الخ.

ب- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم المجتمعات والدول بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على تبني إستراتيجيات تنمية قابلة للاستمرار.

ج- تحديد جدول عمل للقرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض وصياغة الإجراءات الواجب إتباعها مع تحديد الأهداف والأساليب التي تحقق للمجتمع الدولي التنمية القابلة للاستمرار.

د- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول السائرة في طريق النمو التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها وممارستها الإنمائية.

ذ- إقرار أصول إتاحة الثقافة البيئية للدول كافة بغية تمكين الجميع من تحقيق الأهداف المنشودة لتنمية قابلة للاستمرار ويفترض أن تستند هذه الأصول إلى ضرورة تقديم المعرفة الكاملة بتلك الثقافة مع احترام مسألة حقوق الملكية الفكرية.

ر- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ وقد خرج المؤتمر بعدة مبادئ منها[2]:

أ- أن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

ب- أن حماية البيئة يجب أن تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها.

ج- يجب أن تتحمل الدول الغنية (المتقدمة) المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض وبالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

---

[1]- هشام حمدان: مرجع سابق، ص 63.

[2]- المرجع نفسه، ص 62.

د- الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي.

ذ- سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

وهذا وينبغي الإشارة فضلا عما سبق إلى أن المؤتمر تناول أهمية المشاركة الاجتماعية في عملية الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز دور المرأة والشباب وإشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والجمعيات البيئية كطرف فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

ومهما يكن، وعلى الرغم من أن المؤتمر أقر ضرورة دمج البيئة في الاعتبارات التنموية، وتحقيق تنمية مستدامة تلبي الشروط الحالية دون إغفال متطلبات الأجيال اللاحقة، إلا أن هذه الآمال بدت غائبة ولم تتبلور كما كان متوقعا خلال قمة الأرض، "فقد فشلت القمة في تحويل التنمية المستدامة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم، وظهر التباين الحاد بين شمال متقدم يبحث عن الرفاهية وجنوب متخلف يريد الخروج من أزماته التنموية والبيئية"[1].

ولأن جودة الاستراتيجيات هي بجودة تطبيقها، لذلك، وبعد عشر سنوات، عقدت القمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوها سنبرغ جنوب إفريقيا، من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002، حيث أن خلال هذه الفترة تفاقم الفقر وازداد تدهور البيئة، فشكلت فرصة لقادة اليوم لاعتماد خطوات عملية وتحديد أهداف قابلة للقياس من أجل تنفيذ أفضل لخطة العمل 21، "فإجتمع أكثر من 60000 شخص (بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات والمندوبين الحكوميين والقادة من المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال وغير ذلك من المجموعات الرئيسية) في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية لتحليل ما أحرز من تقدم منذ مؤتمر قمة ريو عام 1992 بشأن جدول أعمال القرن 21 وللبحث في السبل الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة"[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 63.

[2]- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: عشر بيانات بشأن التنمية المستدامة عن شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي.
الموقع الالكتروني:
http://www.rdfs.net/news/interviews/0210in/0210in-quoteswssd-ar.htm.

إذ أن المشكلات التي ظهرت في هذه الفترة لم تستطع قمة الأرض الأولى تجاوزها وإيجاد حلول لها مثلما أشار إليه رئيس جنوب إفريقيا «مبيكي» بقوله "أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة، وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب"[1].ولقد أكد ممثلو شعوب العالم ومسؤولي الحكومات من أكثر من 190 دولة في الوثيقة التي تحت عنوان -خطة تنفيذ قمة الأرض بشأن التنمية المستدامة- على المسؤولية المشتركة والتحرك السريع لضمان الأمن والمستقبل المزدهر لـ 6 مليارات نسمة على كوكب الأرض.

حيث يقول السكرتير العام لقمة جوها سنبرغ «نيتين ديساي» "أن خطة التنفيذ هذه توفر لنا كل ما نحتاجه لتحقيق التنمية المستدامة في السنوات المقبلة، وتساهم الجهود المشتركة بدعم توحيد العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية، بوصفها دعامات متبادلة ومشتركة"[2] وفي نفس السياق يؤكد قادة الدول في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة"[3].

وفي نفس السياق، حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة، وكانت الدراسة التي أعدتها جامعة «ييل» لمصلحة المنتدى الاقتصادي العالمي، تمثل أول دراسة مقارنة على مستوى العالم للاستدامة البيئية وحسب الدراسة فإن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي[4]:

---

[1]- غسان سمان: «قمة الأرض في جوها سنبرغ»، مجلة المدينة العربية، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 111، نوفمبر/ديسمبر 2002، ص ص 6-7.

[2]- أنظر هذا الصدد:
جريدة الشعب الالكترونية بتاريخ 2002/09/05.
الموقع الالكتروني:http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/whats new/facture story.html

[3]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوها سنبرغ جنوب إفريقيا، 26 أوت -4 سبتمبر 2002 (من A/CONF.منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع *199/20 ، الفصل الأول، القرار 1، مرفق

[4]- باتر محمد علي وردم: كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، أضافها في البيئة العالمية، سياسات بيئية.
تـم تصـفح الموقـع www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006 موقـع الأنترنـت : يوم:2008/05/29

1- الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.

2- تقليل الضغوطات البيئية: تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

3- تقليل الهشاشة الإنسانية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

4- القدرة الاجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

5- القيادة الدولية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

وهكذا يمكن القول أن التنمية المستدامة قضية عالمية تستدعي مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد ومؤسسات وجمعيات وحكومات لتحقيق تقدم يكون متوازيا بين احتياجات الإنسان الحالية ومتطلباته المستقبلية، والعمل على مواجهة الفقر وحماية البيئة.

2- التنمية المستدامة والمشكلات البيئية في الدول المتخلفة:

انتهينا في العنصر السابق إلى أن التنمية المتواصلة أسلوب لتلبية حاجات ومطامح الأجيال الحاضرة والمقبلة، بدون المخاطرة بمقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وأنه مفهوم يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في العنصر الاقتصادي والعنصر الايكولوجي (البيئي) والعنصر الاجتماعي، وهي متكاملة تدور في إطار واحد.

أما في هذا العنصر، سنحاول التعرف على المشكلات البيئية التي تعاني منها الدول المتخلفة والتي تتسم بالتعقيد والتشابك والسبب في ذلك يرجع إلى أنها ترتبط بالفقر والتخلف، كما يرجع إلى الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية. وقضايا البيئة في الدول المتخلفة كثيرة ومتشبعة، لذلك سوف نتناول قضايا الفقر، الانفجار السكاني، ومشكلة التلوث.

أ- **الفقر والبيئة:** تعد قضية الفقر الشاغل الأساسي لهذه الدول لأنه السبب الأكثر أهمية لما يحدثه من تدهور في البيئة، صحيح "أن هناك مخاطر تهدد النظم البيئية في الدول الصناعية المتقدمة، ناجمة عن الإفراط في الإنتاج والاستهلاك، إلا أن الخطر الرئيسي على البيئة في بلدان العالم الثالث يتمثل في التخلف والفقر"[1].

"فالغالبية من الفقراء يسكنون في مناطق تشهد تدهورا بيئيا حادا، حيث اثبت التقرير الصادر من البنك الدولي عام 1996، أن عدد الفقراء في العالم قد ازداد من 1.23 بليون شخص إلى 1.31 بليون شخص، ويعيش حوالي 90% من الفقراء في منطقة جنوب آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء والهند الصينية ومنغوليا وأمريكا الوسطى والبرازيل والصين وأن معظم هذه المناطق في الدول المتخلفة"[2].

فالفقر يجلب الضرر للبيئة، "حيث يترتب على هذا الفقر أن يكون الفقراء ضحايا ضرر البيئة ووسيلة أيضا لهذا الضرر، حيث يعيشون في مناطق ريفية هشة بيئيا حيث تقتل أمراض الإسهال الناتجة عن المياه الملوثة نحو مليوني طفل وتتسبب فيما يقرب من 900 مليون حالة مرضية في كل سنة، كما يؤدي تلوث الهواء داخل البيوت الناتج عن حرق الأخشاب والفحم والروث ... إلى الإضرار بصحة 400 مليون إلى 800 مليون نسمة كما يتسبب الغبار في هواء المدن في حدوث ما بين 300 ألف و800 ألف حالة وفاة سنويا"[3].

لذلك فقد أكد تقرير البنك الدولي عام 1992، "على أن تكون المهمة الأولى للتنمية هي القضاء على الفقر، وأن التخفيف من حدة الفقر شرط مسبق لتحقيق التنمية المتواصلة"[4].

وفي نفس السياق، في شأن الفقر والبيئة في إفريقيا "طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا رباعي السنوات يهدف إلى زيادة قدرات البلدان الإفريقية على إدراج اعتبارات النظام الايكولوجي والبيئي والاعتبارات البيئية في خططها الإنمائية، بما في ذلك الورقات الإستراتيجية للتقليل من الفقر، خالقة بذلك بيئة تمكينية لاستئصال شأفة الفقر، وقد بدء هذا المشروع في كينيا

---

[1]- ألن ب. درننج: الفقر والبيئة <<الحد من دوامة الفقر>>، ترجمة: محمد صابر محمد، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1991، ص 55.

[2]- محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها: الإسكندرية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2002، ص 103.

[3]- المرجع نفسه، ص 103.

[4]- المرجع نفسه، ص 104.

وموزامبيق وروندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2004 وفي مالي وموريتانيا في بداية عام 2005"[1].

ب- مشكلة الانفجار السكاني: تعد قضية الانفجار السكاني من القضايا الهامة التي شغلت العالم كله "حيث يمثل النمو المتزايد في عدد السكان المشكلة الرئيسية للبيئة، إلى الحد الذي توصف به أحيانا بـ (أم مشكلات البيئة)، غير أن هذا النمو المتزايد للسكان يحدث آثارا موجعة في البيئة، كما أن أثر أي مشكلة بيئية أخرى (التلوث أو استنزاف الموارد الطبيعية) يتناسب بلا شك مع حجم الزيادة في عدد السكان"[2].

لقد اتسم تطور حجم السكان في العالم بالتزايد بشكل مستمر وهذه مسألة طبيعية، إلا أن هذا التزايد أصبح سريعا جدا، "لذلك تشير تقارير البنك الدولي إلى أن عدد السكان في العالم قد بلغ في عام 1995 نحو 5759 مليون نسمة"[3]. "وقد بلغ عدد سكان العالم في نهاية القرن العشرين حوالي 6.2 مليار نسمة، منهم في الدول النامية، وتشير التوقعات السكانية إلى حدوث 80%يعيش حوالي زيادة في سكان العالم من 4.8 بليون عام 1985 إلى 6.2 بليون عام 2000، إلى 7 بليون عام 2010، إلى 8.2 بليون عام 2025"[4].

إن التزايد الواضح في عدد السكان في العالم وبالتحديد في دول العالم النامي قد أدى إلى استنزاف ما في البيئة من موارد وطاقات، وخاصة استنزاف الموارد غير المتجددة. وقد تنبهت معظم المجتمعات البشرية والهيئات الدولية والمحلية، الحكومية والجمعوية والمحافل العلمية البيئية إلى خطورة مشكلة الانفجار السكاني، وذلك بسبب العلاقة التبادلية بين السكان ومسيرة النمو الاجتماعي والاقتصادي. "ويوضح تقرير البنك الدولي 1992، الآليات التي يؤثر النمو السكاني من خلالها على البيئة، حيث يشير إلى أن نمو السكان يزيد من الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يعني –ضمنا- زيادة في الإضرار بالبيئة، كما أن نمو السكان يفرض ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى إنتاج مزيد من النفايات التي تهدد الصحة، وينطوي على إجهاد إضافي، ينصب على القدرة الاستيعابية للكرة الأرضية"[5].

---

[1]- أنظر في هذا الصدد:
- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة: حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات الفنية والبيئية، مقررات الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 21-25 فيفري 2005.

[2]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 41.

[3]- محمد صالح الشيخ: مرجع سابق، ص 104.

[4]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 42.

[5]- محمد صالح الشيخ: مرجع سابق، ص 105.

وينعكس أثر النمو الانفجاري في السكان سلبا على كافة عناصر البيئة، كما يتضح فيما يلي[1]:

1- نقص الغذاء: إذ أن تزايد السكان لا يوازيه تزايدا مناسبا في كمية الغذاء اللازم لسد احتياجات الأفواه الجديدة.

2- نقص الماء الصالح للاستهلاك البشري: ويقصد بذلك نقص الماء الصالح للشرب الآدمي من جهة ونقص الماء الصالح للشرب الحيوانات والاستخدامات الصناعية والزراعية من جهة أخرى. وتشير الإحصاءات إلى أن من سكان الدول النامية لا يتوافر لديهم الماء الصالح للاستخدام الآدمي.60%

3- تلويث الماء: إن الماء في البيئة، كثير ولكن الصالح منه للاستعمال من المجموع العام. وحتى هذه النسبة تتعرض للتلوث من 0,8%لا يتعدى فضلات الإنسان المنزلية والمجاري الصحية ومجاري تصريف الأمطار والنشاطات الصناعية والزراعية، وعمليات استكشاف وتصدير وتكرير النفط.

4- تلويث الهواء: إن زيادة الناس تقود إلى زيادة استخدام وسائل النقل البرية والجوية، مثلما تقود إلى زيادة استخدام شتى أنواع المبيدات في الزراعة، وإلى زيادة النشاطات الصناعية. وينعكس كل هذا على الهواء بتلويثه.

5- تلويث التربة.

6- نقص الطاقة وبالتالي استنزاف مخزونها الأرضي.

7- نقص الثروات المعدنية وبالتالي استنزاف مخزونها الأرضي.

8- نقص الموارد المتجددة: وقد أدى التزايد المضطرد للسكان إلى زيادة استهلاك موارد الأرض المتجددة من غابات ومراع وأحياء مائية وتربة، فقد أدى ذلك إلى استنزاف الغابات للحصول على الأخشاب اللازمة للصناعات الآدمية المختلفة، كما أدى إلى الضغط على المراعي وإلى تزايد الصيد البحري والبري، إلى الدرجة التي أصبحنا نسمع فيها عن انقراض أعداد هائلة من مختلف أنواع الكائنات الحية.

9- ازدياد حركة الهجرة السكانية وتفاقم ظاهرة سوء التوزيع الجغرافي للسكان.

10- ازدياد كميات الفضلات المنزلية والمخلفات وأنواع القمامة المختلفة.

[1]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 46.

11- التأثير السلبي على المناخ: إذ يربط أحيانا بين النمو السكاني المتفاقم وتغير المناخ العالمي، حيث يؤدي النمو السكاني إلى تدمير الغابات وزيادة النشاط الصناعي والزراعي، وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، الذي من شأنه زيادة ارتفاع درجة حرارة الجو، وتحدث بالتالي تغيرات في المناخ العالمي، وانصهار الجبال الجليدية التي تؤدي إلى انغمار مزيد من اليابسة تحت الماء.

ج- مشكلة التلوث: لقد سيطرت مشكلة التلوث على كل قضايا البيئة حتى غدت مشكلة البيئة الرئيسية. وللتلوث عدة تعريفات "إذ يعرفه البعض على أنه ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والماء والتربة وغيرها"[1] ويعرفه آخرون بأنه "كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها"[2].

إن التلوث مشكلة كبيرة، وأخطر تهديد للبيئة "فالملوثات تصل إلى جسم الإنسان في الهواء الذي يستنشقه وفي الماء الذي يشربه وفي الطعام الذي يأكله وفي الأصوات التي يسمعها، هذا عدا عن الآثار البارزة التي تحدثها الملوثات بممتلكات الإنسان وموارد البيئة المختلفة، أما استنزاف موارد البيئة المتجددة وغير المتجددة، فهي قضية تهدد حياة الأجيال القادمة"[3].

وهنا يمكن الإشارة إلى أن أغلب العوامل المسببة للتلوث هي عوامل من صنع الإنسان، وقد ازدادت بصورة خطيرة مع التقدم الصناعي ومع التوسع الهائل في استخدام الطاقة، وازدياد مشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة تلك التي تجاهلت المسألة البيئية وأهملت حماية البيئة والمحافظة عليها.

فالدول المتخلفة، وهي تضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، وتتجه نحو التصنيع، أتبعت أنماطا تصنيعية تعتمد على تكنولوجيا وأساليب إنتاج ملوثة للبيئة، مثل: الصناعات التعدينية والبتروكيماويات، والأسمدة والأسمنت والمبيدات"[4] والتلوث عموما ينقسم إلى: تلوث مادي، مثل تلوث الهواء والماء والتربة. وتلوث غير مادي كالضوضاء التي تنتج عن محركات السيارات والآلات والورش والماكينات وغيرها.

---

[1]- أحمد مدحت السلام: التلوث مشكلة العصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: 1990، ص 17.

[2]- راتب السعود: مرجع سابق، ص 52.

[3]- رشيد الحمد محمد صبارين: البيئة ومشكلاتها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984، ص 111.

[4]- محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص 107.

والواقع أن تلوث البيئة ظاهرة نحس بها جميعا، وهو ما يجعل التلوث مشكلة دولية، تساهم فيها جميع الدول تأثرا وتأثيرا. ولا أدل على ذلك من تساقط كميات هائلة من ملوثات على كثير من الدول الأوربية عن طريق الأمطار لم تنتج من قبلها، بل نتجت عن مناطق ملوثة، وانتقلت عبر الرياح والمياه ومع الأمطار من بلد إلى آخر. وعادة ما تنتقل الملوثات مباشرة عبر الرياح من مكان ملوث إلى آخر غير ملوث. وهناك مشكلة تلوث مياه الأنهار، المحيطات والبحار، التي أصبحت مشكلة عالمية وهناك مشكلة تصدير واستيراد المواد الغذائية من مناطق ملوثة وذات تأثير خطير، وتحولت من مشكلة إقليمية إلى مشكلة عالمية. ومشكلة ثقب الأوزون التي تشترك فيها كل دول العالم، وتعتبر من أهم المشاكل البيئية التي يعتبر العالم كله مسؤولا عنها، ولا يمكن تدارك مخاطرها، إلا إذا تعاونت كل الدول، متقدمة ونامية، من أجل تقليل الملوثات التي تصل إلى البيئة.

وفي نفس السياق "يعد برنامج «الماء لأجل العالم» مبادرة أطلقتها شركتا **بروج وبورياليس** للمساعدة في مواجهة التحديات المتعلقة بالمياه حسب ما جاء في تقرير منظمة «الأهداف الإنمائية للألفية» التابعة للأمم المتحدة، حيث يشير التقرير إلى أنه بحلول عام 2015 لن يتمكن نصف سكان العالم من الحصول على مياه نظيفة للشرب. كما تشير المصادر إلى أن

أكثر من مليار نسمة من العالم لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، وأكثر من ملياري نسمة ليست لديهم القدرة والإمكانيات لتعقيم المياه التي يحصلون عليها"[1].

ولقد أثبتت الدراسات أن البلدان النامية وان اشتركت مع الدول المتقدمة في تعرضها لآثار التلوث، إلا أن خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جعلتها تنفرد بسلبيات خاصة بها.

وهكذا نجد أن التعامل غير العقلاني للإنسان مع البيئة أدى إلى ظهور مشكلات بيئية خطيرة، والجزائر من الدول المتخلفة التي تعاني من التدهور البيئي.

ومن بين المؤشرات الخطيرة التي تم عرضها ضمن المخطط الوطني من أجل البيئة لسنة 1996[1]:

---

[1]- أنظر في هذا الصدد:

عماد سعد: «بروج وبورياليس، تطلقان برنامج "الماء لأجل العالم"»، مجلة آفاق البيئة والتنمية الالكترونية، العدد 05، تموز 2008.

* ارتفاع عدد السكان بثلاث مرات حوالي 45 مليون نسمة خلال 2020، من التراب الوطني.04% من مجموع السكان فيما يمثل 82%وسيقطن

* تقلص المساحات الزراعية وزحف التصحر حيث توجد 200 مليون هكتار مهددة بالتصحر في المناطق السهبية.

* فقدان ما بين 20000 و 30000 هكتار في السنة من الغابات نتيجة الحرائق.

* ندرة مصادر المياه إذ يبلغ المعدل الاستهلاكي لكل مواطن جزائري ما بين 500 و600م^3 /السنة لكل مواطن، مما يعني بلوغ العتبة النظرية للندرة.

* ارتفاع نسبة التلوث البحري وتدهور الاحتياطات السمكية.

* تضاؤل الثروة الحيوانية والنباتية، إذ تم إعلان 640 نوع من النباتات في طريق الانقراض.

* ارتفاع حجم النفايات الصناعية التي أصبحت تساهم في تدهور الأوساط الطبيعية وفي انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

وعلى الرغم من كل محاولات التنمية فإن العديد من بلدان العالم النامي مازالت تعاني من مشكلات التخلف الثقافي والاجتماعي، فضلا عن ظروف وأوضاع التدهور البيئي، ولقد ثبت من تجارب التنمية في هذه البلدان أن إلقاء عبء التنمية على الدولة المركزية وأجهزتها وتنظيماتها لم يجد في مواجهة كافة متطلبات التنمية المتزايدة. ومن هنا ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية في مواجهة متطلبات التنمية. ولذلك فإن جانب من المسؤولية في حماية البيئة يقع على عاتق التنظيمات التطوعية غير الحكومية.

ومن الجدير بالذكر، أن سهولة احتكاك المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي والقومي بالجماهير تجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الثقافية والاجتماعية والموجهة لسلوكها في تفاعلها مع البيئة. ومن ثم فإن مشاركة مثل هذه المنظمات في تطوير الوعي البيئي يصبح أكثر فعالية، خاصة إذا ما اقترن بفهم واضح لطبيعة الوعي المطلوب تغييره وظروف وعوامل تكوينه.

وإذا كان الوعي مقدمة أساسية لدفع سلوك المشاركة فإن مسؤولية الإنسان في حماية البيئة والحفاظ عليها تتطلب تكثيف الجهود نحو تنمية الوعي

[1]- وناس يحي: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،كلية العلوم القانونية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان)، إشراف محمد كحولة، 2007، ص 03.

البيئي. إلا أن أي تنمية للوعي البيئي تقتضي وجود إعلام بيئي وهذا لبناء قناعات معينة نحو البيئة وقضاياها وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

ثانيا/ الإعلام البيئي كشكلا رئيسا من أشكال الاتصال البيئي:

1- الإعلام كحلقة رئيسية في الوعي البيئي:

خلصنا سابقا أن التنمية عملية متكاملة، لا يجب أن نهمل فيها الاعتبارات البيئية "وتتميز التنمية البيئية أو المتوافقة مع البيئة بأنها تركز على الاتصال وهي تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة، ومشاركة جماهيرية أكبر في صنع القرار المتصل بالبيئة، كما تتطلب حدوث تغيرات على سلوك الأفراد أكثر مما هو مطلوب في الأحوال التي تتم فيها التنمية دون مراعاة للبيئة"[1].

ومن هنا يبرز دور الاتصال وأهميته بكافة مستوياته ووسائله وأهدافه في إعداد أفراد المجتمع للقيام بدورهم، وتحفيزهم على بذل كل الجهد وتحمل مسؤولياتهم اتجاه البيئة عن رضا واقتناع. "ومن هنا يأتي دور الإعلام إلى جانب مؤسسات التنشئة الأخرى في نشر التوعية البيئية، فقد أثبتت التجربة أن نسبة كبيرة من الأضرار تحدث نتيجة لعدم وجود وعي بيئي"[2]. فمع زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البيئة وعناصرها خلال نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين على المستوى الإقليمي وعبر وطننا العربي وفي العالم بشكل عام، ازدادت الحاجة إلى إكساب الأفراد والجماعات الميزة والدراية الكافيتان بعناصر ومكونات وقضايا وإشكاليات البيئة، وفهم العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وتقدير قيمة المكونات البيئية الأساسية المحيطة، والتعرف على المشاكل والإشكاليات البيئية، والتدرب على حلها ومنع حدوثها، وتجنب الوقوع في الكوارث البيئية أو ذات الصلة قبل وقوعها وما يترتب عليها من أزمات اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية في بعض الأحيان ... والوعي البيئي هنا يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الحكومية والخاصة في مجتمعاتنا العربية، ليصبح الفرد العربي قبل متخذ القرار البيئي واعيا بمتطلبات الفترة القادمة ومدركا لاحتياجاتها"[3].

والتوعية البيئية لا تهدف فقط إلى تلقين المعلومات بقدر ما تهدف إلى تغيير السلوك، خاصة سلوك الجماعات المؤثرة وذوي النفوذ في المجتمع. وهنا

---

[1]- علي عجوة: مرجع سابق، ص 124.

[2]- المرجع نفسه: ص 124.

[3]- نايف بن صالح الشلهوب: <<الإعلام والتوعية البيئية>> ورقة عمل مقدمة في الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة 27-2006/11/29.

يؤكد «علي عجوة» أن الأضلاع الثلاثة التي ينبغي العمل على تزويدها بالوعي البيئي الكامل هي[1]:

* الحكومة بكافة أجهزتها.

* المجتمع بكل هيئاته ومؤسساته.

* الأفراد: الذين يشكلون حماة البيئة الفعليين، إذا ما توفرت لهم المعرفة والإدراك والفهم الصحيح لدورهم تجاه البيئة.

ويضيف «نايف بن صالح الشلهوب» مدير الإدارة العامة للتوعية البيئية بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية "أن الوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاث حلقات منفصلات متداخلات في آن واحد وهي[2]:

- **التربية والتعليم البيئي:** ويبدأ بالتعلم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى التعليم الجامعي شرط أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرنامج التعليمي والتربوي.
- **الثقافة البيئية:** وتبدأ من توفير مصادر المعلومات ككتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورة وفي الحوادث والنوازل والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع خاصة ذات المردود الإعلامي.
- **الإعلام البيئي:** هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا حسن استثمارها كان لها المردود الايجابي للرقي بالوعي البيئي في تسيير فهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينة تجاه البيئة وقضاياها.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن الإعلام البيئي، سواء عن طريق الاتصال الجماهيري أو الاتصال الجمعوي يهدف إلى تشكيل الوعي البيئي بصورة ايجابية مما يؤدي إلى دفع المواطنين إلى تغيير سلوكاتهم الضارة بالبيئة والمشاركة بفعالية في حل المشكلات البيئية.

ويمكن تحديد أهداف الإعلام البيئي وفقا لما حدده مؤتمر تبليس Tbilisi 1977 في الاتحاد السوفيتي في ضوء أهداف التربية البيئية من خلال[3]:

---

[1]- علي عجوة: مرجع سابق، ص 128.

[2]- نايف بن صالح الشلهوب: «الإعلام والتوعية البيئية»، مرجع سابق.

[3]- جمال الدين السيد علي صالح: الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003، ص 94.

1- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط الجوانب الاقتصادية والسياسية والايكولوجية في المناطق الحضرية والريفية.

2- إتاحة الفرص لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم وروح الالتزام والمهارات الفردية لحماية البيئة وتحسينها.

3- خلق أنماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع.

وقد صيغت هذه الغايات في الأهداف التالية[1]:

- **المعرفة:** معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب خبرات متنوعة والتزود بتفهم أساس البيئة والمشكلات المرتبطة بها.
- **الاتجاهات:** معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من القيم، واكتساب الاهتمام بالبيئة، واكتساب حوافز المشاركة الايجابية في تحسينها وحمايتها.
- **المشاركة:** إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة النشطة على كافة المستويات في العمل على حل المشكلات البيئية.

2- البيئة في وسائل الإعلام العربية:

إن الاتصال التنموي كنشاط مخطط له، يعتمد من ناحية على عمليات المشاركة، ومن ناحية أخرى على الاتصال الإعلامي والشخصي. "وحين نتحدث اليوم عن الإعلام، فإننا نقصد الإعلام بمفهومه الحديث أي الإعلام التنموي باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية من خلال مشاركته في وضع وتنفيذ وتقييم الخطط التنموية وذلك عن طريق ما تمثله وسائل الإعلام من ثقل وما تستطيع أن تقدمه وتقوم بتنفيذه من مبادرات إعلامية وحوارات شعبية من الممكن ليس فقط أن تجذب انتباه أفراد المجتمع، ولكن أيضا تنقل اهتمامات هذا المجتمع إلى صانعي القرار وواضعي خطط التنمية، بحيث يشعر أفراده أنهم مسؤولون ومشاركون في المشاريع التنموية"[2].

"إن ظهور الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البيئة ومكوناتها وعناصرها وانتشار الكوارث وحوادث التلوث البيئي، وحاجة المجتمعات إلى الأخبار البيئية وشغف الاطلاع ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التلوث البيئي، وحب استشراف المستقبل فيما يتعلق بتأثير التلوث على

[1]- علي عجوة: مرجع سابق، ص 126.

[2]- رندة فؤاد: <<الإعلام التنموي وحماية البيئة>> ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية، القاهرة، أكتوبر 2004.

البيئة، والبيئة الطبيعية، والتغيرات المناخية في العالم بسبب التلوث، وتأثيرات ذلك على الاقتصاد والحالة الاجتماعية ... الخ، ظهر مصطلح الإعلام البيئي وأخذ هذا المصطلح بالتطور المتواتر في التعريف والمفهوم والاستخدام منذ سبعينات القرن الماضي، فبعدما كان نقلا للخبر البيئي والإثارة الصحفية، لمزيد من المبيعات، أصبح له سياسات وخطط ووظائف لتحقيق أهداف مختلفة وكما للإعلام بمفهومه الحديث «الإعلام التنموي» والذي يساعد الناس على تكوين رأي صائب في مضمون الواقع، أصبح الإعلام البيئي أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف للرسالة والمادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية (الصحيحة) بما يسهم في تأصيل التنمية البيئية المستدامة"[1].

وفي نفس السياق تصنيف «رندة فؤاد» أنه "إذا كنا بصدد العمل على إحداث إصلاحا بيئيا والارتقاء بالمستوى البيئي وتعميق أهداف التوعية البيئية من أجل زرعها في سلوك عامة الناس، فإن هذا يقتضي تعزيز كفاءة الإعلام حتى يتسنى له القيام بهذا الدور على الوجه الكامل"[2].

ومن أجل تفعيل الوعي البيئي تقترح بناء شراكة مع الإعلام والعمل على تعزيز قدراته في توصيل الرسائل المتعلقة بقضايا البيئة واعتبار الإعلام أحد أدوات التنمية التي تعمل على تضمين تلك القضايا في الحوار العام من أجل التأثير على صانعي السياسات. ويرتكز دور الإعلام في خلق الوعي البيئي أساسا على مستويين[3]:

المستوى الفردي: (المرأة، الطفل، الشباب) عن طريق تغيير نمط السلوك الفردي وتطبيع عاداته تجاه البيئة والمجتمع، وفي هذا الصدد، تعد برامج التلفزيون والراديو بالإضافة إلى وسائل التقنية الحديثة (الانترنيت) من أكثر الوسائل فاعلية في مخاطبة وتوعية هذا القطاع.

المستوى الاجتماعي: من خلال التأثير على صانعي السياسات ومخاطبتهم مع إبراز قضايا البيئة ومشاكلها والبحث عن الحلول المناسبة لها وتعد الصحف من أكثر الوسائل نجاحا للتأثير على صانعي القرار من أجل العمل على تغيير السياسات ورصد ومراقبة المشاكل البيئية وتقييم للعمل البيئي ككل.

---

[1]- نايف بن صالح الشلهوب: "الإعلام والتوعية البيئية"، مرجع سابق.

[2]- رندة فؤاد: "الإعلام التنموي وحماية البيئة"، مرجع سابق.

[3]- المرجع نفسه.

وفي إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة الهدف الإنمائي الخاص بكفالة الاستدامة البيئية (الهدف رقم 07)، كان اهتمام المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بتونس، على تقديم حلول تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد كان من ضمن هاته الحلول تشجيع المسلسلات الإذاعية الهادفة لتطبيق الممارسات الزراعية الأفضل "حيث استهدفت إحدى المسلسلات الزراعية تثقيف المزارعين الفيتناميين بشأن الأثر البيئي السلبي لاستعمال كميات مغالى فيها من الأسمدة والمبيدات والمياه بالإضافة إلى غيرها من الممارسات المؤدية إلى التلوث والتدهور البيئيين.

My Home أو Chuyen Que Minhوبدأت إذاعة هذا المسلسل الذي يدعى (وطني) في سبتمبر 2004 وتتابعت حلقاته إلى الحلقة 104. وبمساعدة مالية land) الذي يتخذ مقره في IRRIمن البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث الأرز (الفلبين، نفذ هذا المسلسل الذي جمع بين قصة حب ودراما ومشورة إيكولوجية وخمس محطات إذاعية إقليمية أخرى في Hochi Minhوأذيع عبر إذاعة صوت تصل برامجها إلى نحو 10 ملايين من أسر Mekongدلتا نهر ميكونغ المزارعين"[1].

وفي دراسة استقصائية أجراها طلاب جامعيون بين المزارعين للأرز الفيتناميين، وأثناء المناقشة قال المزارعون أنهم تعلموا عن طريق المسلسل الإذاعي الهادف عدة دروس عن التسمم الذي تسببه المبيدات وعن ضرورة الحد من استخدامها، خصوصا وأن الحشرات التي تتغذى بالأوراق لا تؤثر على المحاصيل وليس من الضروري رشها بالمبيدات. وقال معظم المزارعين الذين أجريت أحاديث معهم أنهم قللوا من استخدام المبيدات.

إن أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم هي قضية الحفاظ على البيئة وتنميتها من أجل تحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وللإعلام دور مهم لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير، لكن "لم تكن وسائل الإعلام في الأربعينات والخمسينيات تهتم كثيرا بقضايا البيئة ومشكلاتها ولكنها بدأت تحتل الأعمدة الرئيسية في الصحافة في الستينات والسبعينيات بالحوادث والكوارث البيئية مثل تحطم ناقلة النفط "أمو كوكا دينرو" في عام 1978 وانفجار بئر النفط في خليج مكسيكو عام 1979، وقد اهتمت وسائل الاتصال الجماهيري بالدراسات والأبحاث التي تتناول البيئة وقضاياها عل سبيل المثال، نشر عدد من العلماء البريطانيين في يناير 1972 في صحيفة <<ايكولوجست>> وثيقة سميت [بيان

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة: <<الأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بحلول عام 2015>>، في القمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات، تونس، 16-18 نوفمبر 2005.

بشأن البقاء] تهدف إلى إيقاظ الشعور العالمي بضرورة التغير وتحليل نتائج تدمير النظم البيئية بالنسبة للإنسان مع وضع خطة تهدف إلى تخفيض الدمار الذي تتعرض له البيئة، وأتاح هذا البيان الفرصة لعدد من الأوساط المختلفة للشعور بالمشكلات التي يعرضها التلوث والتدهور المستمر للبيئة المحيطة"[1].

أما عن تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة في الإعلام العربي فيؤكد الأستاذ «نجيب صعب» ناشر ورئيس تحرير مجلة «البيئة والتنمية» أن الإعلام العصري إعلام معلومات وتحليل وليس إعلام مواعظ وافتراضات عبثية. وأنه تم تجاوز مرحلة إقناع الناس بأهمية الحفاظ على البيئة سليمة، إلى مرحلة تحديد الأساليب الناجعة لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي أصبح مقبولا. وهذا يعني معاملة البيئة إعلاميا كقضية وليس كأخبار في صفحات النشاطات الاجتماعية أو إشاعات في صحف الإثارة ويضيف أن "ورود كلمة بيئة تزايد آلاف المرات في وسائل الإعلام العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن طريقة التصدي لهذا الموضوع بقيت في معظم الحالات مرتبطة بالخبر وردود الفعل الآنية على تطورات دولية وكوارث.

وقد ساهمت المؤتمرات الدولية الكبرى حول البيئة والتنمية، منذ قمة الأرض عام 1992 ومشاركة الدول العربية فيها وتوقيعها على معظم المعاهدات البيئية الدولية التي تمخضت عنها، بتوسع وسائل الإعلام العربية في الكلام عن الموضوع. ولكن هذا انحصر غالبا بصيغة نقل الخبر عن الوكالات الأجنبية، أو بالبيانات عن مشاركة الوفود الرسمية"[2].

وفي نفس السياق، استعرض الأستاذ صعب وضع الإعلام البيئي في الصحافة العربية المكتوبة، مع إشارات إلى البرامج المخصصة للبيئة في الإذاعة والتلفزيون. وذلك على المستوى الوطني في الدول العربية (15 بلدا عربيا). وفيما يخص الجزائر أوضح "أن الصحيفة اليومية الوحيدة في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي «الصباح»، الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع، مواضيعها محلية وعالمية عامة، وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة إلى التوعية البيئية. أما صفحة البيئة الأسبوعية، التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة «الشروق»، فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها إلى مواضيع هامة بدأت بالنفايات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة. غير أن البيئة تبقى موضوعا مطروحا في الصحافة الجزائرية على مستوى

[1]- جمال الدين السيد علي صالح: مرجع سابق، ص 98.

[2]- نجيب صعب: «البيئة في وسائل الإعلام العربية»، دراسة مقدمة في الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، 28-2006/11/30.

الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها. ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ في طليعة اهتمام الإعلام البيئي الجزائري، تليه مشكلة النفايات الصلبة، الكوارث والتصحر، والصحة البيئية"[1].

ويضيف الأستاذ نجيب صعب أن صحيفة «الوطن» التي تصدر بالفرنسية تتميز بتغطية معمقة لقضايا البيئة خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية، "ومن بين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية، تبرز «الخبر»، وهي الأكثر انتشارا، بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة، من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص، وتكاد البيئة تكون موضوعا يوميا في جريدة الخبر، إذ قام المحرر البيئي «كريم كالي» بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، وسرقة مرجان منطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية. ويقول **كالي** أن معظم مصادر معلوماته المحلية. تأتي من الجمعيات البيئية، والخارجية من المجلات والوكالات الأجنبية ومواقع الانترنيت. وإلى جانب التحقيقات عن المشاكل، تغطي جريدة «الخبر» بشكل مكثف نشاطات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. واللافت أن اهتمام وكالة الأنباء الجزائرية بالمواضيع البيئية قد تزايد مؤخرا"[2].

أما على مستوى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، فيضيف الأستاذ «نجيب صعب» أنه منذ عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان مختصان بالبيئة في الجزائر، على المستويين المحلي والوطني.

"ففي القناة الوطنية الأولى، قدم «أحمد ملحة» برنامجا بعنوان البيئة والمحيط، مدته خمسون دقيقة وكان يذاع بعد الظهر. وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة، منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة، والتصحر ومياه الصرف. وبعد توقف البرنامج انتقل **ملحة** إلى التلفزيون الجزائري ليقدم فقرة إرشادية زراعية يومية.

أما البرنامج الإذاعي الثاني، الذي تعده وتقدمه «فتيحة الشرع» على قناة محلية في الجنوب الجزائري بعنوان «العالم الأخضر» فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55 دقيقة، تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات

[1]- نجيب صعب: المرجع السابق.
[2]- المرجع نفسه.

والرسائل، وتحولت **فتيحة الشرع** مؤخرا إلى برنامج أسبوعي بيئي متخصص على المستوى الوطني، تذيعه القناة الأولى تحت عنوان «رهانات بيئية»[1].

ويشير الأستاذ **صعب** أنه منذ عام 2004، بدأت الإذاعة الثقافية في الجزائر، في بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان «البيئة والحياة» مساء كل أحد، يركز أساسا على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، وفيه أخبار ومعلومات علمية بيئية.

أما البيئة في الإعلام الإقليمي، تظهر ثلاث تجارب متميزة في الإعلام البيئي «مجلة البيئة والتنمية» الشهرية، و«جريدة الحياة» اليومية، و«راديو مونت كارلو العربي» كما يؤكده رئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية الأستاذ **صعب**.

"ومن أبرز انجازات «البيئة والتنمية»، اتفاقات التبادل الإعلامي الذي عقدتها مع وسائل إعلامية عربية رائدة، ترفدها المجلة بالمواضيع البيئية وتنظم معها استطلاعات وتحقيقات بيئية مشتركة. وكان النشاط البارز عام 2006 استطلاع «**الرأي العام العربي والبيئة**»، الذي نظمته «البيئة والتنمية» بالاشتراك مع عشر صحف يومية عربية، وصدر بنتيجته تقرير إقليمي عن «الرأي العام العربي والبيئة»، أبرز الاتجاهات البيئية للجمهور"[2].

أما جريدة «الحياة» التي تصدر من لندن وتوزع في جميع أنحاء العالم العربي وحول العالم. تنشر صفحة بيئية شهرية بالتعاون مع مجلة «البيئة والتنمية» ومن أبرز حملات «الحياة»– «البيئة والتنمية» التي أحدثت أثرا وفرضت اتخاذ إجراءات فعلية، سلسلة التحقيقات عن اليورانيوم المستنفذ. هذه السلسلة ساهمت بشكل رئيسي في تبني وزارة البيئة العراقية الموضوع بجدية، فبدأ قياس الإشعاعات ونشرت النتائج، وقدمت الطلبات بإجراءات تصحيحية، كما كان لهذه الحملة أثر كبير في التوعية حول موضوع اليورانيوم المستنفذ عبر العالم العربي، وفي دول الخليج خاصة"[3].

ويضيف الأستاذ **صعب** في سياق حديثه عن وسائل الإعلام العربية، أنه بالنسبة «لراديو مونت كارلو»، الذي يبث بالعربية من باريس إلى جميع أنحاء العالم العربي، فيقدم هذا الراديو "برنامجا بيئيا أسبوعيا بعنوان «بيتنا العالم»، من إعداد الإعلامي «حسان التليلي». هذا البرنامج المتواصل منذ عام 2003

---

1)- المرجع نفسه.

2)- نجيب صعب: مرجع سابق.

3)- المرجع نفسه.

يتم إعداده بصيغة مجلة مسموعة، فيحوي الأخبار والمقابلات والتحقيقات والتعليقات. ويتميز بأنه يبث في حالات كثيرة من موقع الحدث البيئي"[1].

ويضيف أيضا رئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية أنه إذا كانت الفضائيات العربية لا تخصص برامج للبيئة على شبكاتها، فبعضها يقدم مواضيع بيئية جادة. وتبرز في هذا الإطار قناة «**الجزيرة**» التي أطلقت في نهاية 2006 برنامجا بيئيا أسبوعيا بعنوان «من أجل بيئة نظيفة». وقناة «**العربية**» التي قدمت تحقيقات متنوعة عن مواضيع البيئة خاصة تحقيق 2006 عن اليورانيوم المستنفذ وكان هذا من أفضل التحقيقات وأكثرها دقة وشمولية عن الموضوع.

وفي نفس السياق، يضيف أنه في أكتوبر 2006 بدأ البث التجريبي لقناة فضائية باسم **بيئتي** وهذا بإشراف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في السعودية.

وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية تبذل جهدا كبيرا كي تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات، إلا أن أنماط استخدام الانترنيت في العالم العربي تبقى متمركزة على الرغبات الاستهلاكية أكثر من استثمارها كمصدر لإنتاج المعرفة وتخزينها ونشرها.

إن حجم المعلومات البيئية المفيدة لمتصفحي مواقع الانترنيت العربية ضئيل. فمعظم المواقع التابعة لهيئات عربية رسمية وخاصة وأهلية هي باللغة الانجليزية، وغالبا ما تعتمد على تقديم معلومات ترويجية ودعائية للمؤسسة أو المنظمة صاحبة الموقع أكثر من تقديم خدمات معلوماتية وبحثية للمتصفحين. بل يمكن القول أن معظم مواقع الانترنيت العربية المعنية بالبيئة هي مواقع ترويجية لاجتذاب المؤسسات الأجنبية المانحة.

ثالثا/ المجتمع المدني والإعلام البيئي:

أدت التطورات الكبيرة على المستوى العالمي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة للثورة في تقنية المعلومات والاتصالات إلى ظهور مفاهيم جديدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد والجماعات في تنمية مجتمعاتهم، وقد ارتبط هذا الدور الجديد للأفراد والجماعات بالتوسع في العمل التطوعي الذي أصبح يغطي كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وهو العمل الذي يمثله ما يعرف بالمجتمع المدني.

[1]- نجيب صعب: مرجع سابق.

ومن بين منظمات المجتمع المدني التي تساهم في رفع مستوى المشاركة وتنمية روح التطوع ونكران الذات في المجال البيئي الجمعيات البيئية.

1- الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام:

"يقول الفيلسوف الألماني «يوريان هابرمس»، أن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في تشخيص المشاكل المتعددة للمجتمع، حيث كانت هيئات المجتمع المدني هي التي بادرت إلى التنبيه إلى خطورة الأسلحة الذرية، والكيماوية وكانت السباقة إلى لفت الانتباه إلى وضعية المرأة وإلى معضلة الهجرة العالمية"[1].

"وقد كان لتآلف الحركة البيئية مع وسائل الإعلام في أواخر الستينات أثر كبير في إرغام الحكومة الأمريكية إلى إصدار أول قانون لحماية البيئة، وإنشاء وكالة حماية البيئة، أي قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في استكهولم 1972"[2].

"وقد كان لضغط الحركة البيئية والإعلامية أثر كبير في إقرار عقد هذا المؤتمر حيث دعا إلى أهمية الإعلام البيئي بمعنى حق كل إنسان بصورة واضحة وواقعية وآنية. وعقب هذا المؤتمر حدثت تطورات كثيرة وسريعة في الإعلام البيئي، وفي أسلوب معالجة قضايا البيئة إعلاميا وانتشرت الجمعيات البيئية في بلدان العالم المختلفة. وتنوعت أنشطتها من الاهتمام بقضايا محلية إلى قضايا قومية وإقليمية ودولية وأصدرت عدد كبير من المطبوعات الدورية، لشرح قضايا البيئة المختلفة، واتخذت من الإعلام وسيلة لعرض آرائها عن البيئة"[3].

إن منح المجتمع المدني ومؤسساته الفرصة للمشاركة في مسؤولياتهم تجاه الحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي، مطلب أساسي في العمل الاجتماعي لحماية وصون البيئة، وهذا لا يكون إلا من خلال تفعيل وسائل الاتصال المباشرة وغير المباشرة في مجال التوعية وتبني القضايا المجتمعية وإيجاد سبل تعزيز العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني. ولتعزيز الشراكة والتعاون بين المجتمع المدني والإعلام يؤكد نايف بن صالح الشلهوب على ضرورة تفعيل النقاط التالية[4]:

---

[1]- يعقوب يوسف الكندري: «دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية، رابطة الاجتماعيين، الكويت، 24-2008/03/25.

[2]- علي عجوة: مرجع سابق، ص 129.

[3]- جمال الدين السيد علي صالح: مرجع سابق، ص 78.

[4]- نايف بن صالح الشلهوب: الإعلام والتوعية البيئية، مرجع سابق.

أ- تدعيم أسس الشراكة بين الإعلام البيئي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

ب- تشجيع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ونشر أعمالها بهدف بعث روح المبادرة الفردية من خلال البرامج والندوات.

ج- نشر التجارب الناجحة للجمعيات البيئية الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وبيان أسباب فشل التجارب غير الناجحة.

ومن الأمثلة عن المشاركة والتعاون بين الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام في مجال تعزيز الوعي بمخاطر التلوث وأهمية المحافظة على البيئة ما نشرته «جماعة الخط الأخضر» البيئية الكويتية "من مجموعة متفرقة من البيانات البيئية في مختلف الوسائل الإعلامية من أجل إبقاء القضية البيئية في دائرة الضوء"[1].

2- الحملات التطوعية وفكرة التسويق الاجتماعي:

تعاني كل المجتمعات من المشاكل البيئية، وتحاول الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مع الأفراد الايجابيين أن يجدوا لها حلولا، ولا يتم حل هذه المشاكل إلا من خلال التغيير الاجتماعي الذي يتضمن تغيير الأسلوب والطريقة التي يعيش بها الأفراد والجماعات، بتحويل بعض أنماط السلوك والممارسات السلبية (الضارة) إلى سلوك ايجابي لصالح الأفراد والجماعات، حيث يهدف التغير الاجتماعي إلى تحسين أحوال وظروف معيشة الأفراد والارتقاء بجودة الحياة، وهذا يعتبر الهدف الأساسي لأغلب الحملات الاجتماعية التي تشمل حملات التسويق الاجتماعي.

وقد ظهر هذا المصطلح في بداية السبعينات من القرن العشرين "ليصف استخدام تقنيات ومبادئ التسويق، من أجل تقديم قضية اجتماعية أو فكرة أو سلوك"[2]. "وتعود الجذور المعرفية للتسويق الاجتماعي إلى مجال التسويق العام من خلال أبحاث كوتلر وليفي" [3].

حيث يتضمن وينطوي على استخدام مبادئ ومهارات علم التسويق ومهارات الاتصال لنشر المعلومات في المجتمع "وهكذا يتخذ التسويق

---

[1]- جماعة الخط الأخضر: دور جماعة الخط الأخضر الكويتية في تعزيز وترسيخ المواطنة البيئية في دولة الكويت، ورقة عمل مقدمة في الحلقة النقاشية التي أعدتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة البيئية، مصر، مارس 2003.
الموقع الالكتروني:
www.greenline.com.kw.

[2]- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي: الإعلام والمجتمع، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 16.

[3]- فؤاد عبد المنعم البكري: التسويق الاجتماعي وتخطيط الحملات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2007، ص 39.

الاجتماعي من الطلب أو السوق أو الجمهور، وعلى غرار التسويق التجاري المنطلق الأساسي في تصميم الاستراتيجيات وبرامج اجتماعية تتميز إلى أبعد حد ممكن بالنظام والتكامل والتقييم وتتماشى والسياقات الاجتماعية والثقافية للجماهير المستهدفة"[1].

"لم يأتي مفهوم المسؤولية الاجتماعية من فراغ وإنما برز كرد فعل منطقي عملي على المشكلات التي بدأت تصيب المجتمع والتي كانت تؤول على أنها نتيجة للعمليات الإنتاجية وأثرها السلبي في المجتمع واستنزاف الموارد الطبيعية، والقصور في الخدمات الاجتماعية، وتفاقم مشاكل الفقر والبطالة وغيرها. ونتيجة لذلك برز مفهوم التسويق الاجتماعي"[2].

إذن التسويق الاجتماعي جاء كحتمية لمساعدة مخططي البرامج والحملات الاجتماعية على البحث عن كيفية الحفاظ على الصالح العام للمجتمع بحيث يتم الانطلاق من الإنسان في بيئته وتكون استراتيجيات الاتصال الاجتماعي المصممة وفق الأسلوب التسويقي وسيلة لتطوره. وقد لا يكون التوجه البيئي بارزا وبشكل مباشر في المراحل الأولى للمسؤولية الاجتماعية، إلا أن هذا التوجه ظهر في بداية الستينات من القرن الماضي حيث تضافرت مجموعة من العوامل مثل التغيرات التكنولوجية والتلوث البيئي الناجم عن أسباب مختلفة إلى ضرورة انتقال التوجه الاجتماعي إلى مرحلة أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها.

"لا تعتبر حملات التغير الاجتماعي ظاهرة جديدة، فقد بدأ استخدام حملات التغير الاجتماعي منذ أقدم العصور، فكانت الحملات في الحضارات الفرعونية والإغريقية والرومانية القديمة، وقد شهدت المجتمعات الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الوقت المعاصر عديدا من الحملات التي كانت تهدف إلى نشر أفكار وسلوك وعادات جديدة للصالح العام وركزت معظم حملات التغيير الاجتماعي في العصر الحديث على الأمور التي تتعلق بالمحافظة على الصحة العامة ورفاهية الأفراد، مثل محاربة التدخين ومع تعاطي المخدرات وحملات التغذية الصحية وحملات الحفاظ على اللياقة البدنية والتنمية البيئية والإصلاح التعليمي، وتهدف هذه الأنواع المختلفة من الحملات

---

[1]- بنت محمد فطومة: التسويق الاجتماعي واستخداماته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، 1996، ص 101.

[2]- P.Kotler & Roberto Eduardo: Social Marketing: Strategies for changing public behavior, new york & collier Macmillan publisher, London, 1989, P 24.

الاجتماعية إلى نشر الثقافة والوعي الثقافي والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي"[1].

"والحملة الاجتماعية هي عبارة عن جهد منظم يهدف إلى إقناع مجموعة مستهدفة بقبول أو تعديل أو الابتعاد عن بعض الأفكار والسلوك أو الاتجاهات، وتقوم بهذا الجهد جماعة من الجماعات الموجودة في المجتمع أو الجهة التي ترغب في إحداث التغيير. وغالبا ما تهدف هذه الجهة أو الجماعة إلى تغيير سلوك الجمهور المستهدف، ولا يحدث هذا التغيير في سلوك الأفراد بشكل مفاجئ، وإنما يحدث عبر عدة مراحل تشمل:

- تغيير معلومات الأفراد.
- تغيير إدراك الأفراد.
- تغيير اتجاهات الأفراد.

وهنا تتضح أهمية التأثير التراكمي في حملات التغيير الاجتماعي"[2].

هناك العديد من القضايا الاجتماعية التي يمكن أن تجذب العمل الاجتماعي، وتهدف بعض القضايا إلى علاج المشاكل الاجتماعية مثل التلوث البيئي وتهدف هاته القضايا إلى تحقيق هدف اجتماعي، وهذا الهدف يتضمن إحداث تغيير في سلوك الأفراد كما يلي[3]:

- التغيير المعرفي.
- التغيير في الفعل.
- التغيير السلوكي.
- التغيير في القيم.

1- حملات التغيير المعرفي: تهدف بعض حملات التغير الاجتماعي إلى تزويد الأفراد بمعلومات وزيادة وعيهم بقضية ما، أي العمل على إحداث التغيير المعرفي، وهذا النوع من الحملات يعتبر من أسهل حملات التغيير الاجتماعي، لأنها لا تهدف إلى إحداث تغيير عميق في السلوك، وإنما يتحقق هدفها في إعطاء الأفراد المعلومات التي تتعلق بالقضية الاجتماعية.

[1]- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي: مرجع سابق، ص 31-32.
[2]- المرجع السابق، ص ص 32-33.

[3]- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي: مرجع سابق، ص ص 33-34.

2- حملات تغيير الفعل (العمل): هاته الحملات لا تتطلب فقط إخبار الجماهير وإعطاءهم معلومات، ولكن حثهم على عمل أو فعل ما.

3- حملات التغيير السلوكي: تهدف إلى حث الأفراد على تغيير بعض أنماط السلوك، وهي ما تعرف بالحملات السلوكية، وتعتبر هذه الحملات من أصعب الحملات، حيث يصعب تغيير بعض أنماط السلوك والعادات التي دأب الأفراد على القيام بها لفترة طويلة، هناك عديد من القضايا الاجتماعية التي يمكن أن تجذب العمل الاجتماعي، وقد تهدف بعض القضايا إلى علاج مشكلة اجتماعية مثل تعاطي المخدرات أو التلوث البيئي.

وهذا النوع من الحملات يعتبر أصعب من النمطين السابقين من الحملات، حيث يجب على الأفراد أن يتخلصوا من عادات قديمة ويتعلموا عادات جديدة مختلفة ويستمرا في ممارستها.

4- حملات تغيير القيم: هي الحملات التي تهدف إلى تغيير القيم والمعتقدات، حيث يصعب تحريك القيم والمعتقدات التي يحتفظ بها الأفراد منذ فترة زمنية طويلة.

وقد تلجأ الجهات التي ترغب في التغيير في هذا النوع من الحملات إلى استخدام القوانين والتشريعات التي تلزم الأفراد بتغيير قيمهم ومعتقداتهم، والتي لا يمكن أن يغيروها من تلقاء أنفسهم وبشكل تطوعي، وبعد فترة فإن الالتزام بالقوانين والتشريعات يمكن أن يؤدي إلى إحداث التغييرات المطلوبة في الاتجاهات والمعتقدات، ومن هنا يمكن أن يبدأ هذا النمط من التغيير من خلال تغيير أنماط السلوك، مما يؤدي بدوره إلى تغيير نظرة الأفراد للأمور.

وبصفة عامة، ومن أجل تحقيق أهداف الحملات من الضروري استخدام الاستراتيجيات المناسبة التي تتناسب مع الحملات التطوعية المختلفة، فقد يستخدم نموذجين من نماذج الاتصال.

"نموذج تدفق المعلومات: وهو نموذج معرفي معني بزيادة تدفق المعلومات ورفع مستويات الإدراك والفهم وإيجاد اتجاهات إيجابية مرغوبة نحو قضايا البيئة.

النموذج السلوكي: وهو نموذج يهدف إلى التغيير السلوكي لدى الجماعات المستهدفة بالنشاط الاتصالي"[1].

[1]- وزارة الدولة لشؤون البيئة، جهاز شؤون البيئة: الإستراتيجية الوطنية للاتصال البيئي، مصر، 2005، ص 05.

وحتى يمكن تحقيق الأهداف العامة لإستراتيجية الاتصال، يلزم الوصول بالرسائل الاتصالية إلى مختلف الجماعات التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

وطبقا للأجندة رقم 21 الصادرة عن مؤتمر «ريو ديجانيرو» تم تقسيم الفئات المستهدفة بالخطاب الإعلامي والتوعوي إلى ما يلي:

المرأة، الشباب، الأطفال، العمال والفلاحون، القادة، الحكوميون، القطاع الخاص، القطاع الأهلي، الباحثون، قادة الرأي بمن فيهم الإعلاميون.

وقد تم تقسيم الجماعات المستهدفة بالأنشطة الاتصالية البينية على النحو التالي[1]:

الفئة الأولى: صناع القرار: وتشمل هذه الفئة من الجمهور أعضاء الهيئة أو تشمل: الأجهزة الحكومية، أصحاب المشروعات الخاصة الكبرى، أجهزة القضاء والشرطة.

الفئة الثانية: وتشمل: الجمعيات الأهلية NGO'S، قادة الرأي، الإعلاميون، القادة الدينيون، المدرسون، الباحثون، أعضاء المجالس المحلية، أعضاء النقابات المهنية.

الفئة الثالثة: الجمهور العام ويشمل المرأة، الأطفال، الشباب، فئات أخرى.

الفئة الرابعة: الجمهور النوعي ويشمل: المزارعون، الصيادون، العمال، السائقون، مديرو المشروعات الاستثمارية المتوسطة في مجالات (الزراعة، الصناعة، السياحة)، أصحاب المشروعات الصغيرة.

[1] المرجع السابق، ص 10.

تمهيـد

أولا/ الحركة الجمعوية في الجزائر: النشأة، التطور، الأهداف

- المسار التاريخي لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائرI

- حجم وطبيعة نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر II

ثانيا/ واقع البيئة في الجزائر وإستراتيجية المحافظة عليها

- تدهور البيئة في الجزائرI

- تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة II

(الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة)

ثالثا/ دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالقضايا البيئية

1- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية

2- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث

3- دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها

تمهيد:

يهدف العمل الجمعوي إلى ترقية الطاقات البشرية والعمل التطوعي، فطبيعة الحركة الجمعوية في الجزائر نشأت في ظل حركات نقابية عمالية، ثم تطورت وأصبحت تمثل إحدى المعالم المميزة للحياة الاجتماعية، فالمشاكل التي اعترضتها كانت حافزا في تحقيق التنمية والأمن الاجتماعي. والحقيقة أن العمل الجمعوي أصبح ضرورة اجتماعية، لأن التكفل بالمشاكل المتعددة والمتنوعة التي يعرفها مجتمعنا (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية ...) لا يمكن أن تكون مسؤولية الحكومة لوحدها.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال رصد شأنها وتطورها وطبيعة وحجم نشاطاتها، ثم محاولة الوقوف عند واقع البيئة في الجزائر وإستراتيجية المحافظة عليها، من خلال تسليط الضوء على الوضع البيئي المتدهور في الجزائر وتجربة السلطات الجزائرية في مجال حماية البيئة، أيضا واقع البيئة في مجال إجراء الدراسة الميدانية (مدينة باتنة)، ثم بعد ذلك التطرق إلى دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالقضايا البيئية من خلال دورها في التعريف بالمشكلات البيئية، ودورها في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث وأخيرا دورها في حماية البيئة وتنميتها.

أولا/ الحركة الجمعوية في الجزائر: النشأة، التطور، الأهداف.

تعد ظاهرة التجمع ظاهرة اجتماعية، وتعد محاولة تقويم فعاليتها إبان مرحلة ما في مجال من المجالات الاجتماعية عملية مستعصية لارتباطها بصورة وثيقة بالتطور الذي عرفته الحركة الجمعوية وبالتراكمية التي اكتسبتها.

وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه الحركة الجمعوية في مختلف مجالات الحياة، فإنها أصبحت من الموضوعات الهامة التي تحظى بإهتمام الباحثين والمفكرين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية إلى جانب كونها تعتبر مؤشرا عن مدى تطور المجتمع وتحضره فإنها تمثل أيضا البنية التحتية للمجتمع المدني الذي يمثل (فضاءا عاما) ينتظم فيه مختلف الفاعلين بتنظيمات مثل الجمعيات وفيما يلي نحاول رصد نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر وكذا أهدافها من خلال العناصر التالية:

- المسار التاريخي لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر:I

إن عرض مختلف مراحل تطور قانون الجمعيات خلال الاحتلال وبعد الاستقلال له أهمية بالغة وهذا لفهم مسار تبلور فكرة حرية إنشاء الجمعيات والصعوبات التي واجهت ممارسة هذا الحق.

فقد تأثرت الحركة الجمعوية في الجزائر بمختلف الأنظمة السياسية، ويمكن أن نجمل مراحل تطورها في أربع حقب زمنية متميزة، تتمثل الأولى في فترة الاستعمار، والثانية في مرحلة الإقصاء والتهميش، والثالثة مرحلة الانفتاح والتعددية، والأخيرة تتمثل في مرحلة التنظيم الخاص للجمعيات.

1- الحركة الجمعوية إبان الاستعمار:

إن نشأة الحركة الجمعوية في الجزائر يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى "إثر صدور القانون الفرنسي سنة 1901 والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات. ذلك لأن الجزائر كانت في ذلك الوقت تعتبر جزءا من فرنسا. شرع الجزائريون، بناء على هذا التشريع في تأسيس جمعيات مختلفة من الثلاثينيات. وكونها في الغالب فئات من المجتمع توجد فيما بينها علاقات مهنية أو مؤسساتية، مثلا التلاميذ القدماء للمدارس التي كانت خاصة بالأهالي أو المعلمين وفي هذه الحقبة ظهرت أيضا الجمعيات Indigèneالمحليين الرياضية الإسلامية"[1].

---

[1]- محمود بوسنة: <<الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية>>، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 134.

نذكر مثلا: [1]

الجمعيات الطلابية:

* جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 1912.

الجمعيات الرياضية:

* الإخوة الجزائريين 1922.

* فدرالية المنتخبات الإسلامية الجزائرية 1927.

* فريق مولودية الجزائر 1921.

* الوطنية 1923.

* فريق إفريقيا 1924.

* اتحاد الرياضة المسلم 1935.

الجمعيات الدينية:

* الهداية 1932.

* نادي الإصلاح 1934.

* حياة اللغة العربية 1937.

* التهذيب 1938.

الجمعيات الاجتماعية:

* المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946.

* جمعية الإحسان وتعليم القرآن 1947.

* جمعية التربية والتعليم المحافظين 1947.

* الكشافة الإسلامية الجزائرية (مدرسة تكوين مناضلي الحركة الوطنية).

وجدير بالذكر أن هذه الجمعيات عملت على تشكيل وعي قومي لدى العديد من الجزائريين خاصة في مجال الإصلاح والتربية، وتعليم اللغة، كما أنها لعبت دورا نضاليا في تعبير الجزائريين عن رفضهم لطمس شخصيتهم وثقافتهم الوطنية الإسلامية فضلا عن دورها الخيري.

[1]- Omar Drass: Le phénomène associatifen Algérie-état des lieux.

حيث «أدت اهتمامات تيار الإصلاحيين إلى خلق جمعيات وطنية ومحلية في مجال الإصلاح والتربية، ترمي إلى تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي الصحيح بالإضافة إلى القيام بالأعمال الخيرية»[1].

لعبت مختلف الجمعيات في الجزائر إبان فترة الاستعمار دورا بارزا في إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة. التي حاول الاستعمار طمسها، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين التي أنشئت في 05 ماي 1931 ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر، ورغم تشديد الاستعمار على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحه، إلا أن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب كما عددها الأستاذ كمال عجالي، تمثلت في إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالبة بحقوقه المهضومة، ومقاومة البدع والخرافات التي كانت تنشرها الزوايا المنحرفة، كما أنشأت الصحف والنوادي والمدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج، وعارضت بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك «الجزائر بلادنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا»[2].

وهكذا يمكن القول أن الحركة الجمعوية في الفترة الاستعمارية اقتصر دورها على بعض المجالات (مهنية، رياضية، اجتماعية، ثقافية، خيرية) حيث عمل الاستعمار على تهميشها ومحاصرتها، لكنها ساهمت بصورة مباشرة في إرساء مقومات الشخصية الوطنية، وتدعيم لبنات وأسس المجتمع الجزائري الحديث.

2- مرحلة إقصاء وتهميش المجتمع المدني:

بعد استرجاع الجزائر سيادتها في 5 جويلية 1962 «صدر أول دستور للبلاد سنة 1963، وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات إلا أن الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) أكد على مؤتمره الأول سنة 1964 على أن تعدد الأحزاب هو في حد ذاته ليس مقياسا للديمقراطية ولا الحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على (المصلحة العامة) للعمال، لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال،

---

(1) - محمود بوسنة: مرجع سابق، ص 134.

(2) كمال عجالي: مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 16 ديسمبر 2001، ص 103.

الشباب، النساء وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته»[1].

وواضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الاستعمار، ليدخل في سيطرة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني، ويمنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه.

«وما عمق هذه الانتكاسة هون إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، أولاها تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، وثانيها على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأثيرها لحزب جبهة التحرير الوطني، وظهر في الإتحاد العام للعمال الجزائريين والإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ... وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب»[2].

وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات سواء (الخيرية أو الرياضية أو الاجتماعية أو الثقافية) بقيت تنشط وفقا للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901.

«ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة الجمعوية دفعت بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ مارس 1964، تطلب فيها من الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات» [3].

وجدير بالتأكيد في السياق ذاته أن الحركة الجمعوية بقيت منتظمة وفقا للقانون السالف، إلى غاية سنة 1970، أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها

---

(1)- بوجمعة غشير: "الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر"، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، عمان 9-10 ماي 1999.
موقع الانترنيت:
http://www.arabifa.org/ARABIFA/aifa.nsf/asearchiview/64692E7DA 899B4A9C2 256 BB80057Ci 56? Open document Arabic.

(2)- ساسي سقاش: الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص 41.

(3)- ساسي سقاش، المرجع السابق، ص 40.

المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأن أي تعديل للقانون الأساسي أو مقر الجمعية يخضع للموافقة المسبقة للجهة التي أعطت الموافقة، وبالتالي فإن هذا الأمر أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد، مما يقيد ذلك من النشاط الجمعوي ويحد من حرية الجمعيات في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية إلى أن جاءت فترة الثمانينات التي أحدثت قفزة نوعية في مسيرة الحركة الجمعوية.

3- مرحلة التعددية:

أدت النظرة القاصرة للسلطة السياسية التي كانت تقوم على اعتبار العمل الجمعوي نشاط يزاحم سلطات وامتيازات الإدارة، وعلى وجوب إخضاعه لرقابة الإدارة وعدم خروجه عن تصوراتها الرسمية إلى تهميش دور المجتمع المدني.

أبرز التطور الحديث أنه لا يمكن للجهد الفردي المعزول أن يضمن التطور الاجتماعي، لذا وجب إدخال القانون بصورة ايجابية تسمح لهذه التنشئات الاجتماعية من جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية بأداء وظيفتها الاجتماعية في تحقيق المنفعة العامة «إن أول خطوة في طريق فتح المجال إلى تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية تجسدت مع ظهور قانون 1987»[1].

لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأي جمعية، إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية. لكن ورغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون فإنه أدى فعلا -كما يرى محمود بوسنة- إلى خلق ديناميكية في العمل الجمعوي، حيث تأسست عدة جمعيات وطنية أو محلية في مختلف الميادين (مهنية، إنسانية، ثقافية، اجتماعية، حقوق الإنسان، دينية ...) لكنها بقيت من دون نتائج كبيرة على الساحة التنظيمية نظرا للمقاومة التي وجدتها من داخل النظام السياسي نفسه والملابسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح هذه التي لم تتمكن من تجنيد قوى اجتماعية واسعة[2].

إن تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد ومع بداية النصف الثاني للثمانينات وانفجار 05 أكتوبر 1988، أدى إلى إعادة النظر في نموذج تسيير المجتمع. هذا التغيير الجوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية ساهم بصورة فعالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996.

---

(1)- محمود بوسنة: مرجع سابق، ص 134.

(2)- مصالح وزارة الداخلية حددت عدد الجمعيات في تلك الفترة بـ 11000 جمعية فقط.

«كما صاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات لسنة 1990 الذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات» [1].

ويمكن تفسير النمو المتزايد للحركة الجمعوية بعد صدور قانون 31/90 لـ 4 ديسمبر 1990 إلى العوامل التالية:

أ- العوامل السياسية:

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد أنها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت إلى تأخير التحول الديمقراطي، ولذلك «أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية والجماعية»[2].

و«أن نقطة الضعف الأساسية للنظام، وبالذات في الثمانينات، هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير»[3].

وهذا وقد فرضت هذه التحولات على النظام السياسي في الجزائر بعض التنازلات، وذلك من خلال عمليات الانتقال التي حاول القيام بها ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات.

لقد قامت السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا، أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى، بغية جعله وسيلة جديدة تنظيمية وسياسية، لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي القائم. ثم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة.

ب- العوامل الاقتصادية:

لقد عرف الاقتصاد الوطني تدهورا خطيرا منذ السبعينات وبداية الثمانينات مما أثر على وتيرة التنمية في الجزائر، وترك قناعة لدى الغالبية

---

(1)- وناس يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة، مرجع سابق، ص 22.

(2)- محمود بوسنة: مرجع سابق، ص 138.

(3)- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 09.

العظمى من الجزائريين بضرورة إصلاح النظام السياسي الذي أدى إلى «اختناق القطاعات الإستراتيجية، تدهور التوازنات الكلية الاقتصادية والمالية من المؤسسات تعاني 80 %وظهور اختلافات اجتماعية هامة (فمثلا كان هناك من إفلاس حتى سنة 1980 من جهة ومن جهة أخرى كان الإنتاج الزراعي عاجزا على تلبية الطلب المحلي هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستدانة بصورة غير عقلانية نتيجة انخفاض سعر البترول)»[1].

وفي ظل هذا الوضع الخانق الذي مر به القطاع الاقتصادي، وجدت الدولة نفسها مجبرة على تبني هذا التنوع في تشكيلات المجتمع الجزائري، وللتخفيف من حدة المعارضة لجأت إلى إحداث تغييرات جذرية على مستوى النظام التشريعي، لفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في عملية التنمية الشاملة.

ج- العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في النقاط التالية[2]:

- ارتفاع نسبة البطالة (25-30%) خاصة عند الشباب.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدهور قيمة الدينار.
- الارتفاع المتزايد لعدد السكان، بحيث وصل هذا العدد إلى 26 مليون نسمة سنة 1992.
- ضعف قدرة الدولة في مجال خلق مناصب شغل جديدة أو المحافظة على المناصب الموجودة بسبب قلة إمكانيات الاستثمار من جهة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جهة أخرى، والتي تتطلب في العادة تقليص عدد العمال.

ويبدو هكذا أن هذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث قفزة نوعية على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، تبلورت على وجه الخصوص في صدور قانون 31/90 الذي عملت السلطة فيه على إحداث تعديلات جذرية على التشريع الخاص بالجمعيات. وفيما يلي أهم مميزات هذا القانون[3]:

---

(1)- محمود بوسنة: مرجع سابق، ص 139.

(2)- المرجع السابق، ص 139.

(3)- أنظر في هذا الصدد:

- المرجع نفسه، ص 136.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: المادة 04 من قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990، ص 02.

- تكرس حرية إنشاء الجمعيات في مختلف مجالات المجتمع (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، المهنية، الترفيهية، البيئية ...).

- رفع مختلف العراقيل الإدارية والبيروقراطية.

- تبسيط إجراءات التأسيس وتحديد المدة القانونية لدراسة الملف من طرف السلطات المعنية، مع ضرورة مراعاة في المقابل بعض الالتزامات التنظيمية البسيطة من قبل الجمعيات (مثل أن يتمتع المنخرط بالجمعية بكل الحقوق المدنية والسياسية ولم يسبق له ارتكاب سلوك مخالف لمصالح الوطن).

- تحديد القواعد القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات (مثل الحق في الطعن وحل الجمعيات الذي أصبح من صلاحيات السلطة القضائية وليس الإدارية ...).

ويتبين هكذا بأن الدولة حاولت في هذه الفترة تشجيع تكوين وتأسيس الجمعيات حتى تعمل على تقليص حدة التوتر والصراع (بعد أحداث أكتوبر 1988)، وحتى تسهم في خلق مجتمع مدني قوي وفعال مؤسساتيا في جميع الميادين، ويعمل على تحقيق التنمية المحلية والوطنية، وهو ما وقع النص عليه في الفقرة الثانية من المادة 43 من الدستور والتي جاء فيها ما يلي: «تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية». ذلك أن:

أ- المجتمع المدني أصبح يمثل في هذا الوقت بالذات شريكا اجتماعيا لا غنى عنه في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ب- أن الدولة أصبحت عاجزة في ظل التحول إلى –نظام اقتصاد السوق- عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن، ولذلك فإن تشجيع الحركة الجمعوية قد يخفف الضغط عن الحكومة في هذا المجال.

ج- أن الحركة الجمعوية أصبحت تمثل أرقى صور التفاعل الاجتماعي بينها وبين الإدارة المحلية من خلال التعاون على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

د- بإعتبار أن الحركة الجمعوية تمثل (رأس مال اجتماعي) وشريكا اجتماعيا وأساسيا وجب أن تتلقى المساعدة والمساندة من الدولة لتنتشر أكثر وتقوم بهذا الدور الحيوي في مختلف مجالات الحياة (الثقافية، البيئية، الصحة، التضامن الاجتماعي ...).

- حجم وطبيعة نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر:II

إن الاهتمام بتأسيس الجمعيات في الجزائر ليس وليد الفترة الحالية، بل يعود بجذوره إلى السيطرة الاستعمارية للجزائر –كما سبق ذكره-، بل يعود بجذوره إلى السيطرة الاستعمارية للجزائر، إذ حصلت الجمعيات الجزائرية في إطار قانون 1901 -وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في 1901/07/01، يمنح الحق للأفراد بالمجتمع في تشكيل جمعية، هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضع لمبدأ حرية الجمعيات- على الحق في تأسيس عدد من الجمعيات الفرانكفونية والمعربة، والتي تمثل دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الجزائري. ومن ثم برزت عدد من الجمعيات الثقافية في شكل نوادي حيث «في سنة 1901 تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة وفي سنة 1908 تم تكوين دائرة صالح باي بقسنطينة، وانتشرت الحركة الجمعوية في كل أنحاء الجزائر (الوادية للعلوم الحديثة بخنشلة، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان، مجتمع الأخوية في معسكر، نادي التقدم بعنابة، التوفيقية بالجزائر العاصمة)»[1].

وبعد اندلاع الثورة التحريرية شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف الفئات الاجتماعية على إنشاء جمعيات خاصة (جمعية التجار والحرفيين أو الجمعيات الشبانية والنسوية) وهذا لدعم الحركة الوطنية التي كانت في أوج قوتها.

وفي السياق ذاته يؤكد الباحث «عمر دارس» أن المشاركة الجمعوية إبان المرحلة الاستعمارية اقتصرت على المجال الاجتماعي والثقافي والخيري في بادئ الأمر، ثم برزت فيما بعد أشكالا جديدة أخرى للجمعيات المختلطة النخبوية (أوروبي/ جزائري)، لتتحول إلى مشاركة جزائرية ذات طابع التزامي نضالي وسياسي بعد انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوروبية لتدعيم وتقوية الحركة التحريرية الوطنية[2].

وبعد الاستقلال عمل الحزب الواحد –كما ذكرنا سابقا- على حل جميع الجمعيات وأدخلها تحت إدارته حتى لا تمس مصالحه، كما لم يسمح بإنشاء جمعيات في جميع الميادين الثقافية، العلمية، والواقع أن هذا النموذج المهيمن

---

(1)- الجمعيات والنوادي الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية: الموقع الالكتروني:
http://www.algerianumidia maktoobblog.com.
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009/02/10.

(2)- عمر دارس: <<المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر>>. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحركة الجمعوية في المغرب العربي، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، (بالمشاركة مع معهد المغرب العربي)، وهران، 5-6 فيفري 2001، ص 15.

للدولة أنتج نوع من المشاركة الوهمية أو النفعية التي تميزت بطابع ظرفي دون أي تأثير على الفئات الاجتماعية.

ويشير الباحث «عمر دارس» إلى نموذجين لهاته المشاركة: الأولى ارتبطت بالحركة التطوعية الطلابية في بداية السبعينات، والتي تزامنت مع تطبيق الثورة الزراعية في الأرياف الجزائرية وأجهضت بعد وفاة الرئيس هواري بومدين. وهناك تجربة أخرى والمتعلقة بالنشاطات المنظمة التي أقيمت من طرف جمعيات الأحياء، والتي شجعتها الدولة بعد أن عجزت عن التكفل بها في بداية الثمانينات. إذ تعلق الأمر حينذاك بحملات تطوعية داخل الأحياء قصد المحافظة على المحيط وتحسين ظروف حياة السكان، إلا أنها لم تدم طويلا[1].

وفي نفس السياق، وعلى الرغم من سيطرة وهيمنة الحزب الواحد، ورفضه لأية مبادرة مستقلة خارجة عن إطاره، فقد شهدت فترة ما بين (1962-1987) زيادة في حجم الجمعيات حيث «سجلت الإحصائيات الرسمية وجود 11000 جمعية في هذه الفترة أي بمعدل 440 جمعية سنويا»[2].

بعد ذلك تأتي أهم مرحلة شهدت فيها الجزائر تنامي عدد الجمعيات تمثلت في مرحلة الانتفاضة الشعبية التي حدثت في 08 أكتوبر 1988، وما ترتب عنها من تغييرات سياسية أهمها التعددية الحزبية وصدور قانون 31/90 المتعلق بشروط خلق وتنظيم الجمعيات، وبالفعل «أشارت الإحصائيات الرسمية لسنة 1992 إلى وجود 36173 جمعية ورابطة محلية، وما يقارب 619 جمعية ثم الجمعيات 31,1%وطنية في سنة 1994، وتأتي في مقدمتها الجمعيات المهنية ثم الجمعيات الإنسانية 10,1% فالجمعيات الرياضية الشبانية 11,9%الثقافية 9,6%.[3]»

وفي سياق آخر يؤكد الباحث «محمود بوسنة» أن التطور العددي للجمعيات الجزائرية عرف فترتين رئيسيتين:

الفترة الأولى (1990-1995): وقد عرفت اعتماد 595 جمعية وطنية، نصفها تقريبا تكون في السنتين الأوليتين (1990 و1991) أي 288 جمعية، ويمكن تفسير ذلك بالفراغ الكبير الذي كان موجودا في ساحة نشاط الجمعيات

---

(1)- المرجع نفسه، ص 16.

(2)- نصيب ليندة: الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني «جمعيات مدنية عنابة نموذجا»، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، إشراف: قيرا إسماعيل (2001-2002)، ص 80.

(3)- المرجع نفسه، ص 79.

من جهة، وكذا رغبة المواطنين بعد أحداث أكتوبر 1988 في تكوين تنظيمات مستقلة عن الحكومة لحل العديد من المشكلات آنذاك[1].

أما الجمعيات المحلية التي تم اعتمادها بعد 1990، فهي 2328 جمعية تركز نشاطها بالأساس في مجال الرياضة (461) وأولياء التلاميذ (371) ولجان العمارات (678)، ويمكن تفسير هذا الانتشار السريع لهذا النوع من الجمعيات بكون طبيعة نشاطها غير محرجة من الناحية السياسية، كما أنها تعود بالفائدة على المعنيين بتأسيس الجمعية، حيث تمس حياتهم مباشرة. ثم تأتي بعد ذلك جمعيات المساجد (118) ولجان الأحياء (101)، أما الجمعيات الثقافية فتمثل (178) والشبانية (91) والمهنية (70) والمعوقين (45)، هذا بالإضافة إلى الجمعيات المتعددة الخدمات (162)، وتتصل هذه الجمعيات بالحياة اليومية للأفراد مثل: الحي، المدرسة، المسجد، كما أنها تعمل بالتنسيق مع بعض الأحزاب السياسية[2].

الفترة الثانية (1995-2001): وقد تميزت بالانخفاض من حيث العدد أي في تأسيس الجمعيات، ويرجع ذلك إلى تمكن العديد من الجمعيات بفضل استمرارها في النشاط من ملأ الفراغ في بعض الميادين (ولو على مستوى رسمي) مثل: ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى العوائق البيروقراطية التي وضعتها السلطات العمومية أمام تأسيس الجمعيات، حيث بينت العديد من الحالات أن تأسيس جمعية يستدعي تحضير كبير للشروط المادية لإنجاحها وإلا سيكون مصيرها الزوال[3].

مما سبق يمكن القول أن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لها تأثير كبير على مدى تبلور الحركة الجمعوية في أي مجتمع، كما أن مشاركة هذه الأخيرة في النشاطات المجتمعية المختلفة يرتبط بمدى وعي فاعليتها بأهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع. فعلى سبيل المثال «نسبة من مجموع 5%المشاركة الجمعوية في الجزائر تبقى ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 39% وتبلغ في فرنسا ما بين 11%السكان وتتضاعف في المغرب لتصل إلى وتفوق ذلك في الولايات المتحدة والدول الاسكندنافية»[4]. 43%و

«والواقع أن ضآلة حجم العمل التطوعي للجمعيات الجزائرية يفسر في هذا الإطار أيضا بعدم الجدية في تنفيذ برامج هذه الجمعيات وكذا ضعف التحفيز

---

(1)- محمود بوسنة، مرجع سابق، ص 141.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 142-143.

(3)- المرجع نفسه، ص 141.

(4)- دارس عمر: الحركة الجمعوية في المغرب العربي، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز رقم 5-2002، ص 19.

والتنظيم وقلة الاقتناع بالعمل الجمعوي وكذا عدم توفر ثقافة العمل التطوعي لدى المواطن الجزائري، ولذلك فإن أغلب الجمعيات يقتصر دورها على بعض النشاطات الآنية (حدث معين)، كما يغلب على سلوك بعض مسيريها طابع المنفعة الشخصية والمرتبط بالحصول على بعض الامتيازات والمنافع الضيقة، فضلا عن عدم احتكاكها بالحركة الجمعوية العالمية والاستفادة منها في تعلم طرائق تسيير ناجحة»[1]، «فبعد تجربة 15 سنة من النشاط الجمعوي أثبتت أنه باستثناء عدد قليل من الجمعيات فإن الغالبية غائبة عن الساحة»[2].

إضافة إلى هذا لم تستطع الجمعيات اعتماد إستراتيجية عمل جديدة وفعالية في التعامل مع السلطات العمومية وتقليص (نزعة التبعية المالية) حتى تضمن لنفسها نوعا من الاستقلالية في النشاط في مختلف المجالات، لاسيما في المجال البيئي الذي يعد الفضاء الأساسي لنشاط الجمعيات البيئية موضوع الدراسة.

ثانيا/ واقع البيئة في الجزائر وإستراتيجية المحافظة عليها:

بالرغم من كون الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها لازال متخلفا في الدول النامية على المستويات الحكومية والمؤسساتية والشعبية إلا أن الجزائر وإن كانت تنتمي لهاته الدول تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة ومحاولة حل مشكلاتها البيئية لآثارها السلبية على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فما هو واقع البيئة في الجزائر؟ وما هي الإستراتيجية المسطرة لحماية البيئة وترقيتها؟ وما هو واقع البيئة في ولاية باتنة مجال الدراسة؟.

- تدهور البيئة في الجزائر:I

لم يحظى البعد البيئي باهتمام كاف في التنمية في الجزائر مما أدى إلى إفرازات خطيرة هددت توازن البيئة الطبيعية ونوعية الحياة البشرية والحيوانية حيث تعرض المجال الجزائري لتعديات مختلفة كانت عنصر هدم وتخريب للخصائص البيئية في غياب أي اهتمام يذكر بدور الحماية والمحافظة الشيء

---

(1)- قريد سمير: دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، 2002، 2003، ص 119.

(2)- أنظر في هذا الصدد:
فالح إسعادي في جريدة الحوار الجزائرية 2008/06/13.

الذي أدى إلى مزيد من الضغوط على الوسط البيئي والإخلال بالتوازن والاستقرار الأيكولوجي ومسار الغلاف الحيوي.

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية إلا أننا واجهنا خلال استقلالنا وضعا مثيرا للقلق يتمثل في تدهور الأراضي نتيجة لعمد القوات العسكرية الاستعمارية إلى إتلاف الغابات وحرقها على نطاق واسع لأسباب عسكرية تعرفونها ولانجراف وتصحر مساحات شاسعة من الأراضي ذات مليون 2,4القدرة الإنتاجية العالية»[1] حيث قدرت الثروة الغابية سنة 1967 بـ هكتار بعدما كانت 4 ملايين قبل 1830[2].

إن مسألة التصحر في الجزائر أصبحت قضية إستعجالية، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة هكتار أي 69 بالمائة من مساحة السهوب[3]. 13821,179بظاهرة التصحر وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية من جراء ضغط مليون سنة 1998 إلى 29,5التزايد السكاني حيث ارتفع عدد سكان الجزائر من مليون نسمة[4].35,7 مليون سنة 2008 ويقدر أن يصل سنة 2010 إلى 34,4

في التقرير الوطني حول حالة البيئة الراهنة والمستقبلية (RNE–) الصادر عام 2000 والذي تم فيه تشخيص عميق لحالة البيئة- ثم التأكيد دون شك أن الجزائر تواجه مشاكل خطيرة من تدهور البيئة والنظم البيئية والمصادر الطبيعية.

ورغم أن الجزائر تزخر بثروات طبيعية وفيرة مثل النفط والغاز والفوسفاط والحديد الخام، بيد أنها تفتقر إلى مصدر أساس وحيوي هو الماء زيادة إلى إهدار هذا المورد الطبيعي. حيث لا تتعدى وفرة هذا المورد أكثر من 383م^3 سنويا لكل فرد، وهذا الموضع يموقعنا من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا بـ 1000م^3 سنويا لكل فرد[5].

«وستنخفض في أفق 2020 بعدد السكان المتوقع 44 مليون نسمة إلى 261م^3 سنويا لكل ساكن»[6] وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه

---

(1)- كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة الندوة الدولية حول محاربة التصحر وإلزامية سياسات دعم دولية، الجزائر، 2006.

(2)- أنظر في هذا الصدد:

http ://ar.wikipedia.org- الجزائر في الموسوعة الحرة ويكيبيديا.موقع الأنترنت

(3)- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

(4)- أنظر في هذا الصدد: الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.

(5)- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'action pour l'environnement et le développement durable, 2002.

(6)- سهام بلقرمي: تجربة الجزائر في حماية البيئة، مرجع سابق.

الندرة يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية أما نسبة تنقية المياه 50%لذلك «حيث أن نسبة التسربات في القنوات بلغت القذرة فهي تقريبا معدومة»[1].

وفي نفس السياق، يشير مشروع ميتاب أن الجزائر «تعيش أزمة بيئية حقيقية من تدهور ظروف المعيشة وتكاثر النفايات الحضارية والصناعية، والإدارة غير الملائمة للنفايات وتركيز الملوثات المتنوعة والافتقار إلى التنوع البيولوجي ... الخ، حيث تصل الأضرار المرتبطة بالتدهور البيئي إلى كلف من إجمالي الناتج المحلي»[2].7%عالية تقدر بحوالي

لا يخفى عن أحد أن من مميزات المجتمع الحضري الكثافة السكانية وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل، وفي الجزائر يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للبيئة. حيث عرفت خلال السنوات الماضية تدهورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي «ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق»[3] أما عن النفايات فإن أغلبها حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا يخضع لمعايير حماية البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال كغ من 0,5المناظر، «فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة كغ في كبريات المدن، بالإضافة 1,2النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى إلى نتائج سلوكات المواطن عير المحسوبة في تأزيم هذه الوضعية»[4] وفي هذا هذا الصدد، فإن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كإنعدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك.

أما فيما يتعلق بالنفايات الصناعية «فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة 1983 كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكانت لهذه الوضعية آثار على

---

(1)- أنظر في هذا الصدد:

ميتاب: المشروع الإقليمي لإدارة النفايات الصلبة 2002، دراسة حالة الإستراتيجية الوطنية في الجزائر: خطة الأفعال ( ) والبرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات البلدية الصلبة.PANE-DDالوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

(2)- المرجع السابق.

(3)- سهام بلقرمي، مرجع سابق.

(4)- المرجع السابق.

البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل، والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة ... زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالاسمنت والجبس والغازات الناجمة عن مصانع التكرار، ولابد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها الرصاص، تذويب وتكرير الرصاص، صناعة الطلاء ... »[1].

إن الجزائر واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200 كم، «وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى الـ 50 كم بمساحة 45000 كم^2 إلى بالمئة من إجمالي السكان 43مليون نسمة أي ما يعادل 12,5أنها تأوى حوالي ن/كم^2 بالنسبة لمجموع 12,22 بكثافة سكانية تقدر بـ 300 ن/كم^2 مقابل الإقليم»[2].

«هذا التركيز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياع حوالي 17 بالمئة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية) وعلى الموارد المائية حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية، و50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية و10000 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية؟ ... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث، ضف إلى ذلك مشكل انجراف الشاطئ والاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ»[3].

هذا بالنسبة للتلوث المائي أما عن التنوع البيولوجي فلا يمكننا أن نغفل وجود أوساط وأنواع هذا التنوع في حالة خطر، «فالمعروف أن التنوع البيولوجي هو مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع دعيمتها الوراثية والأنظمة البيئية التي تتطور فيها، والتنوع البيولوجي أساس للمساعدة على التكيف مع التغيرات، إلا أنه رغم كون هذا التنوع ثري في الجزائر، إلا أنه متقهقر ففي الجزء الشمالي نجد الغابات المتوسطية وفي الهضاب الحلفاء والعرعار أما الصحراء فهي قاحلة، في مجملها تقريبا وكل منطقة تحوي حيواناتها وكائناتها البرية والبحرية التي يجب حمايتها، مع العمل على زيادة

---

(1)- المرجع السابق.

(2)- الديوان الوطني للإحصاء 1998.

(3)- سهام بلقرمي: مرجع سابق.

مساحة الغابات الجزائرية كما كانت عليه قبل قرنين، وتهيئة السهوب بتنظيم عمليات الرعي والحماية من التصحر»[1].

وتضيف الباحثة سهام بلقرمي «أن الجزائر أيضا فضاء للعديد من التنوعات الوراثية لأنواع مزروعة أو طوعية، إلا أنها اليوم تعاني من عدة مشاكل كالأمراض، الحرائق، الإفراط في الارعاء تهدد بعضها بالانقراض، وأهم ما يمكن ذكره والذي يعمل حاليا على حمايته بدعم دولي هو الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي وهي تغطي حوالي 53000,00 هكتار»[2].

كل هذه المؤشرات المذكورة سابقا لها تأثيرات ضارة على البيئة والتي تنذر بعواقب وخيمة ما لم تحظى البيئة بالحماية والتسيير العقلاني والرشيد.

- تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة (الإستراتيجية الوطنية II لحماية البيئة):

إن عوامل تدهور البيئة في الجزائر –كما ذكرنا سابقا- عديدة ومتنوعة وهي نتائج تأخر رسم إستراتيجية تنمية راشدة تدرج في اهتماماتها الأبعاد البيئية المتعلقة بالمياه والغطاء النباتي والحيواني والوسط البحري والغلاف الجوي والتربة والتصحر.

«فقد ظهر الاهتمام بقضايا البيئة الطبيعية بشكل محتشم في الثمانينات وبصورة شبه رسمية مع صدور قانون الإطار حول حماية البيئة في سنة 1983 وقد توج هذا الاهتمام منذ سنوات قليلة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 2003 ولكن هذا لا يعني أن السلطات العمومية قد أقصت البعد البيئي من اهتماماتها حيث أنه قبل 1983 أرست الدولة الجزائرية عدة برامج منها ما يتعلق بتشجير مساحات من البلاد لتعويض العجز الناتج في تدهور الغطاء النباتي والغابي خلال الحرب التحريرية الوطنية وبسبب الحرائق والرعي الجائر الذي لا تراعا فيه دورة الرعي، إضافة إلى برنامج مكافحة التصحر من خلال مشروع السد الأخضر لتشجير المناطق السهبية والشبه الصحراوية للحد من زحف الرمال، هذه البرامج وغيرها تتطلب تعبئة موارد وإمكانيات هائلة ولكنها لم تحقق الأهداف المخطط لها حيث لوحظ تزايد تدهور البيئة في الجزائر نتيجة لتظافر ثلاث عوامل أساسية مرتبطة ببعضها البعض وهي:

- تصاعد النمو الديمغرافي.

---

(1)- المرجع السابق.

(2)- المرجع نفسه.

- تسارع وتيرة التحضر.
- تطور التصنيع»[1].

وهي العوامل التي كان لها تأثير سلبي تمثل في تزايد الضغوطات المكثفة على الثروات الطبيعية والأنظمة البيئية وفي مزيد من الإسراف في تلويث البيئة بالمخلفات الناتجة عن المواقع الصناعية والتجمعات العمرانية.

ومنذ سنوات أصبحت ميادين المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية ضمن سياسات الحكومة الجزائرية إلى درجة أنه تم وضع تقرير وطني في 2001 حول حالة ومستقبل البيئة «وتسعى السلطات العمومية الجزائرية للتصدي لتفاقم ظاهرة التدهور البيئي لتقليص وتحجيم المخاطر الناجمة عنها، والحد من الأضرار والخسائر المترتبة عن الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية، لأنه لا يمكن الاستمرار في التنمية، دون العمل على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ودون إلحاق الضرر بالأنظمة البيئية، وبالتالي فإنه توجب على الجزائر، إلغاء منظور التنمية المضر بالبيئة والبدأ في التفكير في البدائل التي تتيحها الخيارات السياسية والاقتصادية والحضرية لإرساء إستراتيجيات فاعلة لحماية البيئة، وقد اتخذت الجزائر في هذا الإطار إجراءات تشريعية وتنظيمية تضمن المحافظة على البيئة ومنها القانون الإطار رقم 30/83 المتعلق بحماية البيئة والمؤرخ في 1983/02/05 والذي تم استبداله بالقانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة»[2] والذي يكرس مسؤولية الدولة في الحفاظ على الطبيعة والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والإبقاء على التوازن الطبيعي والتناسق البيئي، وحماية الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور وتمارس الدولة هذه المسؤولية بواسطة تنفيذ المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية المستدامة.

مما سبق يمكن القول أن تدهور البيئة والتراجع في ظروف الحياة والضرر على النظم البيئية سمة للواقع البيئي في الجزائر، واستنادا إلى تحليل الوضع وبإدراك حجم المشكلة تم تطوير إستراتيجية بيئية شاملة ومتماسكة وسنحاول ذكر أغلب مجالات خطط السلطات الجزائرية في مجال حماية البيئة.

1- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:

قد أعدت الجزائر عام 2002 خطة الأفعال الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة كأداة أساسية لتعريف ومتابعة السياسة البيئية الجديدة. تعالج

---

(1)- أنظر في هذا الصدد:
- محاضرات ملتقيات البيئة، ماجستير السنة الأولى، تخصص علم اجتماع البيئة 2007/2006.

(2)- المرجع السابق.

: أولا رؤية مستقبلية تلزم الجزائر بالاستثمار في تنمية نظم بيئية PANEDD مستدامة. ومن هنا أتى هدف هذه الخطة وهو طرح إطار إستراتيجي وخيار للأفعال ذات الأولوية يتم تنفيذها. ومن ضمن أهداف الإستراتيجية النوعية نجد[1]:

1- تطوير الصحة ونوعية الحياة.

2- المحافظة على الموارد الطبيعية بوصفها رأس مال وتحسين إنتاجها.

3- تخفيض الخسائر الاقتصادية وتطوير الأهلية.

4- حماية البيئة الإقليمية والعالمية.

يستند إدراك هذه الأهداف الوطنية إلى تنفيذ التدابير المؤسساتية والتدابير المرافقة لها إضافة إلى الاستثمارات في الأولويات، تحسين الصحة العامة ونوعية حياة المواطنين هدف جوهري للخطة الوطنية.

وفي هذا السياق تعد إقامة إدارة صحيحة ومتكاملة للنفايات البلدية MATEضرورية وأولوية. وقد ترجم هذا في البرنامج المفصل الذي وضعته يهدف هذا PROGDEMالبرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات البلدية البرنامج 2001-2004 إلى استئصال الممارسات الحالية للمكبات غير المراقبة وتنظيم الجمع ونقل والتخلص الرشيد والسليم للنفايات وإعادة استخدام النفايات القابلة للتدوير. في مرحلته الأولى يستهدف البرنامج 40 مدينة كبرى في الجزائر. ويعتمد البرنامج على مبادئ حديثة تم تبنيها عالميا وتتوافق مع التشريعات الموجودة في البلاد. خطوطه الرئيسية هي: [2]

- الدور المركزي للجمعيات المحلية.

- مبدأ الملوث يدفع.

- مبدأ منع وتقليل النفايات من المصدر.

- رفع التوعية والتثقيف والتدريب.

) يتضمن قسمين القسم القانوني PROGDEMإن خطة الأفعال برنامج (والمؤسساتي والقسم الاستثماري يغطي القسم القانوني والمؤسساتي النقاط التالية:

- تنفيذ القانون 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي يتعلق بإدارة وضبط والتخلص من النفايات الصلبة.

---

(1)- ميتاب: المشروع الإقليمي لإدراك النفايات الصلبة، مرجع سابق.

(2)- المرجع نفسه، ص 141.

- إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات (ANO.)

- تنفيذ الأدوات الاقتصادية.

- استعادة كلف الإدارة.

- تنفيذ خطة تدريبية.

- تنفيذ خطة إعلام وتوعية.

- طرح الثقافة البيئية.

- بناء القدرة لإدارة النفايات وإعادة تبني الخدمات الاجتماعية (خدمات التجمعات).

- إشراك القطاع الخاص بشكل متزايد.

بعض هذه العمليات موجودة فعليا. فالوكالة الوطنية للنفايات تم تنفيذها (قائمة فعلا) ستستهل إمكانية امتلاك الأدوات الضرورية لمساعدة التوجهات والجمعيات المحلية في تطبيق خطط الإدارة، إضافة إلى أن تأسيس النظام الوطني للاستفادة وتدوير وإعادة استخدام نفايات التغليف المعروف بإسم Eco-jem سيسمح باستلام قسم كبير من النفايات المهمة القابلة للتدوير. كما مكن تأسيس المركز الوطني للتدريب البيئي من رفع التوعية لمئات من عناصر السلطات المحلية وإعادة تدريب الفنيين كذلك طرح التعليم البيئي بشكل اختباري في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في 158 مدرسة حكومية.

وفي نفس السياق دائما، «يذكر أن ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة يتم فرزها كل سنة. وتدعو المرحلة الأولى من الخطة الوطنية إلى إزالة النفايات الخطرة مثل اسبيستوس (تفرزها أربعة مصانع) والزئبق وبقايا الزنك ومشتقات البلاستيك والمبيدات، وبقايا النفط»[1].

وتقدر كمية نفايات الزئبق المخزون في الجزائر بأزيد من مليون طن فيما تم تخزين حوالي 450 ألف طن بحوالي 20 عاما في منطقة الغزوات بوهران. «وتدخل إزالة مواد البيفينيل، الحاملة للكلور السامة في إطار الخطة الوطنية. وينص قانون يعود لأوت 1987 على حظر استخدام وشراء وتصنيع واستيراد وبيع المنتوجات المشتقة من هذه المادة في الجزائر»[2].

---

(1)- محند علي: الجزائر تعتمد خطة للتخلص من النفايات الخطرة، جريدة المغاربية 2006/05/18.
الموقع الالكتروني:
http://www.magharebia.com
تم تصفح الموقع يوم: 2009/01/20.

(2)- المرجع السابق.

إن أهم مواقع إنتاج النفايات توجد في ست ولايات، ويتخذ العمل لإدارة هاته النفايات بشكل أكثر رشدا بتشجيع إعادة معالجة النفايات بعد جمعها وتشجيع الشركات باعتماد ثقافة أكثر احتراما للبيئة. وقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئة والأداء الاقتصادي في 2005 بين وزارة البيئة والتنمية والشركات العاملة في مجال الغذاء والصناعة الصيدلانية والكيماوية والمعادن ومواد البناء والصناعة[1]

2- مجال التلوث المائي:

«تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار أنجزت منه 50 بالمئة»[2].

3- في مجال التلوث الجوي:

«إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية، حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، 40,000نسجل في الوقت الحالي حوالي وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة»[3].

وفي السنوات الأخيرة، «خصصت مصانع الاسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث كذلك استثمرت سونطراك 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لاسيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وبإتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون، أيضا تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، وإنجاز

(1) - المرجع نفسه.
(2) - سهام بلقرمي، مرجع سابق.
(3) - المرجع السابق.

حوالي 30 مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون، وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير»[1].

4- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:

«تقوم مختلف الموانئ الجزائرية بتصدير ونقل حوالي 90 إلى 100 مليون طن كمتوسط من نفط ومشتقاته سنويا، ولحساسية الوضع، اعتمدت الجزائر وتونس والمغرب مخططا استعجاليا مشتركا، فضلا عن التنسيق في إطار اتفاقية حماية الوسط البحري إضافة إلى الشركة الدولية للوقاية والتدخل ضد التلوث البحري التي أنشئت في 2006 من قبل سونطراك وعدد من شركائها الدوليين، منها سونالغول الأنغولية، وسمير المغربية، وستاتويل النرويجية، وتوتال الفرنسية، إضافة إلى سيسبا ريبسول الإسبانيتان، واين الإيطالية برأسمال تصل 600 ألف دولار»[2].

وفي نفس السياق، «اعتمدت الجزائر قانونا في 25 ديسمبر 2004 اعتبرت من خلاله التلوث عن طريق المحروقات من بين المخاطر الرئيسية الكبرى، كما انضمت الجزائر إلى هيئة "ماركوست" لمراقبة السواحل منذ جويلية 2007. وهي هيئة تشرف عليها الوكالة الفضائية الأوروبية التي توفر للجزائر خرائط حول كافة التسربات النفطية في البحر المتوسط وقبالة السواحل الجزائرية»[3].

إن إقامة جل المشاريع التنموية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلي زاد من تدهور الوضعية، «وبالتالي سعت الدولة سنة 1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات كفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الإطارات المختصة وتنظم المرور في الموانئ، ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي، بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحضراتية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة، يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى»[4].

5- مجال الغابات وحماية السهوب:

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- حفيظ صواليلي: السواحل الجزائرية أمام مخاطر التلوث من ناقلات البترول والغاز، جريدة الخبر يوم 2008/08/23.

(3)- المرجع السابق.

(4)- سهام بلقرمي، مرجع سابق.

«ترمي الإستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على إعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من 1400 هكتار من الأراضي الموبوءة ببرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دينار»[1].

مما سبق يمكن القول أن المحافظة على البيئة هي من الإنشغالات الأساسية في عصرنا وفي إطار إنجاز أهداف التنمية للألفية فقد التزمت الجزائر بإدماج (وذلك إلى غاية 2015) مبادئ التنمية المستديمة ضمن السياسات الوطنية وشرعت في وضع إستراتيجية وطنية للبيئة. فوقعت على النصوص الدولية الأساسية (بروتوكول كيوتو على سبيل المثال) وقد ظهر عدد كبير من الوكالات إلى الوجود منها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستديمة، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، المعهد الوطني للتكوين في ميدان البيئة، وكلها تنشط تحت رعاية وزارة تهيئة العمران، البيئة والسياحة وذلك لضمان محيط مستديم.

وتتمحور الإستراتيجية الوطنية حول عدد من الأهداف والمبادئ التي تضمن الحماية والمحافظة على الغطاء النباتي والثروة الحيوانية وتحاول تحديد إجراءات التصدي لكل أشكال التلوث والإضرار البيئي وتتدرج كلها في عمليات تتكاثف فيها جهود الإدارة المركزية الممثلة في الوزارة الوصية والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والصندوق الوطني للبيئة والجماعات المحلية البلدية والولائية والقطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك الحركة الجمعوية.

ثالثا/ دور الجمعيات البيئية في الإعلام بالقضايا البيئية:

مع تزايد الاهتمام بالوعي البيئي وضرورة تحديث الأساليب والأفكار واستخدام وسائل مبتكرة للمساعدة على نشره ورفع مستواه، ومن منطلق الدعوة إلى مشاركة الجماهير في قضايا البيئة والعمل على حمايتها فقد استهدفت جمعيات حماية البيئة أن يدرك الإنسان أنه الكائن المؤثر في البيئة وأنه جزء لا

(1)- المرجع السابق.

يتجزأ منها حيث يتوقف على نوعية نشاطه مدى حسن استغلاله لموارد البيئة والمحافظة عليها معتمدة على ما يلي:

1- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية:

من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الجمعيات (التي تم بيانها في الفصل الأول) الإعلام والتربية والتحسيس، والتي توجهها لمختلف شرائح المجتمع. ويتم رفع الوعي البيئي لدى الأفراد من خلال تعريفهم بالمشكلات البيئية حيث أوضحت الدراسات أن معظم أفراد المجتمع لا يدركون قضايا ومشكلات البيئة، وأن هذه القضايا لا تشغل بالهم أو اهتمامهم، مما يتطلب العمل على توعية الأفراد بخطورة قضايا البيئة ومشكلاتها[1].

ويرى بعض الكتاب بأن دور الجمعيات البيئة يمكن أن يتمثل في توفير بنك للمعلومات والبيانات حول مشاكل التلوث، وتمويل مشروعات وبرامج المشاركة الشعبية والحكومة، والمشاركة في التخطيط البيئي وتقديم الاستشارات والتقارير حول القضايا البيئية التي تهمها[2].

وضمن هذا السياق يمكن للجمعيات أن تخصص فئات معينة لبلوغ أهدافها المتعلقة بالإعلام والتربية البيئية، لأنها لا يمكن أن تتصل بكل أفراد المجتمع ويمكن تحديد هذه الفئات كما يلي[3]:

النساء: على اعتبار أن المرأة تقوم بدور تعليمي وتربوي لأطفالها في البيت، كما أن معظم النساء مسؤولات عن النمط الاستهلاكي في البيت والذي ينعكس بصورة مباشرة على البيئة.

- الشبان والأطفال خارج الأطر الرسمية: يمكن الاهتمام بفئة الشباب لأنهم يضطلعون بعد مدة بمسؤوليات تتعلق بتسيير البيئة والمحافظة عليها، ويمكن الاتصال بهم من خلال الجمعيات الشبانية الأخرى وفي المساجد ودور الثقافة.

- المستهلكين: تتمثل أهمية اختيار المستهلكين على اعتبار أن كل فرد يمكن أن يكون مستهلكا، كما أن أكبر وأضخم المشاكل البيئية ناتجة عن النفايات المتبقية من مختلف عمليات الاستهلاك أو ناتجة عن نموذج استهلاكي خاطئ. لذا وجب توعية المستهلك وتحسيسه بالآثار السلبية لسلوكه الاستهلاكي اليومي والدائم على البيئة.

---

(1)- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي: مرجع سابق، ص 60.

(2)- وناس يحي: دور المجتمع المدني وحماية البيئة، مرجع سابق، ص ص 164-165.

(3)- المرجع السابق، ص ص 142-143.

- الصناعيون: لأن أخطر المشاكل البيئية ناتجة عن مخلفات عمليات التصنيع يمكن الاتصال بهم من خلال نقاباتهم وممثليهم.

- الفلاحون وسكان الأرياف: لأن مصدر تغذيتنا ناتج عن نشاطات فلاحية، ونظرا للاستخدام المتزايد للمبيدات والأسمدة والمواد المخصبة، فإنه أصبح من الضروري إشعار الفلاح وتوعيته للمحافظة على الصحة العامة للمستهلكين، وصيانة البيئة بقصد ضمان استمرارية إنتاجها الزراعي للأجيال القادمة.

وعلى هذا وجب تركيز العمل الإعلامي التربوي للجمعيات في أماكن محددة للاتصال بهذه الفئات ويمكن تلخيص هذه الأماكن فيما يلي[1]:

- في كل الأماكن العمومية: في الساحات والحدائق وفي محطات القطار والحافلات وسيارات الأجرة والمطارات والموانئ والشوارع ... الخ.

- أماكن اللقاءات: مثل قاعات الحفلات، المستشفيات، العيادات ... الخ.

- الفضاءات الثقافية: دور الثقافة، ومراكز الشباب، المسارح ... الخ.

- المراكز التجارية،

- المساجد والزوايا،

- المدارس، والمكتبات العمومية والجامعات.

وفي نفس السياق، ولتعميق معارف ومدارك الأفراد في كيفية بحث المشاكل البيئية التي يتعرضون لها وتعزيز أهمية البعد البيئي لديهم يتم استخدام نموذج تدفق المعلومات، حيث يشمل أربعة مكونات أساسية[2]:

- **المكون الأول:** تحليل الموقف المعرفي الراهن لدى الجماعات المستهدفة بالنشاط الاتصالي.
- **المكون الثاني:** الأسباب المؤدية لحالة المعرفة في المكون الأول.
- **المكون الثالث:** النشاط الاتصالي اللازم لتلافي حالة المعرفة غير المرغوبة المشار إليها في المكون الثاني.
- **المكون الرابع:** الناتج النهائي لتدفق المعلومات وزيادة مستويات المعرفة، ويوضح الرسم التالي مكونات هذا النموذج.

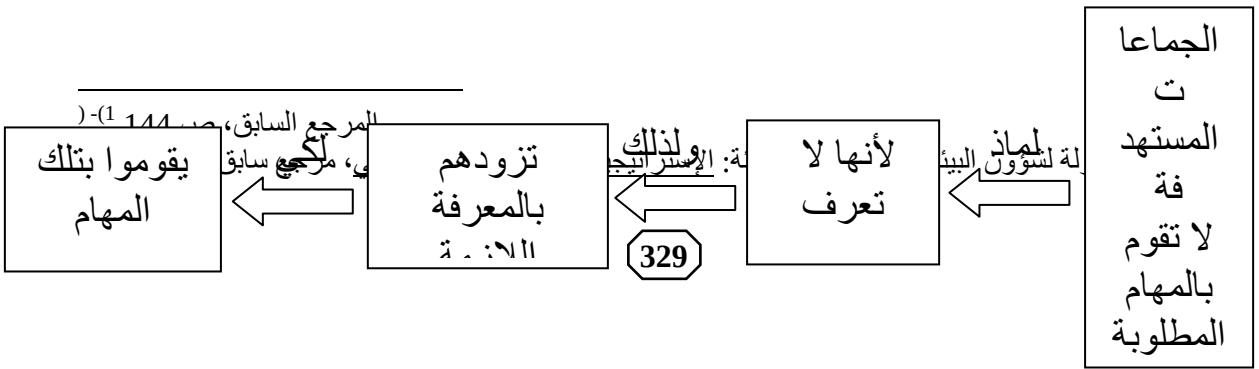

(1)- المرجع السابق، ص 144.

2- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث:

لقد ثبت أن ضعف الوعي البيئي ونقص المعلومات البيئية أحد الأسباب التي قد تدعو الكثير من الأفراد إلى عدم المبالاة ما يحدث من تعدي على الحقوق البيئية. وفي سبيل توجيه الأنظار وتسليط الضوء على المشكلة (التلوث البيئي) فإن الجمعيات تنطلق بحملات توعوية من أجل تفعيل المجتمع نحو الاهتمام بتلك المشكلة وحث المسؤولين نحو إيجاد حل للمشكلة فعلى سبيل المثال قامت الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث «بالمشاركة في إعداد بعض الملفات المتعلقة بالبيئة على مستوى بعض الولايات، أهمها ذلك الملف الموسوم بـ «ملف البيئة» في ولاية عنابة في شهر مارس 2003 والذي أعد بالتنسيق مع مفتشية البيئة ومديريات الفلاحة والصيد البحري والري. والغابات بالولاية فضلا عن البلديات وهو في الواقع عبارة عن تقرير شامل يوضح الوضع البيئي المتردي الذي تعرفه بلديات عنابة جراء ظاهرة التلوث الصناعي الناتج عن المركبات الصناعية الضخمة مثل «إسبات وأسميدال» كما يقدم بعض التوصيات للتقليل من هذه الظاهرة على رأسها مشاركة جميع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات البيئية) في عمليات التحسيس والتوعية بمخاطر هذه الظاهرة (التلوث البيئي)»[1].

إن هذا الموضوع «دفع بالجمعية إلى تنسيق جهودها مع جهود وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة»، من خلال مشاركتها في المؤتمر الذي أشرفت عليه هذه الأخيرة (الوزارة) حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر بتاريخ 8 ماي 2001، حيث تم التركيز في هذا الإطار على الوضع البيئي المتردي الذي تعرفه البلاد جراء ظاهرة التلوث، وكذا على بعض الحلول الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة، وهو الاهتمام نفسه الذي حمله الملتقى الدولي حول التلوث الصناعي المنعقد بالجزائر بين 20-21 ماي 2001 تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة والذي كان للجمعية حضور فيه من خلال تطرقها إلى المعطيات البيئية الراهنة في المجتمع الجزائري والتحديات الحقيقية المنتظرة من المجتمع المدني في هذا السياق لاسيما على صعيد ترسيخ ثقافة بيئية تعيد للسلوك الإنساني البيئي توازنه»[2].

---

(1)- قريد سمير، مرجع سابق، ص 149.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 148-149.

إن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث تعتبر نموذجا للعمل التطوعي البيئي ووسيلة من وسائل نشر الوعي البيئي ومواجهة أية تعديات على البيئة.

3- دور الجمعيات في حماية البيئة وتنميتها:

العمل على حماية البيئة والمحافظة عليها –كما رأينا سابقا- لم يعد قاصرا على الأجهزة الحكومية بل تنسحب مسؤوليته على كل البشر لأن الأخطار الناجمة عن تدهور البيئة لا تهدد حياة الإنسان فقط بل الكائنات الأخرى أيضا ولا يكفي في مواجهتها بعض الجهد بل كل الجهد من كل الناس. والحفاظ على البيئة وتنميتها من القضايا الحيوية التي لابد أن تقوم الجمعيات بدور فعال حيالها من أجل رفع الوعي البيئي لدى الأفراد.

«ويجعل تنوع موضوع حماية البيئة وتشعبها من مياه أو غابات، وصيد، وحظائر وطنية ومنشآت مصنفة، ونقل، وسياحة، وآثار، وتهيئة عمرانية ... من مجالات نشاط الجمعيات البيئية مجالا واسعا ومتشعبا، لذا وجب عليها إيجاد نسيج من العلاقات التعاونية والتنسيقية فيما بينها، لأن حماية البيئة هي هدف تسعى إلى تحقيقه مجموعة من الجمعيات تنشط في حماية عناصر بيئية مختلفة، وأن هذا الاختلاف لا يجب أن ينظر إليه أنه اختصاص منفصل، لأن هذه النظرة التقسيمية أو التوزيعية تؤدي إلى تجزئة العناصر البيئية المحمية ولا تحقق الحماية المنشودة، ولأن الأصل يقتضي أن يكون التدخل لحماية مختلف العناصر البيئية منسجما ومتناسقا بين مختلف هذه الجمعيات، مثلا عندما تختص جمعية ما في حماية الغابات، فإنها ونتيجة لخبرتها في هذا المجال قد تتقاطع مع اختصاصات جمعيات بيئية أخرى عديدة، كالجمعيات التي تتناول موضوع حماية النباتات أو التي تتناول موضوع حماية الحيوانات أو الصيد أو مكافحة التصحر أو الانجراف ...» [1].

كما أن العلاقة التنسيقية والتعاونية لا يجب أن تنحصر بين الجمعيات البيئية فقط، «بل يجب البحث عن تقاطعات بين الجمعيات البيئية وغيرها من أجل الوصول إلى تحقيق هدف حماية البيئة، مثلا العلاقة بين جمعيات حماية البيئة وجمعيات أولياء التلاميذ، أو الجمعيات الثقافية، أو الجمعيات الدينية، والتي يمكن أن تنسق جهودها لتنمية وتطوير التربية البيئية، والقيام بأعمال تحسيسية للتوعية البيئية، سواء من خلال العمل مع هذه الجمعيات في المدرسة لبعث التربية البيئية، أو دور الثقافة لإحياء الأعمال الفنية وتطوير الحس بالطبيعة والمحافظة عليها لدى الأطفال، أو في المساجد أو الزوايا لتعليم مبادئ

---

[1]- (وناس يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة، مرجع سابق، ص ص 64-65.

الشريعة الإسلامية الغراء التي تعنى بحماية البيئة، أو الدخول في عمل تنسيقي مع جمعيات الفلاحين في توعيتهم بكيفية استخدام المبيدات وأضرارها على البيئة وصحة الإنسان، وكذلك الأمر مع بقية الجمعيات الأخرى مثل لجان الأحياء، وحماية الصحة العامة ... وغيرها»[1].

وتبقى هذه العلاقات التنسيقية تخضع لاجتهاد أعضاء الجمعيات في إيجاد شركاء من جمعيات تنشط في مجال البيئة أو غيرها، «وبهذه الطريقة تستطيع الجمعيات البيئية أن تستفيد من الطاقات المالية والبشرية وخبرات هذه الجمعيات من أجل تحقيق أهدافها وتطوير أساليب عملها، وبذلك لا يمكن أن يتحقق انفتاح الحركة الجمعوية الايكولوجية بصورة فعالة، إلا إذا تجاوزت هذه الجمعيات عناصر ضعفها الداخلي وتعاملت بصورة إيجابية مع بقية الجمعيات الأخرى»[2].

ويمكن أن لا يتوقف الأمر عند العمليات التنسيقية فيما بين الجمعيات فحسب، بل يجب أن يحدث نوع من التكتل الجمعوي بالنسبة للجمعيات ذات النشاطات المتجانسة في إطار فيدراليات.

تعتمد فلسفة الجمعيات البيئية على المشاركة التطوعية لخدمة البيئة باستخدام الوسائل والطرق التي تحقق عائدا فعليا مناسبا وترقى إلى مواكبة التفاعل البيئي مع احتياجات التنمية وتراعي كذلك أهمية الدمج بين وسائل التوعية النظرية أو الأكاديمية البحتة والمجالات التطبيقية للوصول إلى الهدف المنشود وهذا من خلال[3]:

- تنمية وعي الجماهير بالحفاظ على تنفيذ القوانين التي تنعكس على البيئة وسلامتها.

- إدراج المعلومات عن القضايا البيئية ضمن برامج ومسابقات أو تقديمها مستقلة في شكل تنويهات تؤكد خطورة مشاكل البيئة وتوضح كيفية الحفاظ على البيئة والعمل على تنميتها.

إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهمية المحافظة على البيئة لدى فئات المجتمع المحلي بصفة خاصة، تستخدم الجمعيات وسائل اتصالية خاصة لاستهداف الأفراد والجماعات كما هو موضح في المصفوفة التالية[4]:

---

(1)- المرجع نفسه، ص 65.

(2)- المرجع السابق، ص 65.

(3)- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي: مرجع سابق، ص 61.

(4)- وزارة الدولة لشؤون البيئة، مرجع سابق، ص 22.

الجمهور المستهدف	- صناع القرار، أصحاب المشروعات الخاصة الكبرى. - المرأة، الأطفال، الشباب ... - المزارعون، العمال، السائقون، الصيادون، الرعاة ...
الأهداف	- تنمية معرفية بخطورة قضايا البيئة ومشكلاتها وأسباب هاته المشكلات. - حفز المشاركة في توعية الرأي العام والتغيير السلوكي الخاص بالبيئة. - تحقيق معدلات تنمية مرتفعة مرتبط بتحسين الأوضاع البيئية.
وسائل الاتصال	- وسائل الإعلام. - المعارض الفنية والثقافية. - المسابقات. - مطبوعات متنوعة (كتيبات، مطويات، بوسترز ...). - الندوات. - التربية البيئية. - الموقع الإلكتروني للجمعيات.

تقوم عملية نجاح الحركة الجمعوية على مجموعة من العوامل، منها العوامل الخاصة بالأعضاء وطبيعة المحيط الذي تنشط فيه الجمعيات، وعوامل موضوعية. يمكن تلخيصها كالآتي[1]:

أ- مدى وجود إرادة تطوعية حقيقية لدى أعضاء الجمعية،

ب- توفر قاعدة علمية خاصة بالموضوع الذي تنشط فيه الجمعية،

(1)- وناس يحي: المجتمع المدني في حماية البيئة، مرجع سابق، ص 59.

ج- معرفة الإطار القانوني للمطالبة أي معرفة السبل القانونية المتاحة للنضال من أجل الهدف المنشود،

د- منهجية عمل سليمة ومدى تواجدها في الميدان، كما تتخذ مجهودات وإرادة الأعضاء بالعوامل المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه، وبعلاقتها بالمجتمع، لأن الجمعية تستمد قوتها وبقائها من المجتمع، وكذا علاقتها بالسلطات الإدارية ومدى تعاون الإدارة معها، وأخيرا علاقتها ببقية الجمعيات الأخرى، كما تتخذ فعالية العمل الجمعوي على مجموعة من العوامل الموضوعية، والتي تتعلق بطبيعة الموضوع –مجال نشاطها- وقدراتها المالية، والتأهيل العلمي والفني لأعضائها في المجال الذي تنشط فيه الجمعية.

وفي نفس السياق تبين الدراسات أن من بين نقاط قوة المجتمع المدني في الجزائر وجمعياته ما يلي[1]:

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات وعلى رأس قياداتها.
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني خاصة تلك المهتمة منها بميدان البيئة والتنمية.

تعاني جمعيات حماية البيئة من بعض الصعوبات التي تحول دون قيامها بوظيفتها على أكمل وجه التي تختصرها على الشكل التالي[2]:

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.

- الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.

- لا تتوفر بما فيه الكفاية الثقة المتبادلة المطلوبة بين الجمعيات وبين المؤسسات والجهات الرسمية.

- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.

- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الوصول على مقرات دائمة للجمعيات، أو مقرات لاستقبال المشاريع.

---

(1)- عبد الناصر جابي: العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق، نوفمبر 2006، ص 16. الموقع الإلكتروني: www.dz.undp.org
تم تصفح الموقع يوم: 2009/01/30.

(2)- المرجع السابق، ص 16.

بعد كل هذا يبقى التساؤل مطروح حول ما إذا كانت الجمعيات البيئية لاسيما جمعيات مدينة باتنة، قد شقت طريقها فعلا إلى الواقع الميداني أم لا، وتحولت إلى دور فعلي وليس نظري على خطى نشر المعلومات البيئية وتنمية الوعي لدى الأفراد والجماعات بضرورة حماية البيئة وصيانتها. إن هذا ما سنحاول التطرق إليه في الجانب الميداني من خلال ما سيعرض من بيانات في الفصلين القادمين.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية الميدانية للبحث

أولا/ فرضيات البحث

ثانيا/ مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزمني

3- المجال البشري

ثالثا/ المنهج وأدوات جمع البيانات

رابعا/ المعاينة وخصائص مفردات البحث

تمهيـد:

يتطلب البحث السوسيولوجي وضع مخطط متكامل من البحث النظري والميداني بهدف الوصول وبعناية إلى كل تلك الدلائل الضرورية للبحث السوسيولوجي المنظم، مع مراعاة تفسيرها وفق مرجعية الإطار المحدد الذي لا تشوبه تصورات ومحددات متناقضة.

ومن المعروف أن هناك أدوات منهجية تمكن الباحث من أداء خطوات بحثه والتي يتحتم عليه تبيانها وتبيان كيفية استعمالها ومبررات ذلك.

وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل التعرض للإجراءات المنهجية الميدانية المتبعة في هذه الدراسة، عارضين بذلك فرضيات البحث، ومجالات الدراسة (المكانية والزمانية والبشرية)، وكذا الأدوات المعتمدة عليها في جمع البيانات، بالإضافة إلى المعاينة وخصائص مفردات البحث.

أولا/ فرضيات البحث:

إن التساؤل المحوري والتساؤلات الفرعية التي تمت صياغتها في الفصل التمهيدي، لا يمكن الإجابة عنها في إطار الدراسة النظرية للبحث فحسب، بل تحتاج إلى معاينة ميدانية، وفي هذا السياق يرتبط البحث العلمي ارتباطا وثيقا بالفروض إذ تعتبر مرحلة صياغة الفروض واختيار صحتها أو

خطئها من أهم المراحل المنهجية في الدراسات السوسيولوجية، ومن هنا يمكن صياغة فرضيات الدراسة على المنوال التالي:

1- يتجسد الدور الفعلي للجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية.

بمعنى آخر أن الدور الفعلي للجمعيات البيئية في مجال المحافظة على البيئة بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه، يبرز في نشاطات عملية كالتنسيق مع الهيئات الرسمية من أجل التعريف بأهم المشكلات البيئية، والمشاركة في البرامج الإعلامية الخاصة بالبيئة، إضافة إلى التنسيق مع قطاع التربية والتعليم في مجال تنظيم مسابقات ثقافية تتزامن مع كل مناسبة بيئية، والقيام بتقديم معارض ومحاضرات وندوات لمختلف شرائح المجتمع بغية التحسيس بخطورة المشكلات البيئية على حياة الإنسان وكل الكائنات الحية الأخرى.

2- يتجسد الدور الفعلي للجمعيات البيئية في التعريف بالسلوكات الخاطئة التي تؤدي للتلوث.

بمعنى أن الدور الفعلي للجمعيات البيئية هو القيام بحملات نوعية إعلامية تبرز فيها مخاطر التلوث، إضافة إلى التنسيق مع الهيئات الرسمية في مجال تنظيم ندوات ومحاضرات تهدف إلى تعزيز الوعي بمخاطر شتى أنواع التلوث، والقيام بتشجيع مساهمة الأفراد في حماية البيئة من التلوث.

3- يتجسد الدور الفعلي للجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها.

بمعنى آخر أن الدور الفعلي للجمعيات البيئية هو التنسيق مع باقي الجمعيات الأخرى العاملة في الحق البيئي والثقافي وهذا في مجال ترسيخ الثقافة البيئية ضمن الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه. كذلك استخدام مختلف الوسائل الإعلامية الاتصالية للمساهمة في الحفاظ على البيئة والعمل على تنميتها.

ثانيا/ مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، وكذا متطلبات التعمق التي تستدعيها المقاربة السوسيولوجية لدور الجمعيات البيئية في الإعلام البيئي، فقد أجريت الدراسة في ولاية باتنة. وفيما يلي نتطرق إلى واقع البيئة في ولاية باتنة.

- **واقع البيئة في ولاية باتنة:**

تعتبر الولاية منطقة شبه جافة ذات نشاط زراعي وصناعي حيث تلاحظ أن المشاكل البيئية التي تتخبط فيها الولاية تتمثل جلها في مشاكل النفايات الحضرية والتي تلحق أضرار جد خطيرة بالمنطقة زيادة على ذلك النفايات الصناعية والتلوث الجوي ومشكل إتلاف الغطاء النباتي.

- النفايات الحضرية:I

أ- النفايات الصلبة:

إن هذا النوع من النفايات أصبح يشكل عبئا ثقيلا على البلديات نظرا للتوسع العمراني المذهل الذي شهدته معظم مدن وقرى الولاية خلال العشرية الماضية لأسباب عديدة منها النزوح الريفي، مما أدى إلى الزيادة في انتشار أماكن رمي النفايات المنزلية بطريقة فوضوية وصعوبة التحكم فيها من حيث جمعها ونقلها وتفريغها.

وحسب تقرير لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز والبيئة فإن «تسيير البلديات للنفايات المنزلية الصلبة لا ترقى إلى المعايير التقنية المعمول بها في مجال الحفاظ على البيئة، فلا التجميع يتم بصفة منتظمة، ولا أماكن التفريغ ملائمة ومهيأة للاستقبال وهذا راجع إلى النقص في الإمكانيات بالنسبة للبلديات وخاصة وسائل الجمع والنقل، وكذا صعوبة الحصول على مكان ملائم للتفريغ بسبب المشاكل العقارية، بالإضافة إلى انعدام ثقافة بيئية لدى السكان وجهلهم لخطورة الآثار السلبية لهذه النفايات التي تحاصرهم من كل مكان.

كما أن سوء اختيار أماكن رمي القمامات أو المزابل العمومية كقربها من المحيط العمراني مثل مزبلة مدينة مروانة التي تشكل خطرا على السكان المجاورين لها وتشويه منظر المدينة خاصة أثناء سقوط الأمطار حيث تجرف السيول هذه النفايات نحو التجمعات السكانية.

وتوجد مزابل أخرى في أماكن فلاحية كمزبلة رأس العيون، وهناك مزابل متناثرة والتي يتعين جمعها في مكان واحد كما هو الحال بالنسبة لمزبلة منعة.

وقد أصبحت المزابل بصفة عامة أماكن لرمي مختلف النفايات الصلبة سواء أكانت منزلية أو استشفائية أو صناعية مع أن القانون يستوجب تخصيص أماكن لجمعها ثم حرقها أو دفنها.

وأسوأ من هذا عدم الانتظام في جمع ونقل النفايات على مستوى الأحياء والتجمعات السكانية خاصة على مستوى المدن الكبرى مما يجعلها تتراكم لأيام

عديدة تؤدي إلى تخمرها وانبعاث روائح كريهة منها ومكانا لعبث الأطفال ومرتع للحيوانات المتشردة وتشويه للمحيط»[1].

«والملاحظ بصفة عامة حول تسيير النفايات الصلبة ما يلي:

- عدم تسييج المزابل.
- سوء اختيار المواقع المناسبة لكثير من المزابل العمومية.
- عدم حراستها مما جعلها مرتعا للأطفال والحيوانات.
- عدم توفر الكثير من البلديات على الشاحنات المخصصة لغرض جمع ونقل القمامات.
- غياب سياسة توعية المواطن للحفاظ على البيئة.
- بروز ظاهرة الأسواق الفوضوية للخضر والفواكه المنتشرة عبر أحياء وشوارع المدن الكبرى خاصة مدينة باتنة والتي أدت إلى تشويه المحيط وخلق بؤر للتلوث.
- عدم إعداد مخططات جمع النفايات الصلبة على مستوى التجمعات الكبيرة (مجموعة العمارات) واحترام تطبيقها»[2].

ب- النفايات السائلة:

يشير التقرير السابق إلى «ضعف كبير في التغطية بشبكات تصريف المياه في بعض الأحياء على مستوى المدن والقرى وانعدامها في بعض التجمعات السكانية خاصة البلديات الريفية منها، وهو ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب من طرف الجهات المعنية حين توزيع البرامج التنموية على البلديات. خاصة إذا علمنا أن البلديات سواء بالنظر إلى إمكانياتها المحدودة أو تحت ضغط السكان –ترخص لسكان بعض التجمعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- بإنجاز هذه القنوات بأنفسهم وبإمكانياتهم الخاصة دون أية رقابة سواء من طرفها (أي البلدية) أو من مصالح الري ويمكن تصور آثار هذا الإنجاز العشوائي مستقبلا.

كما تعتبر الأودية التي تمر ببعض المدن كمصبات ومجاري لصرف المياه القذرة رغم ما تشكله من أضرار بصحة المواطن وتشويه للمحيط

---

(1) - لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز والبيئة: تقرير حول ملف البيئة المقدم للدورة العادية ،مديرية البيئة لولاية باتنة، 2003/04/13 ،ص 04.

(2) - المرجع السابق، ص 05.

البيئي»[1]. ومثال ذلك الأودية التي تخترق باتنة وبريكة التي تستعمل كمصب لصرف المياه من طرف السكان المجاورين لها.

مما يجعل هذه الأودية عبارة عن مجموعة من البرك والمستنقعات خاصة في فصلي الربيع والصيف أين تتكاثر الحشرات الناقلة لمختلف الأمراض وانتشار الروائح الكريهة وتشويه المحيط.

أما بالنسبة لأوساط الاستقبال أو المصبات النهائية فيمكن تصنيفها كالتالي[2]:

1- بالنسبة للأودية: تعتبر بعض الأودية كمصب لمجاري المياه المنزلية وتمر بعدة تجمعات سكانية نذكر منها بالخصوص:

- ❖ وادي الأبيض: يخترق هذا الوادي التجمعات السكانية للبلديات التالية (إشمول، أريس، تيغانيمين، تاغيت ... الخ).
- ❖ وادي عبدي: يمر بالتجمعات السكانية لبلديات (وادي الطاقة، ثنية العابد، أنوادر، منعة).

إن مثل هذه الأودية ذات خصوصية متميزة من الناحية الجغرافية نظرا لوقوعها بمناطق جبلية وامتدادها لمسافات طويلة خاصة إذا ما علمنا أن على حافتي هذين الواديين آبارا كثيرة تستعمل لسقي الأشجار والمزروعات وهو ما يستدعي حماية خاصة لهما (أي الواديين) من طرف مصالح الري ولو بصفة مؤقتة بإنجاز أحواض الترسيب للتجمعات المذكورة. ويعتبر وادي فسديس من أكثر الوديان تلوثا على مستوى الولاية لاستقباله المياه القذرة لتجمعات سكانية هائلة (باتنة، تازولت) ويمتد نحو ثلاث بلديات ذات طبيعة فلاحية صرفة (فسديس، جرمة، المعذر) مما جعل بعض فلاحي هذه البلديات يستغلون هذه المياه في سقي مزروعاتهم متحدين في ذلك القانون وقرارات السلطات المحلية.

والأخطر من هذا أن معظم الموارد المائية الصالحة للشرب التي تزود مدينة باتنة آتية من هذه المناطق مما يطرح تساؤلا حول مدى تأثير موارد هذه المياه من خلال التسربات الجوفية.

2- أحواض الترسيب وحفر المياه القذرة:

هذين النوعين من المصبات النهائية رغم أنها تخفف من حدة المشكل إلا أنها لا تقضي عليه وتبقى حلولا مؤقتة في انتظار توفر الإمكانيات للبلديات

---

(1)- المرجع نفسه، ص 05.

(2)- المرجع السابق، ص ص 6-7.

لتعويضها بقنوات الصرف. والملاحظ أن هذا النوع من الحلول يتطلب الوسيلة الخاصة للصيانة والتفريغ دوريا وهي ما لا تتوفر لدى البلديات.

أما بالنسبة لمياه الأمطار رغم أنه لا يمكن إدراجها ضمن المياه القذرة إلا أن آثارها تصبح ملوثة للبيئة وهذا ما جعلنا نتطرق إلى دفع بالوعات المياه، حيث يلاحظ أن أغلب هذه البالوعات مسدودة نظرا لانعدام الصيانة مما يجعل الشوارع والأزقة بمثابة سواقي وأودية خلال تهاطل الأمطار وما تحمله السيول من أوحال تتراكم في مختلف الشوارع خاصة بعض أحياء مدينة باتنة كحي 800 مسكن وكشيدة وحي الشهداء، برج الغولة ولافاردور. كما يمكن الإشارة إلى موضوع معاناة بعض التجمعات السكانية من خطر الفياضانات ومدى الأضرار وتشويه المحيط التي تخلفها السيول المحملة بالأوحال.

- النفايات الصناعية:II

«النفايات الصلبة الصناعية:

تتمثل هذه النفايات في بقايا استعمال المواد الأولية بعد تحويلها أو تصنيعها، وهي بقايا الجلود، الخشب، والبلاستيك، القماش الخاص بصنع الأحذية، البطاريات، المصفات، البقايا المعدنية خاصة الخطيرة منها كالرصاص.

هذه النفايات ترمي بشكل عشوائي على حافتي الطرق وفي المزابل العمومية وفي منطقة النشاط ذاتها.

*** النفايات السائلة الصناعية:**

المقصود بالنفايات الصناعية السائلة تلك المياه المستعملة الصادرة عن الوحدات الصناعية المحملة بمواد كيماوية (الرصاص، الكروم، الأرسوليك، مواد دهنية ... الخ)، حيث تصب في قنوات صرف المياه المنزلية أو المجاري أو الأودية المحاذية لها، وهذه الوحدات كما هو معروف تقنيا يجب أن تتوفر على محطات لمعالجة هذه المياه كل على مستواها.

إلا أن الملاحظ أن بعض هذه الوحدات لا تستعمل محطات المعالجة لأسباب مختلفة، فهناك وحدات صناعية يتم فيها تشغيل جزئي لبعض محطات التصفية كمحطة مدبغة الأوراس وهذا بسبب إمكانياتها المحدودة، في حين أن وحدة النسيج تبذل جهود معتبرة لإعادة تشغيل محطة التصفية رغم الضائقة

المالية، وهناك وحدات تنعدم فيها محطات التصفية نهائيا كمركب الحليب (أورلي)، وكذا بعض المدابغ الخاصة»[1].

III:- النفايات الخطيرة والسامة

أ- «النفايات الاستشفائية:

يقصد بها تلك الأدوات والوسائل المستعملة في مختلف التدخلات العلاجية على مستوى الهياكل الصحية، وهي نفايات معدية حاملة للجراثيم.

إن هذا النوع من النفايات يشكل خطرا على صحة الإنسان وكذا تشويه للبيئة، لذا يستوجب على المصالح الصحية اتخاذ كل الاحتياطات على مستوى الهياكل الصحية المتمثلة في الجمع والفرز والحرق في مرمدات مطابقة للمقاييس التقنية المعمول بها.

والملاحظ أن بعض المستشفيات لا تتوفر على هذه المرمدات مما أدى إلى رمي هذه النفايات الاستشفائية في المزابل العمومية وتصبح في متناول الأطفال بالرغم من خطورتها، ونفس الشيء بالنسبة للمستوصفات وقاعات العلاج.

ب- زيوت الأسكارال:

هذه الزيوت تعتبر من المواد الخطيرة والسامة تضر بصحة الإنسان حيث تعتبر من المسببات الرئيسية كمرض السرطان كما تفتك بالبيئة، ونظرا لخطورتها فإنها تحتاج إلى تقنيات خاصة لتخزين المحولات المحتوية على هذه الزيوت.

وتتواجد هذه المحولات الخارجة عن الاستعمال على مستوى مؤسسات مختلفة إلا أن بعضها لا يتوفر على الحماية اللازمة لهذا وجب إلزام المؤسسات المعنية على تخزينها وفقا للشروط المنصوص عليها خاصة بالنسبة للمؤسسات التعليمية والخدمية والصحية التي تستقطب بصفة دائمة أعداد هائلة من الناس.

---

(1)- المرجع السابق، ص ص 7-8.

ج- الزيوت المستعملة:

إن كثرة وسائل النقل وخصوصا السيارات منها على مستوى حظيرة الولاية نتج عنها كثرة محطات الغسل والتشحيم على مستوى المدن والقرى وحتى في الأرياف مما أدى إلى استعمال الزيوت بكثرة من طرف هذه المحطات ورميها بشكل عشوائي في قنوات صرف المياه أو حول محلاتهم أو في الساحات المجاورة لهم»[1].

- التلوث الجوي:IV

«يعتبر الهواء إحدى العناصر الأساسية للكائنات الحية (الإنسان، الحيوان، النبات)، وتلوثه ناتج من انبعاث الغازات والأتربة الناتجة عن الوحدات الصناعية ونذكر بالخصوص:

* المحاجر: تتواجد هذه المحاجر في أماكن مختلفة على مستوى الولاية إلا أن الملفت للانتباه تواجدها بكثرة على طول طريق باتنة –عين التوتة- والملاحظ أن أغلبها لا يحترم الشروط القانونية للحد أو التخفيف من الغبار والأتربة الناتجة عنها والتي تضر بصحة الإنسان والطبيعة وتشوه المحيط البيئي نذكر منها خصوصا المحجرة الضخمة عين التوتة التي لا تتوافر ولا تستعمل الوسائل المتعلقة بإزالة التلوث كمصفاة الرش بالماء علما بأن كثافة الغبار الناتج عن هذه المحجرة يشكل خطرا كبيرا على الأشجار الغابية والمحاصيل الزراعية المجاورة.

* الشركة العمومية لأشغال الطرق (جنوب شرق): الوحدة لا تستعمل المصفاة أصلا منذ إنشائها سنة 1994 رغم أنها لا تقل تلويثا من المحجرة المذكورة.

* مصنع الاسمنت عين التوتة: بدوره يشكل خطرا كبيرا على البيئة وحياة السكان هذه عينات من الوحدات المؤثرة على تلويث البيئة والتي لا تلتزم بالقوانين سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام.

كما تتسبب مختلف المركبات خاصة على مستوى المدن الكبرى في تلويث البيئة جراء إفرازات الدخان وتسرب الزيوت من المحركات، وللتقليل من هذا النوع من التلوث يستدعي المراقبة التقنية الفعالة وضبط مخطط السير على مستوى المدينة وتحديد أماكن ملائمة لمحطات التوقف تفاديا للأضرار بصحة المواطن والتخفيف من حدة التلوث»[2].

---

(1)- المرجع السابق، ص 8.

(2)- المرجع السابق، ص 9.

- الغطاء النباتي:V

«تزخر ولاية باتنة بغطاء نباتي دائم متنوع يتربع على مساحات شاسعة، إلا أن نقص الاهتمام بصيانة وحماية هذا الغطاء النباتي من اعتداءات الإنسان والحيوان وكذا حمايتها من الحرائق بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالانجراف المائي والهوائي أدى إلى تآكل الغطاء النباتي مما أثر على المحيط البيئي. حيث لوحظ تدهور وضعية الأشجار المغروسة على سفوح الجبال في كل من بلديات عين التوتة، وادي الشعبة، عين ياقوت وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وأكثر من هذا إتلاف معظم أشجار السد الأخضر الممتد على طول بلديات رأس العيون، القصبات، نقاوس، بومقر، تاكسلانت، لمسان، تالخمت، القيقبة، أولاد سي سليمان) بسبب الجفاف والأمراض المختلفة والحشرات الطفيلية.

أما بالنسبة للغطاء النباتي بالمناطق السهبية جنوب الولاية فأصبح شبه معدوم خاصة في منطقة بيطام مدكول، عزيل عبد القادر، الجزار، بريكة بسبب تعرضه لإنجراف الرياح والرعي الفوضوي.

أما بالنسبة للمساحات الخضراء داخل المحيط العمراني للبلديات، فالإحصائيات المسجلة تبين أن المساحات الخضراء على مستوى المحيط العمراني 57 هكتار أي أقل من هكتار واحد لكل بلدية وهي أماكن لرمي القمامات منذ 20 سنة أو أكثر وفي عاصمة الولاية بالذات.

ولا يمكن فصل موضوع الغطاء النباتي عن ضرورة حماية الحيوانات التي تعتبر إحدى العناصر الأساسية للتوازن الأيكولوجي والبيئي خاصة الحيوانات المهددة بالانقراض والمتواجدة منها بالخصوص بحضيرة بلزمة ومختلف غابات الولاية التي لا يمكن التكلم عن الغطاء النباتي دون التطرق إليها فهي تعتبر بمثابة الرئة التي تتنفس بها ولاية باتنة خاصة إذا سلمنا أن الولاية مهددة بالتصحر نتيجة زحف الرمال الآتية من الجنوب»[1].

(1)- المرجع السابق، ص 10.

- التراث الثقافي والأثري:VI

«بالرغم مما يشكله هذا الموضوع من أهمية علمية وتاريخية تروي تراث الأسلاف المرتبطة بالذاكرة الجماعية في إطار حلقة التواصل الحضاري. ورغم ما تزخر به ولايتنا من مناطق أثرية نادرة كشرفات غوفي وتيمقاد إلا أنه ما زالت معرضة للتلف بسبب العوامل الطبيعية واعتداءات الإنسان وهذا ما يستوجب مضاعفة الجهود من طرف الجهات المعنية وسجل هنا أهمية المشروع المتمثل في عقد شراكة بيئية بين وزارة البيئة وتهيئة الإقليم وولاية باتنة لحماية موقع غوفي»[1].

2- المجال الزمني:

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية على فترتين:

أ- الفترة الأولى (ديسمبر 2008):

وهي فترة استكشاف أولي، حيث قمت بزيارات استطلاعية لمديرية التنظيم والشئون العامة (مكتب الجمعيات) ومديرية البيئة لولاية باتنة التي زودتني بقائمة الجمعيات البيئية التي تنشط في ولاية باتنة وكل المعطيات الأساسية الأولى حولها (الإسم، العنوان ... مكان النشاط). كذلك كل الوثائق والقوانين الخاصة بتأسيس الجمعيات.

ب- الفترة الثانية (20 جانفي إلى 19 مارس 2009):

وهي الفترة التي تم فيها جمع البيانات من المستجوبين (أعضاء الجمعيات) وهذا عن طريق دليل المقابلة/ استمارة المقابلة كأداة أساسية في هذا النوع من البحوث العلمية.

3- المجال البشري:

لقد شهدت مدينة باتنة* كغيرها من المناطق الجزائرية وتيرة متسارعة لإنشاء الجمعيات وهذا منذ بداية التسعينات تزامنا مع صدور قانون الجمعيات 90/31 وقد ساهم في ذلك ازدياد وتنوع احتياجات السكان، كذلك تزايد الوعي في المجتمع من خلال التحول التدريجي الذي شهدته المدينة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وقد بلغ عدد الجمعيات المعتمدة حسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة خلال الفترة 1990-2008 2817 جمعية تنشط

---

(1)- المرجع نفسه، ص 11.

*- تأسست مدينة باتنة عن طريق المرسوم المؤرخ في 12 سبتمبر 1848 الصادر عن نابليون، وذلك بعد أن قررت اللجنة الاستشارية الكائن مقرها بقسنطينة جعل مدينة باتنة مدينة مستقبلية نظرا لموقعها الاستراتيجي على محاور بسكرة، تبسة، سطيف وقسنطينة.

في مختلف المجالات على مستوى تراب الولاية وهو ما يوضحه الجدول التالي بأكثر تفاصيل:

الصنف/ السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الدينية	222	8	8	0	5	2	1	3	2	4	15	16	3	30	3	29	34	23	19	**427**
المهنية	3	8	4	4	5	6	4	6	8	4	18	21	38	15	120	15	18	15	13	**325**
الرياضية والتربية البدنية	43	4	10	12	8	12	35	29	30	8	12	12	24	10	5	21	19	6	9	**309**
الفن والثقافة	6	15	10	10	10	6	15	14	31	24	24	19	30	21	6	4	24	7	10	**286**
أولياء التلاميذ	384	4	21	18	16	4	30	17	13	19	18	32	17	6	2	17	20	20	13	**671**
العلوم والتقنيات	1	3	5	2	1	1	2	1	2	4	1	1	3	2	0	1	3	0	0	**33**
الأحياء القرى والمناطق الريفية	0	0	0	160	18	18	11	4	17	18	21	14	27	9	1	40	39	25	23	**445**
البيئة والوسط المعيشي	0	0	0	0	0	0	1	0	2	0	0	2	4	2	1	0	7	0	0	**19**
المعوقون وغير المؤهلون	0	0	0	0	0	0	0	3	1	2	1	1	0	0	2	2	2	1	3	**18**
المستهلكون	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**1**
الشباب والطفولة	4	2	2	5	7	6	17	10	7	4	5	1	13	3	1	3	5	1	9	**105**
سياحة وتسليات	1	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	**5**
المتقاعدون والمسنون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
النساء	0	1	0	1	0	2	1	3	4	1	0	1	1	1	0	1	0	0	0	**17**
التضامن والإسعاف	3	6	0	0	3	5	8	6	16	13	10	12	17	4	6	0	9	5	13	**136**
الأعمال التطوعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
الصحة والطب	1	2	2	0	0	0	1	0	1	0	2	2	0	0	2	0	2	2	0	**19**
قدماء التلاميذ والطلبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	**1**
متفرقات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
المجموع	**668**	**53**	**62**	**212**	**76**	**62**	**126**	**96**	**137**	**101**	**127**	**134**	**177**	**103**	**149**	**133**	**184**	**105**	**112**	**2817**

الجدول رقم (01) يبين تطور الجمعيات خلال الفترة ما بين 1990-2008 في ولاية باتنة

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتبة الجمعيات والإنتخابات)

وفي ظل هذه الديناميكية التي شهدتها الجمعيات في ولاية باتنة حظي المجال البيئي بقدر لا بأس به من العناية والاهتمام حيث شهد العمل الجمعوي في مجال حماية البيئة تطورا واضحا كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وتنبغي الإشارة في هذا السياق أن نشاط الجمعيات على مستوى الولاية يكون على مستويين.

- المستوى المحلي (جمعيات محلية): تمارس نشاطها في نطاق محدود على مستوى البلدية.
- المستوى الوطني (جمعيات وطنية): تمارس نشاطها على مستوى الوطن ولها مكاتب فرعية منتشرة في ولايات الوطن.

ولصعوبة الاتصال بكل الجمعيات البيئية فقد اقتصرت عينة الدراسة على 10 جمعيات.

ثالثا/ المنهج وأدوات جمع البيانات:

من بين أهم الأساليب التي تجعل من المادة العلمية محددة وموضوعية هي مناهج البحث العلمي فالمنهج العلمي يعتبر من أحد المكونات الأساسية للمعرفة العلمية باعتباره مجموعة من القواعد التي يستعين بها الباحث أو الطريقة التي يتبعها قصد الوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

استجابة لطبيعة موضوع الدراسة يختار الباحث المناهج والأدوات الملائمة لمشكلة بحثه.

أ- منهج الدراسة:

تختلف المناهج العلمية المستخدمة باختلاف مشكلات البحث والظواهر المدروسة وكذا الأهداف المراد تحقيقها. فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة أي مشكلة لاكتشاف الحقيقة، والإجابة على الأسئلة واستفسارات يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها، والعلم الذي يبحث في هذه الطرق هو علم مناهج البحث.

فالمنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم[350].

[350]- عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،ص 99.

والمناهج أو طرق البحث تختلف باختلاف المواضيع وبشكل عام، المنهج العلمي يهدف إلى توسيع نطاق المعرفة والتعرف على الجوانب المجهولة. وفي بعض الأحيان نطلق عليه اسم النظرية العلمية ونقصد بذلك صياغة النظريات وإثراء ما هو موجود من فكر وآراء وعلاقات حتى تتضح الصورة في أذهاننا ونفهم حقيقة الأشياء التي نلاحظها ولا نجد تفسيرا لها.

فالغاية، إذن، من هذا المنهج العلمي هو الكشف عن الحقيقة العلمية الأصلية[351].

وعلى هذا الأساس ومن أجل الوصول إلى مردود إيجابي في تنظيم سير العقل وبالتالي محاولة تفسير الظواهر بطريقة منظمة والعناية أكثر بالحقائق الواقعية المرتبطة بطبيعة مشكلة الموضوع المدروس والذي يتمثل في دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي، اعتمدنا على منهج يساعدنا على التحليل والتفسير بشكل موضوعي ألا وهو المنهج الوصفي وهو "عبارة عن طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[352] والأسلوب الوصفي "لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع وتطويره"[353].

ولأننا نهدف إلى معرفة واقع العمل الجمعوي في مجال المحافظة على البيئة من خلال إبراز الدور الحقيقي للجمعيات البيئية وذلك بوصف نشاطاتها الإعلامية التوعوية للقضايا البيئية الراهنة، وكذا وصف دورها في التعريف بالأنشطة الخاطئة التي تؤدي للتلوث، ومختلف أدوارها في حماية البيئة وتنميتها.

وعليه فالهدف من اعتمادنا لهذا المنهج يكمن في محاولة بلورة عمل سوسيولوجي ميداني نوعي معمق في حدود اجتهادنا، بوصف الظاهرة وتسليط الضوء عليها وعلى مختلف جوانبها باختيار عينة محدودة وفق طرق عملية.

ب- أدوات جمع البيانات:

يختلف أسلوب جمع البيانات باختلاف طبيعة الموضوع المدروس ونوع البيانات المراد جمعها، لذا ارتبطت عملية نجاح جميع المعلومات بمدى فعالية الأدوات المستخدمة فبعد تحديد مشكلة البحث ووضع الفروض تتكون لدينا

---

(351) - المرجع السابق، ص 100.

(352) - محمد شفيق: البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 80.

(353) - عبد اللطيف العبد: مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1979، ص 188.

حوصلة خاصة في أذهاننا حول نوع المادة أو البيانات المراد جمعها من الميدان للاقتراب من الظاهرة بهدف الوصول إلى الإجابة على مشكلة البحث.

ومن هنا رأينا أن موضوع دراستنا يستوجب الاعتماد على الأدوات التالية:

1- الوثائق والسجلات: هي إحدى أدوات جمع البيانات وقد تمكنت الباحثة من الإطلاع على مختلف الوثائق والسجلات التي زودتها ببعض المعلومات تخص إحصاءات ومعطيات عن الجمعيات البيئية الموجودة في مدينة باتنة، كذلك استطاعت الباحثة الإطلاع على بعض الكتيبات الخاصة بالجمعيات البيئية والتي تحتوي على معلومات عن تاريخ نشأتها وأهدافها وهيكلها التنظيمي وأهم أعمالها ونشاطاتها.

2- المقابلة الحرة: تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، أجرت الباحثة مقابلات شخصية حرة مع بعض الأطراف ذات العلاقة بالجمعيات ونشاطاتها وهذا من أجل الحصول على معلومات إضافية كفيلة بمساعدتها في عملية التحليل، فعلى سبيل المثال تمت في هذا الإطار مقابلة رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية بمديرية التربية لولاية باتنة من أجل التعرف على كيفية التنسيق مع الجمعيات البيئية في مجال تنظيم الحملات الإعلامية ونشر الثقافة والتربية البيئية في أوساط تلاميذ مختلف المؤسسات التربوية وفضلا عن مقابلة مدير البيئة لولاية باتنة من أجل تقصي الواقع البيئي بالولاية.

3- المقابلة المقننة: نعتمد في جمع البيانات الميدانية على دليل المقابلة/ استمارة المقابلة المقننة والذي يتفق في إجراءاته مع المنهج الأساسي المعتمد، ومع طبيعة البيانات المستهدفة، وخصائص مفردات البحث، وتم تصميم دليل المقابلة/ استمارة المقابلة (40 سؤال مفتوح ومغلق)، بحيث يشمل الأسئلة التي تستهدف الحصول على البيانات التالية والمقسمة على أربع محاور أساسية:

❖ **المحور الأول:** اشتملت على ستة أسئلة (6 أسئلة):

حول البيانات الأولية عن أعضاء الجمعية المستجوبين، من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة خارج إطار النشاط.

❖ **المحور الثاني:** اشتمل على 11 سؤال:

حول البيانات الخاصة بدور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية.

- بيانات حول دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها.

❖ **المحور الثالث:** اشتمل على 12 سؤال:

بيانات حول دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث.

❖ **المحور الرابع:** اشتمل على 11 سؤال:

بيانات حول دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها.

رابعا: المعاينة وخصائص مفردات البحث.

بما أنه من الصعب الاتصال بجميع أفراد مجتمع البحث (285 منخرط) بسبب عدم التردد المنتظم لهؤلاء على مقرات الجمعيات، وصعوبة إلمامهم بمختلف النشاطات التي قامت بها الجمعيات في مجال الإعلام والتوعية البيئية، فإنه أضحى مشروعا من باب الواقعية العلمية والمنهجية العملية التركيز على مفردات مجتمع البحث التي تمارس مسؤوليات ضمن الجمعيات، نظرا لما تؤهله لها مواقع المسؤولية التنظيمية من التقيد بالتردد باستمرار على المكاتب لمتابعة النشاطات المحلية المسطرة، فضلا عن إطلاعها على مختلف النشاطات التي تقوم بها الجمعيات.

وعليه تم اختيار 08 جمعيات من ضمن 19 جمعية تنشط عبر كامل تراب الولاية أي ما يمثل (42%) من المجتمع الأصلي.

$$42 = \frac{10 \times 08}{19}.$$

والجمعيات المعنية بالاختيار المقصود (العينة القصدية) توجد في (مدينة باتنة).

والجدول التالي يوضح المعلومات الخاصة بهاته الجمعيات البيئية.

جدول رقم (02): يوضح المعلومات الخاصة بالجمعيات البيئية عينة الدراسة.

الرمز	إسم الجمعية	تاريخ التأسيس	المقر	عدد المنخرطين
01	جمعية حماية البيئة لولاية باتنة	1999	باتنة	غير محدد
02	حديقة علوم البيئة	2004	باتنة	غير محدد

03	حماية البيئة والتنمية المستدامة	2006	باتنة	غير محدد
04	جمعية مبادرة بيئية	1995	باتنة	غير محدد
05	جمعية الأمل الأخضر	2000	باتنة	غير محدد
06	جمعية عمال الغابات	1995	باتنة	غير محدد
07	جمعية الحركة الإيكولوجية الجزائرية	1989	باتنة	غير محدد
08	جمعيـــة ترقيـــة العلـــوم البيولوجيـة واسـتدامة التنـوع الحيوي	2004	باتنة	غير محدد

المصدر: **مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتبة الجمعيات والانتخابات)**

حيث تم في هذا الإطار استجواب 04 أعضاء دائمين من كل جمعية ليصبح العدد الإجمالي للأعضاء المستجوبين 32 (عضوا)، مراعين في ذلك بعد منهجي –إجرائي جد هام يتمثل في التجانس في التمثيل إن على مستوى الحجم أو على مستوى ضرورة تقلد كل مستجوب بمسؤولية معينة في الجمعية.

ومن الخصائص العامة لهؤلاء المستجوبين:

)، كما هو مبين في الجدول 75%1- أن أغلبهم ذكورا (24 ذكور بنسبة التالي:

جدول رقم (03): يبين فئات الجنس بالنسبة للمستجوبين.

فئات الجنس	التكرارات	%
ذكور	24	75
إناث	08	25
المجموع	32	100

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 01).**

2- أن أغلبهم تتراوح أعمارهم بين 21 و46 سنة (19 عضو من بين)، كما هو موضح في الجدول 32%59,37 عضوا دائم مستجوب أي ما نسيته التالي:

جدول رقم (04): يبين فئات السن بالنسبة للمستجوبين.

فئات السن	التكرارات	%
]26 – 21]	2	6,25
]31 – 26]	3	9,37
]36 – 31]	2	6,25
]41 – 36]	4	12,5
]46 – 41]	8	25
]51 – 46]	4	12,5
]56 – 51]	8	25
]61 – 56]	0	0
]66 – 61]	1	3,12

المجموع	32	100 ≈

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 02).**

3- أن أغلبهم يحمل مستوى تعليمي جامعي (24 عضو من بين 32)، ولاشك أن هذا المؤشر له 75%عضو دائم مستجوب وهو ما يمثل بنسبة أكثر من دلالة في البحث، على اعتبار أنه من المنتظر والمنطقي أن يؤهلهم لتسيير نشاطات الجمعيات بأكثر وعي، فضلا عن أنه يسمح لهم بإعطاء صورة واقعية عن حقيقة نشاطات الجمعيات في مجال الإعلام والتعريف بالقضايا والمشاكل البيئية.

والجدول التالي يوضح بتفاصيل أكثر توزيع المستويات التعليمية على أعضاء الجمعيات المستجوبين.

جدول رقم (05): يبين المستوى التعليمي بالنسبة للمستجوبين.

الفئات	التكرارات	%
أمي	00	00
ابتدائي	00	00
متوسط	00	00
ثانوي	08	25
جامعي	24	75
المجموع	32	100

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 3).**

4- أن نسبة معتبرة منهم تشتغل في وظائف إدارية مختلفة بالقطاع العمومي خارج إطار النشاط بالجمعيات (رؤساء مصالح إدارية، أعوان إدارة، مقتصد ...)، (بما يمثل 15 عضو من بين 32 عضو مستجوب أي بنسبة)؛ ما يجعلهم في الواقع، ومن ناحية منطقية، مؤهلين لمتابعة وإدارة 46,87% النشاطات المختلفة للجمعية (محاسبة، تسيير ميزانية والأرشيف ...)، فضلا عن أيضا الفئات المهنية الأخرى (مهندسين، 18,75%الأساتذة الجامعيين بنسبة أطباء، تجار...)، كما يوضح ذلك بالتفصيل الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح المهن التي يزاولها الأعضاء المستجوبون خارج إطار النشاط المكلفين به في الجمعية.

الفئـات	التكرارات	النسبة
موظفين إداريين	15	46,87
تاجر	01	3,12
أستاذ جامعي	05	18,75
أستاذ تعليم متوسط	01	3,12
طالب جامعي	06	18,75
مهندس	03	9,37
طبيب	01	3,12
المجموع	32	100 ≈

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 04).**

5- الأعضاء المستجوبون يتحملون المسؤوليات القيادية في الجمعيات.

جدول رقم (07): يبين المسؤوليات التنظيمية للأعضاء المستجوبين ضمن الجمعيات.

الفئـات	التكرارات	النسبة
الرئيس	08	25
نائب أول للرئيس	08	25
الأمين العام	08	25
المسير المالي	08	25

المجموع	32	100

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 05).**

6- أن أغلبهم له أقدمية بالنشاط ضمن الجمعية والعمل التطوعي، تتراوح بين سنة و11 سنة (26 عضو من بين 32 عضو دائم مستجوب أي ما)، وهو أمر منتظر بالنظر إلى تاريخ تأسيس الجمعيات والشروع 81,25نسبته في النشاط كما يبينه سابقا الجدول رقم (2)، والجدول التالي يوضح ذلك بشيء من التفصيل:

جدول رقم (08): يوضح الأقدمية في النشاط بالجمعية بالنسبة للمستجوبين.

الفئـــات	التكرارات	النسبة
أقل من سنة	02	6,25
]6 – 1[	14	43,75
]11 – 6]	12	37,5
]16 – 11]	03	9,37
]21 – 16]	01	3,12
المجموع	32	100 ≈%

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 06).**

الفصل الخامس

البيانات الميدانية: تحليلها وتفسيرها

تمهيد

أولا/ دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية.

ثانيا/ دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث.

ثالثا/ دور الجمعيات البيئية في المحافظة على البيئة وتنميتها.

تمهيـد:

تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها من المراحل المهمة لأنها هي الآلية التي ينتقل بها الباحث من مرحلة التنظيم إلى مستوى النظرية الامبريقية بعد أن ينتهي من الخطوات الإجرائية المتعلقة بنوع الدراسة والمنهج، والفرضيات والمتغيرات وأدوات جمع البيانات، استعدادا منه إلى جمع البيانات من الميدان الذي تكتمل به حلقة الوصل بين التنظير والواقع.

وضمن هذا الإطار، سنعمد إلى تفسير وتحليل البيانات المراد الحصول عليها ميدانيا، والتي تتمثل في:

- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية.
- دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث.
- دور الجمعيات البيئية في المحافظة على البيئة وتنميتها.

أولا/ دور الجمعيات البيئية في التعريف بالمشكلات البيئية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن التعريف بالقضايا والمشكلات البيئية يعتبر من القضايا المحورية التي نالت اهتمام الكثير من التنظيمات والجمعيات العاملة في

الحقل البيئي، نظرا لما يمثله الإعلام من أهمية بالغة في إدراك الأفراد لمشاكل البيئة والسعي قدر الإمكان لتغيير السلوكات في التعامل مع البيئة.

بيد أن هذه القضية ليست من اختصاص الجمعيات البيئية فحسب، بل تمتد إلى كافة الفاعلين الآخرين من هيئات رسمية ومؤسسات من المنتظر أن يكون لها دور بارز في هذا المجال.

ولذلك فإن الجمعيات البيئية كطرف من المجتمع المدني، لا تستطيع تحقيق مسعى حماية البيئة بمفردها، إنما يتأتى ذلك من خلال التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية حتى يحدث نوع من التعامل الإيجابي بينها في هذا المجال، وفي هذا الصدد فإن كل الأعضاء المستجوبين (32 عضو، أي %100.[354] (

أكدوا بأن هناك تنسيق فعلي بين الجمعيات البيئية والهيئات الرسمية، مما يدل على وجود اهتمام وتكامل في الجهود من أجل نشر المعلومات البيئية ويتجسد هذا التكامل في المعطيات التي سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (09): يبين الهيئات الرسمية التي تنسق مع الجمعيات البيئية في مجال الإعلام البيئي.

الفئـــات	التكرارات	النسبة
وسائل الإعلام	32	100%
المديريات المحلية	32	100%
المؤسسات التعليمية	32	100%

[354](- بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 07).

المجالس المحلية	32	100%
المجموع	32	100%

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: **بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 08).**

ولمزيد من التفاصيل أكثر يمكن الإشارة أيضا إلى أن هؤلاء المبحوثين الذين صرحوا بوجود تنسيق بين الجمعيات البيئية والهيئات أو المؤسسات الرسمية.

يؤكدون أن هذا التنسيق عالج المواضيع البيئية التالية:

جدول رقم (10): يبين القضايا والمجالات التي تم التنسيق فيها مع الهيئات أو المؤسسات الرسمية.

القضايا التي تم التنسيق فيها	التكرارات	النسبة
التحسيس بالمشاكل البيئية	32	%100
التربية البيئية	20	%62,5
إحياء المناسبات البيئية	32	%100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 09).

فالبيانات المشار إليها في هذا الجدول تشير إلى أن معظم إجابات المبحوثين (100%) تذهب للتأكيد بأن «إحياء المناسبات البيئية» من أكثر المواضيع (البيئية التي تم التركيز عليها في هذا التنسيق، ولاشك أنه من الأساليب المثلى لإحاطة الأفراد بكافة الحقائق والمعلومات البيئية.

هذا عن المجال الأول الذي شكل حسب إجابات المبحوثين محور التنسيق بين الجمعيات والهيئات أو المؤسسات الرسمية أما عن المجال الثاني، في «التربية البيئية» 26,5%) فهو كما يظهر من خلال إجابات هؤلاء دائما (التي تهدف إلى تنمية وعي الأفراد بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الموضوع دفع بالجمعيات إلى تنسيق جهودها مع جهود مديرية التربية لتعليم ونشر المعرفة البيئية في أوساط التلاميذ لأن الفرد الأكثر تعليما أكثر إلماما بالمعلومات والمعارف البيئية.

أما فيما يخص المجال الثالث الذي شمل حسب إجابات المبحوثين) محور التنسيق بين الجمعيات والهيئات أو المؤسسات الرسمية فهو 100%(«التحسيس بالمشاكل البيئية»ويتفق المبحوثين بأن المشاكل البيئية في ولاية باتنة، والتي تستلزم حلولا ومعالجات عاجلة، هي كثيرة، وشائكة ومعقدة، مما أدى بالجمعيات في هذا الإطار إلى التنسيق مع إذاعة الأوراس ضمن حصص تحسيسية بيئية لأهم المواضيع والمشاكل البيئية خاصة ي ظل المد السكاني الذي ترك آثار سلبية على المحيط.

ويمكن القول في هذا الصدد بأن «المنظور المبني على المشاركة» والذي سبقت الإشارة إليه في هذا البحث –قد أكد على هذه الفكرة بشكل واضح، حينما ربط قضية التحسيس والتوعية بمشكلات البيئة في المجتمع بمشاركة فعلية وفعالة للجمعيات البيئية مع السلطات الرسمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة. ولمعاونة الأفراد والجماعات لاكتساب خبرات متنوعة عن البيئة والمشكلات المرتبطة بها، تستهدف الجمعيات من خلال أنشطتها الإعلامية والتوعوية جماعات مختلفة تظهر هذه الجماعات بحسب إجابات المبحوثين في الجدول التالي:

جدول رقم (11): يبين الجماعات المستهدفة من خلال الأنشطة الإعلامية والتوعوية للجمعيات البيئية.

الجماعات المستهدفة	التكرارات	النسبة
الجمهور العام	32	%100
صناع القرار	12	%37,5
الجمهور النوعي	16	%100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 10).

ولاشك أنه من الأساليب المثلى أيضا لجعل هاته الجماعات أكثر تفهما للبيئة التي يعيش فيها لما فيها من قوانين ومعرفة الأضرار التي تنشأ عن تدخلها غير المحسوب في هذه القوانين، هو إعلامهم عن طريق وسائل الإعلام

المسموعة والمكتوبة. وفي هذا الإطار يمكن القول أن أغلب المبحوثين (32) [355] أكدوا بأن الجمعيات تشارك في إعداد البرامج 100%عضو أي نسبة الإعلامية الخاصة بنشر المعلومات البيئية الموجهة لمختلف شرائح المجتمع، وتتمثل هذه البرامج بحسب إجابات هؤلاء فيما يلي:

) من الإجابات، 100%1- حصص إذاعية منتظمة بنسبة تقدر بـ (ومتخذة الصور التالية:

جدول رقم (12): يبين طبيعة الحصص الإذاعية المنتظمة الموجهة لمختلف شرائح المجتمع.

طبيعة الحصص الإذاعية المنتظمة	التكرارات	النسبة
شريط وثائقي	08	%25
ندوة	32	%100
موائد مستديرة	08	%25

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12).

) – بأن أكثر 100%هناك إجماع –من خلال إجابات المستجوبين بنسبة (الوسائل إتباعا في الحصص الإذاعية المنتظمة هي الندوات، على اعتبار أن هذه الندوات تستقطب عدة شرائح من المجتمع من خلال إبداء آرائها وانشغالاتها بخصوص أهم المشكلات والقضايا البيئية الراهنة التي تواجهها يوميا في ولاية باتنة.

)[355]- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 11).

بمعنى أنها (الندوات الإذاعية) تمثل وسيلة اتصال وإعلام بين الجمعيات ومختلف أفراد المجتمع.

وفي مقابل الندوات هذه تؤكد أيضا الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية المنتظمة (25%) بأن الوسيلة الأخرى المدعمة المتبعة في هذه الحصص هي الشريط الوثائقي، حيث يقرب ذلك الأفراد من البيئة ومشاكلها وينمي فيهم حبها ويحسسهم بأهمية المحافظة عليها وصيانتها. وكذلك يمكن الإشارة إلى أن بعض المستجوبين يؤكد بأن من الوسائل الأخرى المتبعة في هذه الحصص هي الموائد المستديرة (25%) لشرح مختلف القضايا البيئية الراهنة العالمية والإقليمية والمحلية وعرض المشاكل البيئية التي تتعرض لها بلديات ودوائر المنطقة.

أما فيما يخص المواضيع التي أثارتها هذه الحصص الإذاعية المنتظمة، فهي متنوعة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (13): يبين مواضيع الحصص الإذاعية المنتظمة.

طبيعة الحصص الإذاعية المنتظمة	التكرارات	النسبة
تلوث الهواء	16	%50
تلوث الماء	20	%62,5
تلوث التربة	20	%62,5
الضوضاء (التلوث السمعي)	16	%50
إهدار الموارد الطبيعية	20	%62,5
الزيادة السكانية	12	%37,5
النفايات المنزلية	28	%87,5
التصحر	20	%62,5
تآكل طبقة الأوزون	16	%50
النفايات الصناعية	28	%87,5
زحف الاسمنت على حساب الأراضي الزراعية	04	%12,5
انعدام المساحات الخضراء والإضرار بها	12	%37,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12-أ).

نلاحظ أن هناك إجماع –من خلال إجابات المستجوبين بنسبة)- بأن موضوع «النفايات المنزلية» و«النفايات الصناعية» من 87,5%(المواضيع الرئيسية التي أثارتها هذه الحصص. ولاشك أن ذلك مرتبط بقلة الوعي وضعف السياسات البيئية المتبعة من طرف مؤسسات ولاية باتنة العمومية الخاصة للحد من التلوث والمخلفات السامة التي تمثل خطرا أكيدا على سلامة المحيط وصحة الإنسان معا، كما أن موضوع «تلوث الماء»، «تلوث التربة»، «إهدار الموارد الطبيعية»، «التصحر» شكل أيضا أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها هذه الحصص بحسب إجابات المبحوثين (بنسبة 62,5%).

أيضا بالنسبة لموضوع «الضوضاء»، 50%وبنفس نسب الإجابات («تآكل طبقة الأوزون»، كما أن موضوع «الزيادة السكانية» شكل أيضا أحد المواضيع الهامة التي تناولتها هذه الحصص حسب إجابات المبحوثين)37,5%(

فضلا عن هذا، فإن الجمعيات نظمت أيضا بحسب الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية المنتظمة مواضيع حول «زحف الاسمنت على حساب)، وكذا مواضيع حول 12,5%الأراضي الزراعية» بنسبة إجابات تقدر بـ ( )، 37,5%«انعدام المساحات الخضراء والإضرار بها» بنسبة إجابات تقدر بـ (وهو ما حاولت –على سبيل المثال- الندوات التي سعت بعض الجمعيات في إطار اتصالها مع المحيط بصفة عامة- تنظيمها بالتنسيق مع «إذاعة الأوراس) حول «البستنة التزيينية» بغية تجاوز هذه المشكلة (نقص الوعي *الجهوية»(البيئي) بتحديث المعارف والسلوكات والممارسات إزاء البيئة.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن الحصص الإذاعية المنتظمة هي،)، تعتبر حديثة 100%بحسب تأكيدات كل المستجوبين الذين قالوا بوجودها (البرمجة. إذ شرع في تقديمها ابتداء من سنة 2002، مما سمح للجمعيات بأن تشارك –ابتداء من هذا التاريخ- أكثر في إعداد البرامج الإذاعية المتعلقة بالبيئة، وتوجيه نشاطاتها إلى مختلف شرائح المجتمع من أجل إعلامه بيئيا وتحسيسه بأهمية المحافظة على البيئة.

)- تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن هذه الحصة تبثها إذاعة الأوراس الجهوية كل يوم سبت من الساعة 11-12 من *(خلال برنامج «البيئة والحياة» من إعداد السيد «سلطان سعودي» حيث تتخللها تسجيلات (حوار مع الجمعيات) وتدخلات من طرف المواطنين على خطوط الهاتف.

) بأن 100%فضلا عن هذا، فقد أكد في المقابل أيضا كل المستجوبين (الجمعية تشارك في:

2- إعداد حصص إذاعية غير منتظمة (أي حصص إذاعية مناسباتية)، حيث تتخذ الصور التالية:

جدول رقم (14): يبين طبيعة الحصص الإذاعية الغير منتظمة (المناسباتية).

الحصص الإذاعية الغير منتظمة	التكرارات	النسبة
شريط وثائقي	08	%25
ندوة	32	%100
تحقيقات	04	%12,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12-ب).

بناء على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن معظم الإجابات) يؤكد أيضا بأن أكثر 100%المتعلقة بالحصص الإذاعية الغير منتظمة (الوسائل تبنيا في هذه الحصص هي الندوات. وفي مقابل الندوات هذه تؤكد أيضا) بأن الوسيلة 25%الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية الغير منتظمة (الأخرى المكملة والمتبعة في هذه الحصص الإعلامية التوعوية هي الشريط الوثائقي، باعتبار أن هذه الوسيلة مهمة جدا في المعرفة والتعلم وإيصال الرسالة البيئية لمختلف شرائح المجتمع لكي تعي ضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية، كواقع لابد من التعامل معه بكثير من الإيجابية.

)- اعتماد وسيلة أخرى 12,5%في المقابل أيضا تم –بحسب الإجابات (في مثل هذه الحصص وتتمثل في التحقيقات الخاصة بالمشاكل البيئية على مستوى ولاية باتنة.

أما فيما يخص المواضيع التي أثارتها هذه الحصص الإذاعية الغير منتظمة، فهي متنوعة كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15): يبين مواضيع الحصص الإذاعية الغير منتظمة.

طبيعة الحصص الإذاعية الغير	التكرارات	النسبة

منتظمة		
تلوث الهواء	16	%50
تلوث الماء	24	75%
تلوث التربة	24	75%
الضوضاء (التلوث السمعي)	16	%50
إهدار الموارد الطبيعية	32	%100
الزيادة السكانية	16	%50
التصحر	28	%87,5
النفايات المنزلية	28	%87,5
تآكل طبقة الأوزون	16	%50
النفايات الصناعية	16	%50

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12-ب).

)- بأن 100%إذ هناك اتفاق –من خلال إجابات المستجوبين بنسبة (موضوع إهدار الموارد الطبيعية هو أحد المواضيع الأساسية التي أثارتها هذه الحصص.

فضلا عن هذا، فإن الجمعية عالجت أيضا ضمن هذه الحصص الإذاعية الغير منتظمة مواضيع أخرى هامة ذات علاقة بالسلوك البيئي للإنسان، من)، هذا زيادة عن موضوع «التصحر» 87,5%بينها «النفايات المنزلية» بنسبة ( ) وفي هذا الإطار من المهم الإشارة إلى أن 87,5%بنسبة إجابات تقدر أيضا بـ (الجمعيات نبهت إلى أن مساحة التصحر قد اتسعت في ولاية باتنة متسببة في اختلال بيئي كبير كان وراء النزوح الريفي باتجاه مناطق وسط المدينة من جهة، وضياع الأراضي الفلاحية والرعوية من جهة أخرى، زيادة عن تراجع الغطاء الغابي.

فضلا عن ذلك فإن الموضوعين الآخرين اللذين عالجتهما الجمعيات) 75%ضمن هذه الحصص الإذاعية الغير منتظمة وذلك بنسبة إجابات تقدر بـ (لكليهما هما موضوع «تلوث الماء»، وكذلك موضوع «تلوث التربة».

فضلا عن هذا، فإن الجمعيات نظمت أيضا بحسب الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية الغير المنتظمة مواضيع «تلوث الهواء»، «الضوضاء»، «الزيادة السكانية»، «تآكل طبقة الأوزون»، «النفايات الصناعية» بنسبة

) في المقابل بأن 100%) هذا وقد أكد كل المستجوبين (50%متساوية تقدر بـ (بداية الشروع في تقديم هذه الحصص الإذاعة هو سنة 2003 حيث عرفت نشاطات الجمعيات في مجال الإعلام والتثقيف البيئي انتشارا أكثر من خلال تناولها للمواضيع والقضايا البيئية بإسناد إعلامي إذاعي خاص.

وإذا كان هذا كل ما يتعلق بالحصص الإذاعية (المنتظمة والغير منتظمة) التي اعتمدتها الجمعيات في مجال الإعلام والتثقيف البيئي في الوسط) 62,5%الاجتماعي الذي تتحرك فيه، فإنه في المقابل يلاحظ من خلال إجابات (بأن الجمعيات التي ينشطون ضمنها لم تشارك في نشر بيانات بيئية في الصحف الوطنية، لكن هناك في المقابل بعض المستجوبين [12 عضو، وهو ما يمثل]. ممن أكدوا بأن الجمعيات تشارك في بعض الأحيان في نشر 37,5%بنسبة بيانات بيئية في الصحف الوطنية، وهذا من خلال عدة مواضيع يوضحها الجدول التالي بأكثر تفاصيل.

جدول رقم (16): يبين المواضيع التي نشرتها الجمعيات في الصحف الوطنية.

المواضيع التي تم نشرها في الصحف اليومية	التكرارات	النسبة
التلوث	08	%25
إهدار الموارد الطبيعية	08	%25
التصحر	12	%37,5
النفايات الصناعية	04	%12,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12-ج).

يتبين من خلال الجدول أعلاه بأن الموضوع الأول الذي حظي بالنشر ، ويمكن تفسير 37,5%في الصحف الوطنية هو موضوع التصحر بنسبة الاهتمام بمثل هذا الموضوع بالانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة على البيئة في الولاية يأتي بعد هذا الموضوع موضوعين آخرين بنسبة إجابات متساوية تقدر) وهما موضوع «التلوث»، وكذلك موضوع «إهدار الموارد 25%بـ (الطبيعية»، وهذه المواضيع في الواقع –على الرغم من اختلاف مسبباتها هي نتيجة ممارسات وسلوكات إنسانية غير عقلانية هذا ومن المواضيع الأخرى المشار إليها في إطار النشر في الصحف الوطنية موضوع «النفايات

ولاشك أن إثارة مثل هذه المواضيع 12,5%الصناعية» بنسبة إجابات تقدر بـ إعلاميا (لاسيما في الصحف) من شأنه أن يرقي من الثقافة البيئية للإنسان على اختلاف مستويات مسؤولياته في المجتمع، [كأن يدفعه ذلك باستغلال نفايات المصانع في إعادة إنتاجها (رسكلتها) حتى لا تؤدي إلى تلويث البيئة ...].

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن الصحف التي يتم فيها نشر هاته البيانات هي صحيفة"LIBERTE, L'EST QUOTIDIEN".

هذا وفي سياق نشر المعلومات البيئية لدى مختلف شرائح المجتمع، يتدعم أيضا نشاطات الجمعيات بتنظيم معارض (صور فوتغرافية ولوحات معبرة عن البيئة الجميلة). قد يكون لها الأثر الإيجابي في نفسية الأفراد من خلال تحرك مشاعرهم وأحاسيسهم نحو الاهتمام بالبيئة. وفي هذا الإطار أكد)[356] أن الجمعيات تنظم معارض تحسيسية حول 100%كل المستجوبين (الوضع الحالي للبيئة وأهمية المحافظة عليها، كما أكدوا في نفس السياق أن تنظيم هذه المعارض يخضع للاعتبارات التالية:

جدول رقم (17): يبين الاعتبارات التي تنظم على أساسها المعارض.

الاعتبارات	التكرارات	النسبة
مناسبات معينة متعلقة بالبيئة	32	%100
برنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها	12	%37,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 14).

[356]- بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 13).

يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن كل إجابات أعضاء الجمعيات تعتبر أن تنظيم المعارض يخضع إلى مناسبات معينة متعلقة 100%أي بنسبة بالبيئة، كاليوم العالمي للشجرة (21 مارس) واليوم العالمي للبيئة (5 جوان) وغيرها من المناسبات التي قد تسهم في رفع الوعي البيئي لدى الأفراد وتحسيسهم بأهمية المحافظة على البيئة والمشاركة في تنميتها (كغرس الأشجار مثلا).

ومن جهة أخرى، فقد أكدت إجابات أعضاء الجمعيات أيضا (أي بما) أن تنظيم المعارض قد خضع لبرنامج يراعي المناسبات 37,5%يمثل نسبة المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها كأوقات العطل المدرسية، العطل الأسبوعية ولاشك أن ذلك من شأنه أن يعمم الفائدة لجميع شرائح المجتمع من (طلبة، أستذة، تلاميذ، مدارس، عمال، المرأة...). ويمكنهم من زيارة هذه المعارض ولفت انتباههم –من خلال الصور واللوحات المعروضة- إلى بعض القضايا البيئية مثل: المحافظة على الشجرة، الاقتصاد في استخدام المياه، مخاطر التلوث، وغيرها من القضايا البيئية.

أما عن الهيئات التي يتم التنسيق معها، في تنظيم مختلف هذه المعارض فتظهر من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (18) يبين الهيآت التي تم التنسيق معها في تنظيم المعارض.

الهيآت التي يتم التنسيق معها	التكرارات	النسبة
المديريات المحلية	28	%87,5
الجمعيات البيئية	24	%75
المعاهد المتخصصة	04	%12,5
الجامعة	08	%25
الشركات الوطنية (سونلغاز، سونطراك)	04	%12,5
منظمات غير حكومية (الهلال الأحمر)	08	%25

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 15).

فالبيانات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد أن هناك تنوع في الهيآت التي تتعامل معها الجمعيات البيئية في مجال التعريف بالمشاكل البيئية، حيث تذهب) من إجابات عينة أعضاء الجمعيات إلى التأكيد بأن «المديريات 87,5%(بنسبة المحلية» هي أكثر الهيآت تنسيقا مع الجمعيات في تنظيم المعارض، فضلا عن) تنسق أيضا مع مثيلاتها من «الجمعيات 75%ذلك فإن الجمعيات برأي (البيئية» التي تنشط في مجال البيئة وهذا ما يزيد في إثراء هاته المعارض بمختلف الصور واللوحات في جميع مجالات التحسيس بالقضايا البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما أن هذا التنسيق يمتد إلى «الجامعة»، و«المنظمات غير الحكومية» حسب إجابات المبحوثين بنسبة متساوية تقدر بـ)، وهذا من شأنه أن يزيد في تفعيل نشاطات الجمعيات العملية (على 25%(أرض الواقع) والرامية إلى توعية أفراد المجتمع، وتحسيسهم بضرورة حماية الإنسان والبيئة معا.

وفي هذا الإطار، فقد نظمت جمعية «مبادرة البيئة» وبالتنسيق مع «معهد الوقاية والأمن الصناعي» و«الهلال الأحمر الجزائري» و«الحظيرة الوطنية بلزمة» معرض بمقر معهد الوقاية والأمن الصناعي بجامعة –الحاج لخضر باتنة- وبمناسبة اليوم العالمي للصحة وظروف العمل (28 أفريل)، حيث تم عرض صور ولوحات تبرز القضايا البيئية وهذا في إطار اليومين الدراسيين الذي تم تنظيمها أيام 27، 28 أفريل 2009 تحت عنوان «البيئة وظروف العمل».

) من المبحوثين تنسق أيضا 12,5%فضلا عن ذلك فإن الجمعيات برأي (مع المعاهد المتخصصة (مثلا المعهد الوطني التكنولوجي للغابات بباتنة) والشركات الوطنية الكبرى (سونطراك، سونلغاز).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ،أن جمعية ترقية العلوم البيولوجية واستدامة التنوع

وبالتنسيق مع الحظيرة الوطنية بلزمة، محافظة (BBD) الحيوي والتنمية الغابات(باتنة)،مديرية البيئة،مديرية التربية،جمعية حماية البيئة) ، تم تنظيم معرض يوم 2008/02/04 بمعهد تكنولوجيا APED(المستدامة الغابات -طريق تازولت - تحت شعار المناطق الرطبة والصحة وهذا إحياءا لليوم العلمي للمناطق الرطبة المصادف لـ 2 فيفري .[357]

[357]: أنظر في هذا الصدد :
BBD(الموقع الإلكتروني لجمعية ترقية العلوم البيولوجية واستدامة التنوع الحيوي)

إضافة إلى هذا فإن جمعية «مبادرة البيئة» قد «شاركت في الصالون الدولي حاسي مسعود الصناعي من 18، 31 جانفي 2009 في قطب البترول وقطب حماية البيئة من تنظيم الغرفة التجارية الفرنسية مرساي» [358].

أما عن فعالية هذه المعارض، فقد أكد كل المستجوبين (100%)[359] بأنها وجدت صدى إيجابي لدى زوارها، ويتجلى ذلك، بحسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19): يبين مظاهر الصدى الإيجابي الذي تركته المعارض التحسيسية التي نظمتها الجمعية لدى زوارها.

الصدى الإيجابي للمعارض	التكرارات	النسبة
إقبال الأفراد على هذه المعارض	32	%100
طلب الاستفسار عن بعض القضايا البيئية	28	%87,5
البحث عن المطويات والأشرطة العلمية	08	%25

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 17).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن كل إجابات أعضاء الجمعيات البيئية لولاية باتنة (أي ما نسبته 100%) تذهب للتأكيد بأن الصدى الإيجابي الذي تركته هذه المعارض لدى زوارها في الإقبال المكثف للأفراد على هذه المعارض. ويرجع ذلك إلى الرغبة في التعرف على الأوضاع البيئية

WWW.Bbd algeria.org

[358] - أنظر في هذا الصدد:
بوساحة النور: «أخبار الجمعيات»، دورية منتدى الطالب، الصادرة بباتنة عن المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد 7، مارس 2009، ص 04.

[359] - المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 16).

عن طريق الصور واللوحات، مما قد ينمي عندهم الرغبة والسعي إلى التمتع بتلك البيئة النظيفة، والمحافظة عليها.

) 87,5%إضافة إلى هذا، فقد أكدت إجابات أعضاء الجمعيات (بما نسبته أن الصدى الإيجابي للمعارض يمثل أيضا في «طلب الاستفسار في بعض القضايا البيئية» من قبل الأفراد. ويرجع ذلك إلى كون المعارض تدفع الأفراد إلى المشاركة في الإدلاء عن انشغالاتهم البيئية.

) أن 25%هذا، وقد تبين أيضا من خلال إجابات المبحوثين (وبما نسبته هذه المعارض ساهمت في الإقبال على «طلب المطويات والأشرطة العلمية».

من أجل تحسين قدراتهم العلمية ومفاهيمهم البيداغوجية حول المحيط البيئي ومشاكله المطروحة.

وهكذا يمكن القول –بناء على ما سبق- أن مشاركة الجمعيات في البرامج الإعلامية (عبر الإذاعة والصحف) والمعارض التحسيسية الموجهة لمختلف شرائح المجتمع، يدخل في إطار الإعلام والتعريف بالمشكلات البيئية.

ثانيا/ دور الجمعيات البيئية في التعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث:

)[360] بأن الجمعيات البيئية تقوم 100%لقد أجمع كل المستجوبين (بحملات بيئية إعلامية تبرز مخاطر التلوث التي تتعرض له المنطقة التي تنشط فيها وتتمثل هذه الحملات بالدرجة الأولى في الحملات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (20): يبين الحملات التي تقوم بها الجمعيات البيئية في إبراز مخاطر التلوث.

الحملات الإعلامية البيئية	التكرارات	النسبة
حملات النظافة	28	%87,5
خرجات ميدانية خاصة مع النوادي الخضراء	24	%75
خرجات ميدانية على مستوى الوحدات الإنتاجية	12	%37,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

)[360]- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 18).

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 19).

فالموضوع الأول المركز عليه من قبل الجمعيات بحسب إجابات) هو «حملات النظافة» ولاشك أن ذلك يدخل 87,5%الأعضاء المستجوبين (في إطار التوعية بعدم رمي المخلفات في الشوارع والطرق وضرورة مواجهة هذه المظاهر المشوهة للمحيط والمضرة بالصحة العمومية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه الحملات التحسيسية التي قامت بها الجمعيات قد تمت بمشاركة مديرية الغابات وفرق الكشافة الإسلامية ورجال الحماية المدنية.

)، 75%فضلا عن ذلك، وحسب إجابات الأعضاء المستجوبين (بنسبة فإنه من الحملات المركز عليها في الحملات الإعلامية البيئية هي «الخرجات)، وهذا داخل المؤسسات التعليمية من أجل *الميدانية مع النوادي الخضراء»(ربط التلميذ بمعطيات محيطه البيئي الصغير وغرس قيم واتجاهات ايجابية إزاءه، ليتسنى له في المستقبل التفاعل ايجابيا وحضاريا مع المحيط البيئي العام الذي يتواجد فيه.

وفي هذا الإطار من المهم التذكير بأن تنسيق الجمعيات مع قطاع التربية في سبيل نشر ثقافة بيئية في المجتمع يعتبر –كما تمت الإشارة إليه سابقا- تجسيدا لدورة «بلغراد» حول التربية البيئية (سنة 1975)، حيث تم التأكيد في هذه الأخيرة على ضرورة الاستعانة بمختلف الطرق والأساليب، لتزويد الأفراد بالمعلومات البيئية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التعاون بين المؤسسات التربوية وباقي مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية مثلا) حتى يكتسب التلاميذ معارف واتجاهات إيجابية نحو البيئة.

إلى جانب ذلك، فإنه من المواضيع المركز عليها دائما بحسب إجابات) في إطار الحملات التطوعية للجمعيات البيئية، 37,5%الأعضاء المستجوبين (هي «الخرجات الميدانية على مستوى الوحدات الإنتاجية» لتحسيس أصحاب هاته الوحدات والمصانع إلى ضرورة استعمال محطات معالجة المياه بالنسبة للنفايات الصناعية السائلة، كذلك محاولة التخفيف من الغبار والأتربة التي تضر بصحة الإنسان والطبيعة وتشوه المحيط البيئي وهذا باستخدام جميع أجهزة إزالة التلوث.

)- تمثل النوادي الخضراء فضاء للطفل يقوم فيه بجميع النشاطات المتعلقة بالبيئة، تحت إشراف منشط يسهر على *(تطبيق برنامج سنوي خاص يشمل أربع ورشات، هي المسرح، الأعمال التطبيقية، القصص والإعلام والاتصال.

)[361] أن هاته 100%علاوة على هذا، فقد أكد كل المستجوبين (الحملات الإعلامية لاقت نجاحا كبيرا، والجدول التالي يوضح بتفاصيل أكثر نتائج هاته الحملات البيئية التي تقوم بها الجمعيات البيئية في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه:

جدول رقم (21): يبين نتائج الحملات البيئية الإعلامية.

نتائج الحملات البيئية الإعلامية	التكرارات	النسبة
إنماء ورفع مستوى الوعي البيئي لأفراد المجتمع	24	%75
تحفيز وتشجيع المجتمع على رفع التعديات التي تتم على البيئة	24	%75
توجيه أنظار المسؤولين نحو تلك القضايا	16	%50
إبراز أهمية دور المجتمع المدني في رسم السياسات البيئية	20	%62,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 21).

) من إجابات 75%يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول أن نسبة (المبحوثين تذهب إلى أن من نتائج الحملات البيئية الإعلامية «إنماء ورفع مستوى الوعي البيئي لأفراد المجتمع»، «تحفيز وتشجيع المجتمع على رفع التعديات التي تتم على البيئة» من خلال تغير بعض السلوكات السلبية المضرة بالبيئة إلى سلوكات وعادات إيجابية تكمن مثلا في تجميع القمامات والنفايات المنزلية في أماكن خاصة، كذلك المشاركة في الحملات التطوعية (التحسيسية) التي تنظمها مختلف الجمعيات قصد تنظيف المجمعات السكنية والمساحات الخضراء.

) أن من النتائج الأساسية 62,5%إلى جانب هذا، أكد المستجوبون أيضا (لهاته الحملات البيئية الإعلامية «إبراز أهمية دور المجتمع المدني في رسم السياسات البيئية» من خلال محاولة إشراك مختلف الجمعيات البيئية في الفضاءات التصورية للولاية في تجسيد مشاريع حماية وتثمين الموارد الايكولوجية والطبيعية.

)[361] - المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 20).

هذا وقد أكدت في المقابل أيضا إجابات الأعضاء المبحوثين (أي ما) أن من نتائج الحملات البيئية الإعلامية «توجيه أنظار المسؤولين 50%نسبته نحو تلك القضايا» وعيا بالتحديات التي يجب رفعها للوصول إلى تغيير وضع المحيط البيئي الراهن وتحقيق التنمية المستدامة.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعيات تعمل على تنظيم ندوات لتوعية وإعلام مختلف شرائح المجتمع بالمشكلات البيئية وبالأخص مشكل)[362]، حيث اعتبروا أن 75%التلوث، وهذا ما أكده أغلب المستجوبين (بنسبة هذه الندوات تطرقت إلى العديد من المواضيع البيئية، مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): يبين المواضيع البيئية التي تطرقت إليها الندوات التي نظمتها الجمعيات.

المواضيع البيئية للندوات	التكرارات	النسبة
مراعاة عدم إلقاء القاذورات في الشوارع	24	%75
عدم تلويث مصادر المياه	24	%75
تفادي التلوث السمعي	08	%125

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 23).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك اتفاق بين إجابات أعضاء الجمعيات البيئية لولاية باتنة بأن هذه الندوات تطرقت أساسا إلى موضوع «مراعاة عدم إلقاء القاذورات في الشوارع» و«عدم تلويث مصادر)، نظرا لنقص الوعي البيئي وكذا السلوكات أو الممارسات 75%المياه» (بنسبة الخاطئة لبعض أفراد المجتمع، والتي أدت إلى انتشار النفايات والأوساخ والقاذورات في الشوارع والأحياء، مما عمق من مشكلة التلوث الحضري، وأدى إلى إفساد الطابع الجمالي للمدينة من جهة، ومن جهة أخرى، فإن اللامبالاة وعدم الاهتمام وتلويث مصادر المياه، نتج عنه انتشار الأمراض. وهذه الندوات من شأنها أن تساعد على تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، فيما يخص هاته القضايا.

[362](- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 22).

) أن الجمعيات 12,5%هذا وقد أكد أعضاء الجمعيات (أي ما نسبته تطرقت إلى موضوع التلوث السمعي الذي يظهر في مظاهر كثيرة نظرا لنقص الوعي واللامبالاة.

ومنه يمكن القول أن هذه الندوات ساهمتا –بحسب أغلب المستجوبين-)[363] في ترشيد سلوك الأفراد.75%(

والجدول التالي يوضح بتفاصيل أكثر تجليات هذه المساهمة في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه الجمعيات.

الجدول رقم (23): يبين نظاهر مساهمة الندوات في ترشيد سلوك الأفراد.

مدى مساهمة الندوات في ترشيد سلوك الأفراد	التكرارات	النسبة
إقبال المواطنين على هذه الندوات	24	%75
إنشاء خلايا بيئية على مستوى الأحياء	20	%62,5
اهتمام الوسط المثقف بالقضايا البيئية	16	%50

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 25).

) من إجابات 75%يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول أن نسبة (أعضاء الجمعيات تذهب للتأكيد بأن من تجليات مساهمة الندوات في ترشيد سلوك الأفراد «إقبال المواطنين على هذه الندوات»، حيث يطرحون في هذا الإطار انشغالاتهم فيما يتعلق بالبيئة (كالنفايات الحضرية والصناعية) والتماس الحلول الناجعة لها.

هذا وقد تمكنت الجمعيات أيضا في هذه الندوات حسب إجابات) من «محاولة إنشاء خلايا بيئية على مستوى الأحياء» 62,5%المستجوبين (وهذا لتدعيم نشاطات الجمعيات، وبتفعيل دورها في الأحياء لحماية البيئة وصيانتها.

) بأن من 50%فضلا عن ذلك فقد أكدت إجابات مستجوبي الجمعيات (مظاهر مساهمة هذه الندوات في ترشيد سلوك الأفراد هو استقطاب «اهتمام الوسط المثقف بالقضايا البيئية» وذلك من خلال مشاركة الأساتذة والطلبة في

[363](- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 24).

تنشيط هذه الندوات وإثراءها عبر التساؤلات والمناقشات التي تعمل على بلورة الوعي البيئي بالسلوكيات الخاطئة التي تؤدي للتلوث، وتحسيسهم بضرورة ترشيد هاته السلوكات للمحافظة على البيئة.

وفي هذا الصدد، نظمت جمعية «مبادرة بيئية» بالتنسيق مع كل من المديرية الفرعية للأنشطة العلمية الثقافية والرياضية، والهلال الأحمر الجزائري في الإقامة الجامعية مهداوي خديجة بنات يوم 2009/01/19 ندوة حول التلوث والأمراض المتنقلة عن طريق المياه[364].

وضمن السياق ذاته، فإن التعريف بالأنشطة السلوكية الخاصة التي تؤدي للتلوث وخلق مجتمع واع بقضايا البيئة، يتطلب إقامة العديد من المحاضرات التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتعمل على تلقينهم قيم ومبادئ أساسية في التعامل مع البيئة الطبيعية. وفي هذا الصدد اعتبر أغلب) [365] أن الجمعيات تعمل على تقديم محاضرات تهدف إلى 87,5%المستجوبين (تزويد بقدر الإمكان –مختلف شرائح المجتمع بالمعارف الضرورية حول الوضع البيئي وترشيد سلوكات الأفراد اتجاه البيئة عموما، حيث تبحث هذه المحاضرات في عدة مواضيع، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (24): يبين المواضيع البيئية المقدمة في المحاضرات التي تنظمها الجمعيات.

المواضيع البيئية المقدمة في المحاضرات	التكرارات	النسبة
المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات	24	%75
التلوث الصناعي	16	%50
نظافة وترقية الإطار المعيشي الحضري	04	%12,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 27).

) من إجابات المبحوثين تركز 75%يتبين من معطيات هذا الجدول، أن (على موضوع «المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات». ويدخل هذا في إطار

(364) - بوساحة النور: مرجع سابق، ص 04.

(365) - المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 26).

تحسيس السلطات المعنية (المحلية) بضرورة تصفية المياه القذرة وقنوات الصرف الصحي، ومحطات إنتقاء ومعالجة القمامات.

إلى جانب هذا كله، وضمن السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاضرات اهتمت أيضا –حسب إجابات أعضاء الجمعيات (50%- بموضوع «التلوث الصناعي»، والذي يعد –كما تمت الإشارة إليه سابقا- من بين أكبر المشكلات البيئية التي تعاني منها الجزائر (لاسيما ولاية باتنة)، لأنه اقترن سياسة التصنيع المنتهجة في بداية السبعينات، حيث لم تراعي الاعتبارات البيئية، مما أدى إلى تفاقم معدلات التلوث، وانتشار النفايات والقاذورات، وكل هذا كان له انعكاسات سلبية على البيئة (الاجتماعية والطبيعية) للأفراد.

وفي نفس السياق، شاركت جمعية مبادرة البيئة في الملتقى الدولي حول البيئة في الجزائر العاصمة المنظم من طرف مركز التعاون بين الهلال الأحمر والصليب الأحمر للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يومي 06/05/ فيفري 2009[366]. هذا وقد نظمت الجمعيات أيضا –بحسب إجابات المبحوثين (12,5%- محاضرات حول «نظافة وترقية الإطار المعيشي لولاية باتنة الحضري»، تركز حول توعية الأفراد بتنظيف الوسط الحضري الذي يعيشون فيه، وهذا من منطلق «نظافة الوسط الحضري من نظافة الأفراد»، حيث ركزت مواضعها على التعريف بالعوامل المرتبطة بتدهور النظافة بالوسط الحضري. وتوضيح أهمية الإعلام والتربية في تحسيس الأفراد من أجل المحافظة على الوسط الحضري والمعيشي.

وفي نفس الصدد ،واحياءا لليوم العالمي للمناطق الرطبة المصادف لـ 2 فيفري (كما أشرنا إليه سابقا في عنصر تنظيم المعارض) تم تنظيم : يوم 2008/02/04 بمعهد تكنولوجيا الغابات -طريق تازولت- محاضرات بيداغوجية موجهة للطلبة الجامعيين و أعضاء الجمعيات والنوادي الخضراء تدور مواضيعها حول : تلوث ماء المناطق الرطبة ، المناطق الرطبة والصحة،كذالك مواضيع حول النظام البيئي والمناطق الرطبة ونباتات المناطق الرطبة ووظائفها.[2]

هذا عن المواضيع البيئية التي تناولتها هذه المحاضرات، أما عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز الوعي بمخاطر التلوث، فقد أكد المبحوثين بنسبة

---

(366)- بوساحة النور: مرجع سابق، ص 04.

(2) - انظر في هذا الصدد:
WWW.Bbd algeria.org الموقع الإلكتروني **لجمعية ترقية العلوم البيولوجية واستدامة التنوع الحيوي (BBD)**

)[367] أن هذه المحاضرات ساهمت في التعريف بالأنشطة الخاصة 87,5%(المؤدية للتلوث ورفع مستوى الوعي البيئي وتحريك الفعل البيئي في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه الجمعيات، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (25): يبين مظاهر مساهمة المحاضرات في تعزيز الوعي بمخاطر التلوث.

مدى تجليات مساهمة المحاضرات	التكرارات	النسبة
تردد وحضور الأفراد لمتابعة هذه المحاضرات	24	%75
نمو الوعي البيئي لدى الأفراد	24	%75
زيادة عدد المنخرطين في الجمعيات	16	%50

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 29).

) من 75%فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن (إجابات أعضاء الجمعيات تؤكد أن من تجليات مساهمة المحاضرات التي تقدمها في تعزيز الوعي بمخاطر التلوث في الوسط الذي تنشط فيه «تردد وحضور الأفراد لمتابعة هذه المحاضرات» حيث يتم الاستفسار عن بعض الأوضاع والمشاكل البيئية التي يعيشونها يوميا، وطرح انشغالاتهم بشأن (القمامات المنزلية، التلوث الصناعي، تدهور الوسط الحضري ... الخ).

) أن 75%هذا، وقد أكدت إجابات المستجوبون في ذات السياق أيضا (من المظاهر الأخرى لهذه المحاضرات في تعزيز الوعي بمخاطر التلوث «نمو الوعي البيئي» لدى أفراد المجتمع. وهذا من خلال الاستجابة التلقائية في الحملات التطوعية لتنظيف المحيط وغرس الأشجار وهو ما من شأنه أن يحقق مشاركة إيجابية وفعالة في حماية البيئة من التلوث من قبل أفراد المجتمع.

فضلا عن هذا، فإن هذه المحاضرات أدت (بحسب إجابات المستجوبين) إلى «زيادة عدد المنخرطين في الجمعيات». والمساهمة في النشاطات 50% التي تقوم بها هاته الجمعيات، خاصة الحملات التطوعية (حملات نظافة عبر الأحياء البلدية، تنظيف المساحات الخضراء، غرس الأشجار وتزيين المحيط ... الخ).

- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 28).[367])

ثالثا/ دور الجمعيات البيئية في الحفاظ على البيئة وتنميتها:

إن استمرار الجمعيات في تفعيل نشاطاتها يتطلب بناء نسق من العلاقات الخارجية (المفتوحة) مع منظمات وجمعيات عاملة في حقل البيئة نفسه، وفي هذا الإطار اعتبر كل المستجوبين (32 عضو مستجوب، أي ما نسبته 100%) أن الجمعيات تعمل على التنسيق مع جمعيات أخرى عاملة بالحقل البيئي والثقافي. ويتركز هذا التنسيق أساسا في المجالات التي يوضحها الجدول التالي:[368]

جدول رقم (26): يبين مجالات تنسيق الجمعيات مع جمعيات أخرى عاملة في الحقل البيئي والثقافي.

مجالات التنسيق	التكرارات	النسبة
تبادل المعلومات حول الوضع البيئي المالي	32	%100
نقل الخبرات والتجارب في مجال التثقيف البيئي ومواجهة المشكلات البيئية	32	%100
اعتماد إستراتيجية عمل متكاملة ومتبادلة من أجل المساهمة في حماية البيئة	16	%50

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 31).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك اتفاقا عاما) من إجابات الأعضاء المستجوبين الذين أكدوا بوجود تنسيق بين 100%بنسبة (الجمعية التي ينشطون ضمنها والجمعيات الأخرى العاملة في الحقل البيئي والثقافي الاجتماعي وأن مجال التنسيق يتعلق أساسا بتبادل المعلومات حول الوضع البيئي الحالي (العالمي، المحلي).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجال من التنسيق قد فرضته الوضعية المتدهورة للوضع البيئي الحالي نتيجة عوامل كبيرة أهمها بالدرجة الأولى العامل الإنساني، حيث برزت ظواهر بيئية غير سوية، كتلوث الماء الصالح للشرب، استنفاذ الموارد الطبيعية، انبعاث الغازات السامة، وغيرها.

[368]- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 30).

ومن هنا يعتبر تنسيق الجمعيات مع جمعيات أخرى في هذا المجال ضرورية في سبيل المساهمة في التعريف بهذه المشاكل وإيجاد الحلول لها.

إلى جانب ذلك، فإن المجال الآخر الذي كان محل تنسيق بين الجمعيات والجمعيات الأخرى (المحلية والدولية) العاملة في الحقل البيئي والثقافي، هو) «نقل الخبرات والتعاون في مجال التثقيف 100%بحسب إجابات المبحوثين (ومواجهة المشكلات البيئية».

) أن تنسيق 50%علاوة عن هذا فقد أكدت إجابات بعض المستجوبين (الجمعيات مع عدد من الجمعيات والتنظيمات العاملة في الحقل البيئي والثقافي، يتمثل في «اعتماد إستراتيجية عمل متكاملة» من أجل المساهمة في إيجاد حلول للمشكلات البيئية، خاصة من جانب مشكلة التلوث البيئي. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد أن جمعية «حماية البيئة ومكافحة التلوث» عضو في الشبكة العربية للبيئة والتنمية للجامعة العربية والتي يوجد مقرها بالقاهرة.

وفي نفس الصدد ،نظمت جمعية العلوم البيولوجية واستدامة التنوع الحيوي الكائن مقرها بمعهد البيولوجيا بجامعة باتنة بالتنسيق مع :

- الحركة البيئية الجزائرية (الجزائر).
- الجمعية الملكة لحماية الطيور (بريطانيا).
- المتحف الوطني للعلوم الطبيعية) (فرنسا).
- الحظيرة الوطنية ببلزما (باتنة).

الملتقى الدولي حول :

« دراسة الطيور في الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة »

أيام 11 ،12 ، 13 نوفمبر 2006

ومن بين أهداف هذا الملتقى:

- تقديم نتائج أبحاث علمية في مجال علم الطيور (الطيور الجزائرية وطيور شمال إفريقيا

بصفة خاصة) .

- لمحة تاريخية عن علم الطيور في الجزائر ، حالة وتطور البحث العلمي في مجال الطيور وصيانتها (الحاضر والمستقبل).

- تكوين روابط الشراكة بنظرائهم الأجانب (مخابر، جمعيات،منظمات وهيآت وطنية ودولية). [1]

وجدير بالذكر في سياق آخر، أن نشر المعلومات البيئية في المجتمع، يحتاج –مهما يكن- إلى وسائل تربوية وآليات تعمل على ترسيخ الوعي البيئي، وتعريفهم بالنشاطات التي تقوم بها الجمعيات. وفي هذا الصدد اعتبر كل)[369] أن الجمعيات تستخدم وسائل اتصالية في مجال 100%المستجوبين (الإعلام بالقضايا البيئية لدى فئات عريضة من المجتمع، ويتضح ذلك بالتفصيل من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (27): يبين الوسائل الاتصالية التي تستخدمها الجمعيات لنشر المعلومات البيئية.

الوسائل التربوية	التكرارات	النسبة
مجلة تعني بالبيئة والتعريف بالجمعية	16	%50
مطويات للتوعية البيئية	28	%87,5
كتيبات تعني بمواضيع البيئة والمشاكل التي تهددها	12	%37,5
دلائل توضح كيفية الحفاظ على البيئة والعمل على تنميتها	24	%75
أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي في الولاية	24	%75

[1] - أنظر في هذا الصدد :
WWW.Bbd algeria.org الموقع الإلكتروني **لجمعية ترقية العلوم البيولوجية واستدامة التنوع الحيوي (BBD)**
- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 32).[2]

عموما وفي المنطقة التي تنشط فيها الجمعية		
موقع الكتروني يعرف بالوضع البيئي في الولاية ونشاطات الجمعية في هذا المجال	12	%37,5
أقراص مضغوطة	04	%12,5
مسرح	04	%12,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 33).

البيانات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد أن هناك تنوع في الوسائل الاتصالية المستخدمة في مجال نشر المعلومات البيئية، حيث تذهب (نسبة) من إجابات المبحوثين إلى التأكيد بأن أهم هذه الوسائل هي «مطويات 87,5% للتوعية البيئية» باعتبارها وسيلة إعلامية تربوية هامة في التعريف بالمشكلات البيئية (التصحر، التلوث الحضري والصناعي، النفايات الصلبة ... الخ). فضلا عن كيفية المحافظة على البيئة وصيانتها.

إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهمية الإعلام البيئي لدى فئات المجتمع المحلي بصفة خاصة، تستخدم الجمعيات أيضا «أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي في الولاية عموما وفي المنطقة التي تنشط في الجمعية» و«دلائل توضح) 75%كيفية الحفاظ على البيئة والعمل على تنميتها» بحسب إجابات متساوية (من المبحوثين، ولاشك أن هاتين الوسيلتين تعتبران من الوسائل الإعلامية الهامة في مجال التوعية بالمشكلات البيئية المختلفة.

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه. فقد ذهبت إجابات الأعضاء) إلى التأكيد على أن الجمعيات تستخدم «مجلة تعنى بالبيئة 50%المستجوبين (والتعريف بالجمعية» وبمختلف المهام والنشاطات (ملتقيات، ندوات، معارض، محاضرات) مكنت مختلف شرائح المجتمع من إدراك حقائق ملموسة وواقعية حول التدهور البيئي.

)، أن الجمعيات 37,5%كما أكد المستجوبون أيضا (وبنفس النسب تستخدم «كتيبات» تعنى بمواضيع البيئة والمشاكل التي تهددها و«موقع إلكتروني» يعرف بالوضع البيئي في الولاية ونشاطات الجمعية في هذا المجال.

فالكتيبات تعن بالبيئة والمخاطر التي تهددها، مثل مشكل التلوث الصناعي، كما تقدم بعض الحلول الكفيلة بمواجهة هذه المشكلات البيئية.

إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهمية الإعلام ونشر الثقافة البيئية لدى فئات المجتمع المحلي بصفة خاصة، تستخدم بعض الجمعيات أيضا مواقع على الانترنيت تسمح بإبراز نشاطاتها ومختلف القضايا البيئية.

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه، فقد ذهبت إجابات الأعضاء ( ) إلى التأكيد على أن الجمعيات تستخدم «أقراص 12,5%المستجوبين (مضغوطة» عن مواضيع علمية عن منافع النباتات. كذلك موضوع الأوبئة، التغذية، النظافة ... الخ.

كما أكد المستجوبين أيضا في نفس السياق (وبنفس النسبة السابقة)، أن الجمعيات تقوم بإعداد مسرحيات في دور الشباب يقوم بتمثيلها براعم لمدارس ابتدائية حيث تحتوي على أغاني بيئية تبين فيها أهمية البيئة والطبيعة في حياة الإنسان.

وعلى كل فإنه على الرغم من توفر بعض الوسائل الإعلامية المعتمدة من قبل الجمعيات في سبيل نشر القضايا والمشاكل البيئية، إلا أن أغلب)[370] أكدوا بأن هذه الوسائل غير كافية مع عدم اقتراحهم بما 75%المستجوبين (يمكن أن يسجل كإضافة أخرى لنشاطات الجمعيات في هذا الصدد[371].

)[372] بأن 87,5%هذا وقد أكدت أيضا إجابات أغلب المستجوبين بنسبة (الجمعيات قامت بتنظيم مسابقات ثقافية منتظمة (أحسن رسم طبيعي للتلاميذ، أحسن حي، أحسن ملصقة حول البيئة) تتزامن مع كل المناسبات ذات العلاقة بالوضع البيئي المحلي والدولي (اليوم العالمي للبيئة 5 جوان، اليوم العالمي للشجرة 21 مارس، اليوم العالمي للمياه 22 مارس، اليوم العالمي لطبقة الأوزون 16 سبتمبر، اليوم العالمي للتنوع البيولوجي 29 ديسمبر ... الخ).

) بأن هذه المسابقات ساهمت في 87,5%وقد أكد هؤلاء المستجوبين (بلورة الوعي البيئي لدى الأفراد للمحافظة على البيئة ومواردها، وقد تجلى ذلك من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (28): يبين مظاهر مساهمة المسابقات الثقافية في المحافظة على البيئة.

مساهمة المسابقات الثقافية في المحافظة على البيئة	التكرارات	النسبة

- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 34).[370]
- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 35).[371]
- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 36).[372]

تردد بعض الأفراد على مقر الجمعيات للاستفسار عن بعض القضايا البيئية	28	%87,5
الحضور والمشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المسابقات	24	%75
طلب الانخراط في الجمعيات	16	%50
طلب المشاركة في تقديم شكاوى حول الاعتداء على الطبيعة والبيئة	04	%12,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 37).

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول، بأن هناك اتفاقا بين المستجوبين في كون أن من تجليات مساهمة المسابقات الثقافية في 87,5%بنسبة إجابات مجال التوعية بضرورة المحافظة على البيئة «الحضور والمشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المسابقات».

خاصة تلاميذ المدارس والإكماليات والثانويات الذين ساهموا برسوماتهم في التركيز على عدة مشاهد بيئية (التلوث البيئي، النفايات ... الخ)، بهدف بعث الحس البيئي لدى الأطفال والشباب وتوعيتهم بمشاكل البيئة وضرورة حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها.

) بأن من 75%إلى جانب هذا، تؤكد أيضا نسبة من إجابات المستجوبين (مظاهر مساهمة المسابقة الثقافية في مجال المحافظة على البيئة «تردد بعض الأفراد على مقر الجمعيات للاستفسار عن بعض القضايا البيئية» حيث يمكن أن تسهم هذه الانشغالات والاقتراحات في حل بعض المشكلات البيئية (خاصة في الأوساط الاجتماعية التي تعايش هذه المشكلات) من خلال إشراك أفراد المجتمع في عمليات التحسيس والتوعية وترسيخ ثقافة حماية البيئة بينهم.

) من المبحوثين تؤكد أن من تجليات 50%فضلا عن هذا، فإن نسبة (مساهمة المسابقات الثقافية في مجال ترسيخ قيم حب البيئة والمحافظة عليها «طلب الانخراط في الجمعيات» من أجل المساهمة في عملها التطوعي التوعوي في مجال الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث.

) أن من 12,5%إضافة إلى ذلك، فقد أكدت إجابات الأعضاء المبحوثين (تجليات مساهمة المسابقات الثقافية في توعية الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة «طلب المشاركة في تقديم شكاوى حول الاعتداء على الطبيعة والبيئة»

خاصة فيما يتعلق بالتلوث السمعي الذي ينجم عن بعض الحرفيين في وسط الأحياء (النجارة، الحدادة ...) كذلك فيما يخص تربية المواشي داخل المحيط العمراني مما يؤثر على نظافة وترقية الإطار المعيشي الحضري.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن هذه المسابقات تسهم في ترسيخ القيم والثقافة البيئية في المجتمع، وتدعيم فكرة العمل التطوعي الاجتماعي في المحافظة على البيئة وتنميتها.

إلى جانب هذا، وضمن السياق ذاته، فإن أغلب المستجوبين (75%)[373] أكدوا بأن الجمعيات تواجه صعوبات تحول دون أدائها للدور الفعال في مجال الإعلام بالقضايا البيئية، وتتمثل هذه الصعوبات في القضايا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (29): يبين الصعوبات المادية التي تواجهها الجمعيات في مجال المحافظة على البيئة وتنميتها.

الصعوبات المادية	التكرارات	النسبة
عدم وجود مقر للجمعية	16	%50
نقص الاعتمادات المادية المخصصة للجمعية	20	%62,5
عدم استفادة الجمعية من قاعات أماكن خاصة تستوعب مختلف شرائح المجتمع عند تقديم المحاضرات وتنظيم الندوات والمعارض	08	%25
عدم توفر إمكانات لسحب الرسائل الاتصالية المساعدة (مجلات، مطويات كتيبات، دلائل)	08	%25

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 39).

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يظهر أن أغلب الإجابات (62,5%) تذهب للتأكيد بأن أكثر الصعوبات المادية التي تواجهها الجمعيات تتمثل في نقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات، والتي قد تقلص من نشاطاتها في المجال البيئي الإعلامي التوعوي، وهذا من قبل مديرية التمويل والشؤون العامة، إضافة إلى ذلك، فإن هناك نقص في تقديم التبرع والهبات والمساعدات المادية من قبل القطاع الخاص، والمؤسسات العمومية الاقتصادية والمتطوعين.

[373]- المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 38).

) أن 50%هذا، وقد أكدت إجابات أعضاء الجمعيات (بما نسبته الجمعيات لا تتوفر على مقرات كافية عبر الولاية والدوائر والبلديات التي تنشط فيها، وهذا ما يؤثر سلبا على نشاطات الجمعيات على مستوى اللقاءات والاجتماعات التي يجريها الأعضاء لبحث المشكلات البيئية.

علاوة على ذلك، فقد أكدت إجابات أعضاء الجمعيات لولاية باتنة (بما) «عدم توفر الإمكانات المادية لسحب الوسائل الاتصالية التربوية 25%نسبته المساعدة على نشر المعلومات البيئية في المجتمع (المجلات، المطويات، الكتيبات، الدلائل ...)»، حيث يرتبط هذا الإشكال بعدم توفر تجهيزات خاصة بنقص التمويل والاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات من قبل الجهات المختصة. الجمعيات تعتمد على المصادر الذاتية والمتمثلة في اشتراكات الأعضاء والمنخرطين في الجمعيات.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعيات لا تستفيد حسب إجابات) من قاعات/ وأماكن خاصة تستوعب مختلف شرائح 25%المستجوبين (المجتمع عند تقديم المحاضرات وتنظيم الندوات والمعارض، حيث تضطر في هذا الإطار إلى التماس المساعدة من قبل مديرية الثقافة لاستغلال دور الثقافة في تنظيم النشاطات المتعلقة بنشر المعلومات البيئية وترسيخ قيم المحافظة على البيئة وتنميتها.

وعلى كل يمكن القول أن هذه الإجابات تؤكد أن هناك صعوبات مادية تواجهها الجمعيات تحول دون تفعيل دورها في مجال الإعلام البيئي، فماذا إذا عن الصعوبات غير المادية؟.

جدول رقم (30): يبين الصعوبات غير المادية التي تواجهها الجمعيات في مجال المحافظة على البيئة وتنميتها.

الصعوبات غير المادية	التكرارات	النسبة
عدم تجاوب الأفراد والمؤسسات مع الجمعية	16	%50
عدم استفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص	12	%37,5

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 39).

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن إجابات أعضاء) تؤكد أن «عدم تجارب الأفراد والمؤسسات مع 50%الجمعيات (بما نسبته

الجمعية» لعدم تفهمهم لحساسية الوضع البيئي الحالي وخطورته على الأجيال الحالية القادمة.

) من إجابات 37,5%كما يتضح أيضا في ذات الصدد، أن نسبة (الجمعيات تؤكد عدم استفادة المنخرطين في جمعيات من تكوين خاص يساعدهم في عملهم التطوعي، لاسيما مع المنظمات غير حكومية، لأن نقص التكوين يؤدي إلى نقص المهارات والخبرات، خاصة في مجال توعية الأفراد بالحفاظ على البيئة، وتغيير ممارساتهم وسلوكاتهم المضرة بالبيئة. وعلى كل فإن هذه الصعوبات تبقى تمثل معوقات وظيفية تواجهها الجمعيات عند أداء دورها المنتظر في نشر المعلومات البيئية.

وفي هذا الإطار يقترح المستجوبون جملة من الحلول الكفيلة –حسب رأيهم- بتجاوز هذه الصعوبات، مثلما يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم (31): يبين الاقتراحات المقدمة لتجاوز هذه الصعوبات.

الاقتراحات المقدمة بتجاوز الصعوبات	التكرارات	النسبة
زيادة الدعم المالي من قبل السلطات المحلية	24	%75
تكوين أعضاء مختصين في مجال البيئة	20	%62,5
تنسيق الجمعيات مع وسائل الإعلام	24	%75
توعية المواطنين للمشاركة في أنشطة الجمعيات	20	%62,5

ملاحظة: تجدر الإشارة ي هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 40).

) من إجابات 75%يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن نسبة (أعضاء الجمعيات تذهب للتأكيد بأن أهم حل مقترح لمجابهة الصعوبات التي تفترض عمل الجمعيات هو «زيادة الدعم المالي من قبل السلطات المحلية»، خاصة (مديرية التنظيم والشؤون العامة) بوصفها المديرية المسؤولة عن تمويل الجمعيات.

) على ضرورة 75%كما أكدت إجابات المستجوبين أيضا (بما نسبته «تفعيل التنسيق أكثر بين الجمعيات ووسائل الإعلام»، حتى تتمكن هي أيضا في المشاركة في الإعلام بالقضايا والمشكلات البيئية إلى جميع الأفراد، على اختلاف مستوياتهم الثقافية والعلمية.

) على 62,5%إضافة إلى ذلك، فقد أكدت إجابات المستجوبين (بما نسبته ضرورة «تكوين أعضاء مختصين في مجال البيئة» حتى يسهموا في ترقية نشاطات الجمعيات من خلال اعتماد أساليب علمية تسهم في تفعيل دورها في الارتقاء بالوعي البيئي في المجتمع.

) على ضرورة «توعية المواطنين 62,5%كما أكدت نفس الإجابات (أي للمشاركة في أنشطة الجمعيات» من خلال تقديم الدعم (المادي والمعنوي) للجمعيات، وكذا مساعدتها في الحملات التطوعية التي تقوم بها من أجل نشر المعلومات البيئية وترسيخ قيم (المحافظة على البيئة، تنظيف الأحياء، غرس الأشجار ... الخ)، وكذا المشاركة في الندوات والمحاضرات التي تنظمها.

النتائج العامة للبحث

في ترابط مع ما تم التعرض إليه في هذا البحث، ومن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، سنعمد إلى استخلاص عدد من الاستنتاجات الهامة في شأن أهم القضايا المثارة في هذا الموضوع، وقبل هذا نؤكد على بعض الملاحظات المرتبطة بالفصول السابقة. ثم نقدم بعض النتائج الخاصة بالجانب الميداني للبحث. وهذا على النحو التالي:

- لقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاءه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني ... وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.

وفي القرن العشرين طرح غرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي. بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسة "جهاز الدولة" والهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية... الخ.

ونتيجة لهذا التطور ظهرت ثلاثة مفاهيم مختلة ومتكاملة في نفس الوقت (المجتمع، المجتمع السياسي، المجتمع المدني) هذا الأخير يتكون من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية.

تؤكد حقيقة أنه بالرغم من أن المجتمع المدني هو نتاج للتطور الرأسمالي إلا أنه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية.

لقد مرت علاقة الإنسان بالبيئة بعدد من المراحل حاول خلالها السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته، غير أن التطور المستمر الذي أحدثه الإنسان وما تبعه من إبداعات في شتى المجالات فقد تسبب نتيجة للنشاطات المرتبطة بهذا التطور –لاسيما الصناعة منها- في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه، وما تمخض عن ذلك من مشكلات وأخطار بيئية (كالتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، تآكل طبقة الأوزون وغيرها) لم يقتصر تأثيرها على توازن البيئة الطبيعية فحسب، بل أصبحت تهدد المحيط (الاجتماعي والحضري) للإنسان، ونتيجة لذلك اتجهت العديد من الدول والهيئات الرسمية والعالمية- من خلال الندوات والمؤتمرات المنعقدة لهذا الشأن إلى الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ولا ريب أن تحقيق هذه التنمية، يتطلب مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد وتنظيمات المجتمع المدني، الذي أصبح لها دورا هاما في تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

- لقد شهدت الحركة الجمعوية في الجزائر خلال المراحل التي مرت بها –عدة تطورات- اتسمت بنزوع الدولة نحو المزيد من السيطرة والاحتواء من جهة، وإرادة المجتمع في توسيع هامش الحرية والاستقلالية من جهة أخرى، كان أهمها تبني قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، والذي يسير نحو تشجيع الحركة الجمعوية (لاسيما العاملة في الحقل البيئي) حتى تقوم بدورها في جميع المجالات خاصة البيئية منها.

ولاشك أن للجمعيات البيئية –كتنظيم اجتماعي عامل في الحق البيئي. ونسق مفتوح على المجتمع ككل في مختلف مجالاته- دور هام في نشر الثقافة البيئية لدى فئات عديدة من أفراد المجتمع، من خلال اهتمامها بعدة قضايا

ومشاكل بيئية يعيشها الإنسان في حياته اليومية، ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لها وإكساب أفراد المجتمع المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية البيئة من جميع مظاهر التلوث والتدهور.

- يمكن من خلال النتائج المستقاة من الميدان، أن نلاحظ أن الأهداف التي رسمتها الجمعيات البيئية –لاسيما في مجال الإعلام بالقضايا البيئية- قد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا، ومع ذلك يمكن القول بأن دورها الفعلي في مجال الإعلام بالمشكلات البيئية تجسد في جملة من النشاطات –بنسب معينة- تتمثل في التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية في مجال التعريف بالقضايا البيئية، إذ أن كل الأعضاء المستجوبين (أي ما نسبته 100%) أكدوا على وجود تكامل في الجهود من أجل نشر المعلومات البيئية، تجسد هذا التكامل بنسب متساوية (100%) مع كل الهيئات الرسمية (وسائل إعلام، مديريات محلية، مؤسسات تعليمية، مجالس محلية).

ومن المهم الإشارة أيضا، أن هذا التنسيق يعالج –حسب إجابات المبحوثين- عدة قضايا بيئية مثل: التحسيس بالمشاكل البيئية (100%) وإحياء المناسبات البيئية (100%) وموضوع التربية البيئية (62,5%).

وعموما يمكن القول أن كل إجابات مستجوبي جمعيات مدينة باتنة تذهب للتأكيد بأن موضوع التحسيس البيئي يعتبر من أكثر المواضيع البيئية التي تم التركيز عليها في هذا التنسيق.

فضلا عما سبق، فقد تبين من خلال النتائج المستقاة من الميدان، أن الجمعيات البيئية لمدينة باتنة تستهدف من خلال أنشطتها الإعلامية التوعوية الجمهور العام (100%)، الجمهور النوعي (50%) وصناع القرار (37,5%).

إلى جانب هذا، فقد تبين من خلال النتائج الميدانية، أن الجمعيات حسب كل إجابات المستجوبين (100%) تشارك في البرامج الإعلامية، الخاصة بالبيئة والإنسان عبر وسائل الإعلام.

وتتمثل هذه البرامج –حسب إجابات المستجوبين (100%)- في حصص إذاعية منتظمة، حيث تستخدم فيها عدة وسائل لإيصال الرسالة البيئية لكافة أفراد المجتمع، تتمثل على الترتيب في الندوات (100%) ثم الأشرطة الوثائقية، والموائد المستديرة بنسبة متساوية (25%).

كما عالجت هذه الحصص –بحسب إجابات المستجوبين- عدة مشاكل بيئية تتمثل بالخصوص في مشكل «النفايات الصناعية» بنسبة (75%) الذي يعتبر أحد المواضيع الأساسية المثارة في هذه الحصص، ثم تليه موضوعات «تلوث الماء»، «التصحر»، «تلوث التربة»، «إهدار الموارد الطبيعية» بنسب متساوية (62,5%)، ثم بعد ذلك وبنسب متساوية (50%) مشكل «تلوث الهواء»، «التلوث السمعي»، «تآكل طبقة الأوزون»، وأخيرا موضوع «الزيادة السكانية».

علاوة على هذا، تشارك الجمعيات البيئية في الحصص الإذاعية الغير منتظمة (المناسباتية).

بحسب إجابات المستجوبين (100%)، حيث تستخدم فيها كذلك عدة وسائل للتعريف بالقضايا البيئية، تتمثل في الندوات (100%)، ثم الأشرطة الوثائقية بنسبة (25%) وأخيرا التحقيقات بنسبة (12,5%).

وعموما يمكن القول أن الندوات سواء في الحصص الإذاعية المنتظمة وغير المنتظمة تعتبر من أكثر الوسائل التي تستخدمها الجمعيات قصد تحسيس الأفراد بأهمية القضايا البيئية الحالية وبضرورة حماية البيئة.

ومن المهم الإشارة أيضا، أن هذه الحصص تناولت عدة مواضيع بيئية، إذ هناك إجماع من قبل المستجوبين بنسبة (100%) بأن موضوع «إهدار الموارد الطبيعية» من أهم المواضيع التي أثارتها هذه الحصص، إضافة إلى موضوع «التصحر» و«النفايات المنزلية» بنسب متساوية (87,5%). ثم نسب أيضا متساوية (75%) «تلوث الماء»، «تلوث التربة»، وأخيرا وبنسب متساوية (50%) مواضيع «تلوث الهواء»، «التلوث السمعي»، «الزيادة السكانية»، «تآكل طبقة الأوزون»، «النفايات الصناعية».

فضلا عما سبق، فقد أجمع كل المستجوبين (100%) أن هذه الحصص الإذاعية (المنتظمة وغير المنتظمة) تعتبر حديثة البرمجة، حيث شرع في تقديمها منذ 2003.

وجدير بالذكر في سياق آخر، أن هناك نسبة (37,5%) من إجابات المستجوبين تؤكد أنها تشارك في نشر بيانات ومعلومات بيئية في الصحف الوطنية.

علاوة على هذا، فقد تناولت هذه المواضيع المنشورة عدة مواضيع منها التصحر (37,5%) وبنسب إجابات متساوية (25%) وموضوع «التلوث»

بجميع أشكاله، «إهدار الموارد الطبيعية»، وأخيرا موضوع النفايات الصناعية بنسبة (12,5%).

ومن المهم الإشارة، فضلا عما سبق، أن هذه المواضيع المثارة في كافة البرامج الإعلامية ووسائل الاتصال، تمثل في الواقع مظهرا من مظاهر القضايا والمشاكل البيئية الراهنة الناتجة عن ممارسات وسلوكات إنسانية غير عقلانية.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعيات قامت –بحسب إجابات كل المستجوبين (100%)- بتنظيم معارض تحسيسية لنشر المعلومات البيئية، وذلك لمختلف شرائح المجتمع، كما أكدوا أيضا أن تنظيم هذه المعارض يخضع للاعتبارات التالية:

1- مناسبات معينة متعلقة بالبيئة؛ حسبما أكده كل المستجوبين (أي ما نسبته 100%).

2- برنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها (أوقات العطل المدرسية، العطل الأسبوعية) بنسبة إجابات تقدر بـ (37,5%).

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعيات البيئية تنسق في تنظيم هاته المعارض، -كما أشرنا إليه سابقا-، مع «المديريات المحلية» حسب إجابات (87,5%) وكذا الجمعيات العاملة في نفس الحقل (البيئي) بنسبة إجابات (75%)، و«الجامعة»، وكذلك «المنظمات غير الحكومية» (كالهلال الأحمر) بنسبة إجابات متساوية (25%)، وأخيرا مع «المعاهد المتخصصة»، الشركات الوطنية (سونلغاز،سونطراك) بنسبة إجابات متساوية أيضا (12,5%).

وفي السياق ذاته، يؤكد كل المستجوبين (100%) أن هذه المعارض وجدت صدى إيجابي لدى زوارها، ويتجلى ذلك –حسب إجابات المستجوبين- فيما يلي:

1- إقبال الأفراد على هذه المعارض (بما نسبته 100%).

2- طلب الاستفسار عن بعض القضايا البيئية (بما نسبته 87,5%).

3- البحث عن المطويات والأشرطة البيئية العلمية (بما نسبته 25%).

فضلا عما سبق، يظهر بأن الجمعيات البيئية لمدينة باتنة تقوم بالتعريف بالقضايا البيئية الراهنة عن طريق وسائل الاتصال والبرامج الإعلامية (الإذاعة والصحف) وتنظيم المعارض التحسيسية لمختلف أفراد المجتمع.

- من خلال النتائج المستقاة من الميدان، أجمع كل الأعضاء المستجوبين (100%) أن الجمعيات تقوم بحملات بيئية إعلامية تبرز مخاطر التلوث وتتمثل هذه الحملات في:

1- حملات النظافة (بما نسبته 87,5%).

2- خرجات ميدانية خاصة مع النوادي الخضراء (بما نسبته 75%).

3- خرجات ميدانية على مستوى الوحدات الإنتاجية (بما نسبته 37,5%).

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن كل المستجوبين أيضا (100%) أكدوا على أن هذه الحملات لاقت نجاحا كبيرا وتتمثل نتائج هاته الحملات فيما يلي:

1- إنماء ورفع مستوى الوعي البيئي لأفراد المجتمع (بما نسبته 75%).

2- تحفيز وتشجيع المجتمع على رفع التعديات التي تتم على البيئة (بما نسبته 75%).

3- إبراز أهمية دور المجمع المدني في رسم السياسات البيئية (بما نسبته 62,5%).

4- توجيه أنظار المسؤولين نحو تلك القضايا (بما نسبته 50%).

وجدير بالذكر في السياق ذاته أن الجمعيات البيئية تعمل كذلك –حسب إجابات الأعضاء المستجوبين (75%)- على تنظيم ندوات لتوعية مختلف شرائح المجتمع بخطورة مشكل التلوث على البيئة والإنسان، حيث تطرقت هذه الندوات –بحسب إجابات المستجوبين- إلى ما يلي:

1- مراعاة عدم إلقاء القاذورات في الشوارع (بما نسبته 75%).

2- عدم تلويث مصادر المياه (بما نسبته 75%).

3- تفادي التلوث السمعي (بما نسبته 12,5%).

وعموما يمكن القول أن عددا معبرا من المستجوبين (75%) يؤكدون بأن هذه الندوات ساهمت في ترشيد سلوك الأفراد على النحو التالي:

1- إقبال المواطنين على هذه الندوات (بما نسبته 75%).

2- إنشاء خلايا بيئية على مستوى الأحياء (بما نسبته 62,5%).

3- اهتمام الوسط المثقف بالقضايا البيئية (بما نسبته 50%).

فضلا عما سبق، يظهر وبخاصة من النتائج المستقاة من الميدان، بأن الجمعيات البيئية لمدينة باتنة –بحسب إجابات المستجوبين (87,5%)- تعمل على تقديم محاضرات تهدف إلى تزويد مختلف شرائح المجتمع بالمعارف الضرورية حول الأوضاع البيئية، كما تبحث هذه المحاضرات في عدة مواضيع هي:

- المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات (بما نسبته 75%).
- التلوث الصناعي (بما نسبته 50%).
- نظافة وترقية الإطار المعيشي الحضري (بما نسبته 12,5%).

هذا وقد أكد أغلب المستجوبين (أي ما نسبته 87,5%) أن هذه المحاضرات ساهمت في تعزيز الوعي بمخاطر التلوث، كما يتبين ذلك بناء على ما يلي:

1- تردد وحضور الأفراد لمتابعة هذه المحاضرات (بما نسبته 75%).

2- نمو الوعي البيئي لدى الأفراد (بما نسبته 75%).

3- زيادة عدد المنخرطين في الجمعيات (بما نسبته 50%).

فضلا مما سبق، يتبين، بأن الجمعيات البيئية لمدينة باتنة تقوم بالتعريف بالأنشطة السلوكية الخاطئة التي تؤدي للتلوث عن طريق الحملات الإعلامية وتنظيم الندوات والمحاضرات لمختلف شرائح المجتمع.

فضلا عما سبق، يظهر، وبخاصة من النتائج المستقاة من الميدان، بأن الجمعيات تعمل –بحسب إجابات المستجوبين (100%)- على التنسيق مع جمعيات أخرى عاملة بالحقل البيئي والثقافي ويرتكز هذا التنسيق –بحسب إجابات المستجوبين- أساسا فيما يلي:

1- تبادل المعلومات حول الوضع البيئي الحالي (بما نسبته 100%).

2- نقل الخبرات والتجارب في مجال التثقيف البيئي ومواجهة المشكلات البيئية (بما نسبته 100%).

3- اعتماد إستراتيجية عمل متكاملة ومتبادلة من أجل المساهمة في حماية البيئة (بما نسبته 50%).

ومن المهم الإشارة أيضا، فضلا عما سبق، أن كل المستجوبين (أي 100%) أكدوا أن الجمعيات تستخدم عدة وسائل اتصالية تربوية لنشر

المعلومات البيئية لدى فئات عريضة من المجتمع، وتتمثل في «مطويات للتوعية البيئية» بنسبة (87,5%) و«دلائل توضح كيفية الحفاظ على البيئة والعمل على تنميتها»، «أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي في الولاية ونشاطات الجمعية في هذا المجال» بنسبة متساوية (75%)، وكذا «مجلة تعن بالبيئة والتعريف بالجمعية» بنسبة (50%).

إضافة إلى «كتيبات تعن بمواضيع البيئة والمشاكل التي تهددها»، «موقع إلكتروني يعرف بالوضع البيئي في الولاية ونشاطات الجمعية في هذا المجال»، إضافة إلى هذه الوسائل تستخدم بعض الجمعيات «أقراص مضغوطة»، «مسرح» بنسبة إجابات (12,5%) تعمل على توعية الأفراد بضرورة حماية البيئة وتنميتها.

وعلى الرغم من توفر الجمعيات على عدة وسائل معتمدة في سبيل نشر المعلومات للبيئة، إلا أن أغلب المستجوبين (75%) أكدوا بأن هذه الوسائل غير كافية في الإعلام البيئي، كما لم يقترحوا الوسائل الأخرى التي يمكن أن تسجل كإضافة نوعية أخرى لنشاطات الجمعيات في هذا الصدد.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعيات قامت –بحسب إجابات المستجوبين (87,5%)- بتنظيم مسابقات ثقافية منتظمة تتزامن مع كل المناسبات ذات العلاقة بالوضع البيئي المحلي والدولي.

هذا وقد أكد أغلب المستجوبين (87,5%) أن هذه المسابقات الثقافية ساهمت في بلورة الوعي البيئي لدى الأفراد بضرورة حماية البيئة، وقد تجلى ذلك فيما يلي:

1- تردد بعض الأفراد على مقر الجمعيات للاستفسار عن بعض القضايا البيئية (بما نسبته 87,5%).

2- الحضور والمشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المسابقات (بما نسبته 75%).

3- طلب الانخراط في الجمعيات (بما نسبته 50%).

4- طلب المشاركة في تقديم شكاوى حول الاعتداء على الطبيعة والبيئة (بما نسبته 12,5%).

- فضلا عما سبق، يظهر وبخاصة من خلال النتائج المستقاة من الميدان، أن أغلب المستجوبين (75%) يؤكدون أن الجمعيات تواجه صعوبات تحول دون أدائها للدور الفعال والمنتظر منها في مجال الإعلام البيئي، وتتمثل هذه الصعوبات –بحسب إجابات

الأعضاء المستجوبين- بالدرجة الأولى في القضايا البيئية، كما يتضح ذلك بالترتيب كما يلي:

1- نقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات (بما نسبته 62,5%).

2- عدم وجود مقر للجمعيات بنسبة إجابات تقدر بـ (50%).

3- عدم استفادة الجمعية من قاعات/ أماكن خاصة تستوعب مختلف شرائح المجتمع عند تقديم المحاضرات وتنظيم الندوات والمعارض بنسبة إجابات تقدر بـ (25%).

4- عدم توفير إمكانات لسحب الوسائل الاتصالية المساعدة على نشر المعلومات البيئية بنسبة إجابات تقدر بـ (25%).

هذا، وقد تبين أيضا –بناء على المعطيات المستقاة من الميدان- أن هناك صعوبات غير مادية تواجهها الجمعيات تحول أيضا دون تفعيل دورها بشكل كاف، وتتمثل على الترتيب فيما يلي:

1- عدم تجاوب الأفراد والمؤسسات مع الجمعية بنسبة إجابات تقدر بـ (50%).

2- عدم استفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص بنسبة إجابات تقدر بـ (37,5%).

وفي نفس السياق، يقترح المستجوبون ما يلي:

1- زيادة الدعم المالي من قبل السلطات بنسبة إجابات تقدر بـ (75%).

2- تنسيق عمل الجمعيات مع وسائل الإعلام بنسبة إجابات تقدر بـ (75%).

3- تكوين أعضاء مختصين في مجال البيئة بنسبة إجابات تقدر بـ (62,5%).

4- توعية المواطنين بالمشاركة في أنشطة الجمعيات بنسبة إجابات تقدر بـ (62,5%).

خاتمة البحث

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الفعلي للجمعيات البيئية (لمدينة باتنة) في مجال الإعلام البيئي على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذه الدراسة إلى مسألة هامة جدا تكمن في أن قضية الإعلام البيئي مسؤولية المجتمع ككل، يتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والهيئات الرسمية وغيرها، قصد التعريف بالقضايا والمشاكل البيئية الراهنة وتغيير سلوكات الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها وصيانتها من جميع مظاهر التلوث والتدهور البيئي.

ومن هذا المنطلق، فإنه من المفيد التأكيد على ما يلي:

1- ضرورة الوصول إلى مفهوم واحد وواضح للتنمية المستدامة يقوم على المشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة.

2- العمل على دعم وترقية الحركة الجمعوية –لاسيما البيئية منها- ودفعها نحو المساهمة في التنمية المستدامة.

3- العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات البيئية، وذلك بتسهيل إجراءات التأسيس، ومصادر التمويل.

وعلى كل، فإن البحث واسع، والموضوع مازال خاما للدارسين في علم الاجتماع والمهتمين بقضايا البيئة للبحث أكثر والإضافة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا/ القرآن الكريم:

1- سورة يونس: الآية 87.

ثانيا/ الكتب:

2- أحمد حسين اللقاني وفارعة حسن محمد: التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، القاهرة، علم الكتب، 1999.

3- أحمد شكري الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

4- أحمد مدحت إسلام: التلوث ومشكلة العصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.

5- إبراهيم عصمت مطاوع: التربية البيئية في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر الغربي، 2001.

6- إدريس خضر: التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

7- إسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة «دراسات في النظريات والمذاهب والنظم»، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999.

8- السيد سلامة الخميسي: التربية وقضايا البيئة المعاصرة «قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم»، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، 2000.

9- السيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996.

10- ألن ب.درننج: الفقر والبيئة «الحد من دوامة الفقر»، ترجمة محمد صابر، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1991.

11- إيزابيل بياجيوتي وآخرون: العولمة والتنمية المستديمة، أي هيئات للضبط؟ (12 بطاقة للفهم، للتوقع، للنقاش). ترجمة محمد غانم وآخرون، وهران، المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 1998.

12- ثناء عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

13- جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري: هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

14- جمال الدين السيد علي صالح: الإعلام البيئى بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.

15- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الاقتصاد والمجتمع «دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي»، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، .2002
16- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: البيئة والمجتمع «دراسة في علم الاجتماع البيئة»، بيروت، المكتب الجامعي الحديث، .2006
17- راتب سعود: الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، .2007
18- رشيد الحمد ومحمد سعيد صبارين: البيئة ومشكلاتها، الكويت، مكتبة الفلاح، .1986
19- رشيد الحمد ومحمد سعيد صبارين: البيئة ومشكلاتها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، .1994
20- رشيد الحمد ومحمد سعيد صبارين: البيئة ومشكلاتها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، .1979
21- زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، الإسكندرية، منشأة المعارف، .1997
22- سعد الدين إبراهيم: تقديم سلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، .1995
23- سوزان أحمد أبو رية: الإنسان والبيئة والمجتمع، مصر، دار المعرفة الجامعية، .1999
24- طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، .1999
25- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، .2007
26- عبد اللطيف العبد: مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، .1979
27- عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع النظرية السوسيولوجية المعاصرة، بيروت، دار المعرفة الجامعية، .2003
28- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، .2007
29- علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، القاهرة، عالم الكتب، .2004
30- علي يوسف الشكري: المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، .2003

31- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
32- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
33- عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية «مع إشارة للمجتمع المدني العربي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
34- فؤاد عبد المنعم الكبري: التسويق الاجتماعي وتخطيط الحملات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2007.
35- محسن عبد الحميد توفيق: الإدارة البيئية في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993.
36- محمد الغيلاني: المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصائره، بيروت، دار الهادي، 2004.
37- محمد شفيق: البحث العلمي «الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية»، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985.
38- محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.
39- محمد عاطف غيث: تاريخ الفكر واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.
40- محمد علي محمد: أصول علم الاجتماع السياسي «السياسة والمجتمع في العالم الثالث»، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
41- محمد منير حجاب: التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999.
42- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
43- مصطفى كمال طلبة: إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال «حالة البيئة في العالم 1972-1992»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
44- منى سعيد الحديدي وسلوى إمام علي: الإعلام والمجتمع، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004.
45- هيرفه دومیناخ وميشال بيكون: السكان والبيئة، ترجمة جورجيت، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 2003.
46- نبيل صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة المصرية، 1983.

47- نجاح موسى: المنفعة الفردية عند توماس هوبز، مصر، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر والتوزيع، .2001
48- نعمة الله عيسى: مخاطر تلوث البيئة على الإنسان، لبنان، دار الفكر العربي، .1998
49- نور الدين حاروش: تاريخ الفكر السياسي، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، .2004
50- نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، بيروت، دار المعارف.
51- هيجل: أصول فلسفة الحق. ترجمة إمام عبد الفتاح، القاهرة، مكتبة مدبولي، .1996
52- وناس يحي: المجتمع المدني وحماية البيئة، وهران دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.
ثالثا/ الدوريات:
53- أحمد يوسف الزغبي: «التنمية المستدامة في الأردن»، مجلة البيئة والتنمية، الصادرة بلبنان عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، العدد 26، ماي .2000
54- أيمن إبراهيم الدسوقي: «المجتمع المدني في الجزائر» ، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، .2000

55- بوساحة النور: «أخبار الجمعيات»، دورية منتدى الطالب، الصادرة بباتنة عن المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد 7، مارس .2009

56- ثناء فؤاد عبد الله: «قانون الجمعيات الجديدة والمسار الديمقراطي في مصر»، مجلة المستقبل العربي، الصادر ببيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 247، سبتمبر .1999

57- جاسم محمد زكريا: الدولة والديمقراطية في الفكر العربي المعاصر، «ثلاثية التيه والتوفيق والتلفيق»، مجلة الحقيقة، الصادرة في أدرار عن جامعة أدار، العدد 07، ديسمبر .2005

58- رانجيت دويفيري: «الحركات البيئية في الجنوب الشامل قضايا سبل العيش وما بعدها»، مجلة الثقافة العالمية، الصادرة بالكويت عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 711، .2002

59- زكريا مصطفى: «واقع الإعلام والتوعية البيئية»، المجلة العربية للثقافة، الصادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر .1990

60- سحر مصطفى حافظ: «المفهوم القانوني للبيئة في ضوء الشريعة»، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 27، العدد 2، ماي .1999

61- سلوى صعب: «العمل التطوعي مبادئه وآثاره»، مجلة بقية الله، الصادرة عن جمعية المعارف الثقافية الإسلامية، العدد .144

62- سهام بلقرمي: «تجربة الجزائر في حماية البيئة»، مجلة الجندول، مجلة علوم إنسانية الكترونية، العدد 24، جويلية .2006

63- عبد الحميد الأنصاري: «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني» ، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، أكتوبر .2001

64- عبد الخالق عبد الله: «التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 176، جانفي .1993

65- عبد الله هوادف: «مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية»، مجلة الحقيقة، الصادرة في أدرار عن جامعة أدرار، العدد 07، ديسمبر .2005

66- عماد سعد: «بروج وبورياليس: تطلقان برنامج الماء لأجل العالم»، مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية، العدد 5، 2008.
67- فتيحة عمر مرابط: «المجتمع المدني في العالم العربي، فكرة وافدة أم حقيقة رائدة»، مجلة الحقيقة، الصادرة بالجزائر عن جامعة أدرار، العدد 7، ديسمبر 2005.

68- كريشان كومار: «حول مصطلح المجتمع المدني»، مجلة الثقافة العالمية، الصادرة بالكويت عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 107، جويلية/ أوت 2001.

69- كريم أبو حلاوة: «أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية»، مجلة النبأ، العدد 71، جوان/ جويلية 2004.

70- محمد عبد الحميد الجاسم الصقر: «دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة»، مجلة المدينة العربية، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 70، فيفري، 1996.

71- محمد فالح الجهني: مجلة المعرفة، العدد 70، 2003.

72- ميشيل سيرينا: «نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة»، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد 04، ديسمبر 1993.

73- نوزاد عبد الرحمن الهيتي: «تقرير عن مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والدولية في التنمية المستدامة»، مجلة التعاون، الصادرة عن الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، العدد 56، ديسمبر 2002.

74- هشام حمدان: «الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185.

رابعا/ القواميس والمعاجم والموسوعات:

75- دينكل ميتشل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان احمد حسن، بيروت، دار الطليعة، 1986.

76- ريمون بودون وفرانسوا يوريكو وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سلم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

77- علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب، ط7، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999.

78- محمد عبد المطلب: لغة الإعلام، دراسة نظرية تطبيقية، سلسلة الموسوعة الصغيرة 367، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.

79- معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

80- معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000.

خامسا/ المؤتمرات والندوات:

81- برهان غليون: بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية، (ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الفكرية المجتمع المدني في الوطن الغربي ودوره في تحقيق «التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول الديمقراطية»1992. سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

82- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، من منشورات الأمم المتحدة، جوهاسبرغ جنوب إفريقيا 26 أوت، 4 سبتمبر 2002.

83- حسين سعيد الشيخ: الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لإدارة الهيئات والمؤسسات التطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة 17-18 ديسمبر 2002.

84- حميد محمد القطامي: ورقة عمل مقدمة إلى »تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة«، المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17-18 ديسمبر 2002.

85- رندة فؤاد: الإعلام التنموي وحماية البيئة، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية، القاهرة، أكتوبر 2004.

86- صالح محمد التويجري: ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع، إدارة المؤسسات »تفعيل العمل التطوعي«، الأهلية والتطوعية في المنظمات المعاصرة، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المنظمات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17-18 ديسمبر 2002.

87- عبد الرحمن عبد الله العوضي: مفهوم العمل التطوعي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، (17-18 ديسمبر 2002).

88- كلمة الرئيس بوتفليقة بمناسبة الندوة الدولية حول ومحاربة التصحر وإلزامية سياسات دعم دولية، الجزائر، 2006.

89- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة: حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الفنية والبيئية، مقررات الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي العالمي، نيروبي، 21-25 فيفري 2005.

90- محمد عابد الجابري: المجتمع المدني: تساؤلات وآفاق، (ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998.

91- مركز البحوث والدراسات: تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع، الرياض أفريل 2001.

100- هويدا عدلي: فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية دراسة مقدمة إلى ندوة الرفاهية الاجتماعية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، 28-30 نوفمبر 2005.

101- وجيه كوثراني: المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، (ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها »المجمع المدني في الوطن الغربي ودوره في تحقيق الديمقراطية«، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، حول مركز الدراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992.

، »دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية«102- يعقوب يوسف السكندري: ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية، رابطة الاجتماعيين، الكويت 24-2008./03/25

103- يوسف القريوني: بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية، مداخلة قدمت في مؤتمر الدوحة للمنظمات الغير حكومية، (3-6 مارس 2008).

سادسا/ المواد غير المنشورة:

- **الرسائل والمذكرات:**

104- بنت محمد فطومة: التسويق الاجتماعي، واستخداماته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1996.

105- ساسي سقاش: الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، (رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة)، 2000.

106- قريد سمير: دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة)، 2002، 2003.

(رسالة لنيل »جمعيات مدينة عنابة نموذجا«107- نصيب ليندة: الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة)، إشراف إسماعيل قيرة، (2000، 2001).

108- وناس يحي: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، معهد العلوم القانونية، جامعة تلمسان، 2006-2007.

- **مداخلات ضمن ملتقيات:**

109- إيمان محمد حسن: الإطار القانوني للجمعيات الأهلية في مصر 1964-2002، بحث مقدم إلى ورشة عمل حول الإطار القانوني للجمعيات، بيروت 13-14 ديسمبر 2004.

110- عمر دارس: «المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحركة الجمعوية في المغرب العربي، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، (بالمشاركة مع معهد المغرب العربي)، وهران 5 و6 فيفري 2001.

111- نايف بن صالح الشلهوب: الإعلام والتوعية البيئية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، 28-2006./11/30

112- نجيب صعب: «البيئة في وسائل الإعلام العربية»، دراسة مقدمة في الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، 28-2006./11/30

113- هويدا عدلي: قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ورقة مقدمة إلى الورشة الخاصة بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، مصر، 3-4 أكتوبر 2000.

- **التقارير والدلائل:**

114- الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهاسبرغ جنوب إفريقيا، 26 أوت- 4 سبتمبر 2002، A/CONF.199/20*، من منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع .

115- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، 1998.

116- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.

117- المركز الوطني للوثائق التربوية: التربية البيئية، سلسلة موعدك التربوي، الجزائر، 2003.

118- تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003.

119- لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز والبيئة: تقرير حول ملف البيئة المقدم للدورة العادية، مديرية البيئة لولاية باتنة، 2003./04/13

120- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة: حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات النية والبيئية، مقررات الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى الوزاري العالمي، نيروبي، 21-25 فيفري 2005.

121- مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول إسهام البرلمانيات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات، الدورة السادسة والأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، الجزائر 11-12 جويلية 2005.

122- ميتاب: المشروع الإقليمي لإدارة النفايات الصلبة، دراسة حالة الإستراتيجية الوطنية في الجزائر: خطة الأفعال الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PANE-DD) والبرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات البلدية الصلبة، 2002.

123- نبيلة حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (12)، نيويورك، طبع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996.

124- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

125- وزارة الدولة لشؤون البيئة، جهاز شؤون البيئة: الإستراتيجية الوطنية للاتصال البيئي، مصر 2005.

126- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، ديسمبر 2001.

127- وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتعاون مع الديوان الألماني التقني: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، إصدار للجمهور الواسع، الجزائر، ماي 2001.

سابعا/ مواقع الانترنيت:

128- برهان غليون: «نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره: من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية».

موقع الانترنيت:

http://www.hewaraat.com/forum/archive/index php/t-145-html.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/12).

129- سعد الدين إبراهيم: «المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني».

موقع الانترنيت:

http://www.bentaalrafedain.com/mesa/makala/madam5-htm.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/12).

130- محمد عابد الجابري: «المجتمع المدني في الواقع العربي الراهن».

موقع الانترنيت:

http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/13).

131- عبد الحميد الأنصاري: «جذور ومظاهر المجتمع المدني في الفكر والمجتمع الإسلامي».

موقع الانترنيت:

http://www.balagh.com/islam/xn1c6bvc.htm.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/16).

132- كريم أبو حلاوة: «إشكالية مفهوم المجتمع المدني».

موقع الانترنيت:

http://www.hoell-meo.org/ar/wob/219htm.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/04/20).

133- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: عشر بيانات بشأن التنمية المستدامة عن شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي.

موقع الانترنيت:

http://www.rdfs.net/news/intervews/021oin/021oin-qooteswsssd-ar.htm.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/05/02).

134- جريدة الشعب الإلكترونية.

موقع الانترنيت:

http://www.Un.org/arabic/conferences/wssd/whats new/feature-story.html.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2008/05/08).

135- الجمعيات والنوادي الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية.

موقع الانترنيت:

http://www.algerianumidia.makroobblog.com/.

تم تصفح الموقع بتاريخ (2009/02/10).

136- محند علي: الجزائر تعتمد خطة للتخلص من النفايات الخطرة جريدة المغاربية 2006/05/18.

موقع الانترنيت:

http://www.magharebia.com.

تم تصفح الموقع يوم (2009/01/20).

137- عبد الناصر جابي: العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق، نوفمبر 2006.

موقع الانترنيت:

www.dz.undp.org.

تم تصفح الموقع يوم (2009/01/30).

138- الجزائر في الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

موقع الأنترنت :

http ://ar.wikipedia.org.

ثامنا/ الجرائد الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، 139 الجزائر، 4 ديسمبر 1990.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 04 من قانون 31/90 المتعلق 140 بالجمعيات، العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990.

تاسعا/ الصحف:

- توفيق المدني: «رؤية هيغل السياسية للمجتمع المدني»، جريدة المستقبل (جريدة لبنانية)، الأحد 9 جويلية 141 2006.

- فالح إسعادي، جريدة الحوار (جريدة وطنية جزائرية)، 13 جوان 142.2008

- كريم أبو حلاوة: «المنظمات الأهلية العربية وإرهاصات التحول نحو المجتمع المدني»، جريدة النهار 143 (جريدة لبنانية)، الخميس 21 أوت 1997.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- Ouvrage (الكتب):

144- Roger Renard Schwartzenberg : Sociologie politique, éd 5, Montchrestien, Paris, Cedx15, 1998.

145-Vander Bergh, J.C.M, And Vander Straiten, J.: Toward Sustainable development, concept, Methods and policy, Island press, Washington, S,D.

146- Omar Drass: Le phénomène assocatif en Algérie- état des lieux

147- P.Kotler & Roberto Eduardo: Social Marketing: Strategies for changing public behavior, new york & collier Macmillan publisher, London, 1989.

2- Dictionnaire (القواميس):

148- Dominique Golas : Dictionnaire de la pensé politique. Larousse Bordas, Auteurs œuvres notions 1997.

3- Rapports (التقارير):

149- Indicateurs Alarmants, Revue de collectivités locales, publication périodique du ministère de l'intérieur, n° 23, l'Algérie, 1997.

150- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'action pour l'environnement et le développement durable,2002.

4- Sites d'internet (مواقع الانترنيت):

151- Knicherbocker B. Nongorvernnemental Organization or Fighting and winning social political Battles.

Le site web : http:// www.global policy.org/ngos/00rol.htm.
(تم تصفح الموقع بتاريخ 2008/04/30)